الثلاثاء 9 ايّار 2023
العدد 4908 السنة السابعة عشرة
Mardi 9 Mai 2023 no 4908 17ème année

20 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأي

عن سوريا في لبنان

8

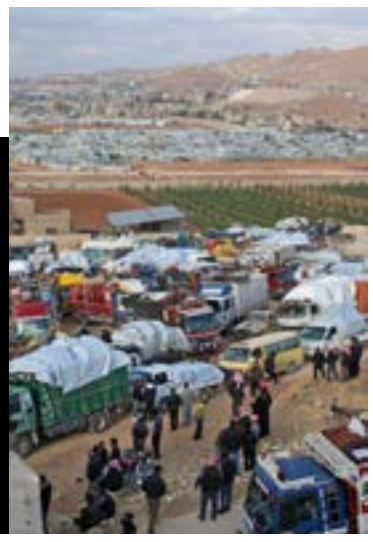

قمّة الرياض: نهاية العزلة السورية [10]

المغامرة السعودية مستمرة في لبنان: جنبلاط أكثر حيرة

ميقاتي يقترح جلسة للنازحين: لا تمديد لسلامة [2]

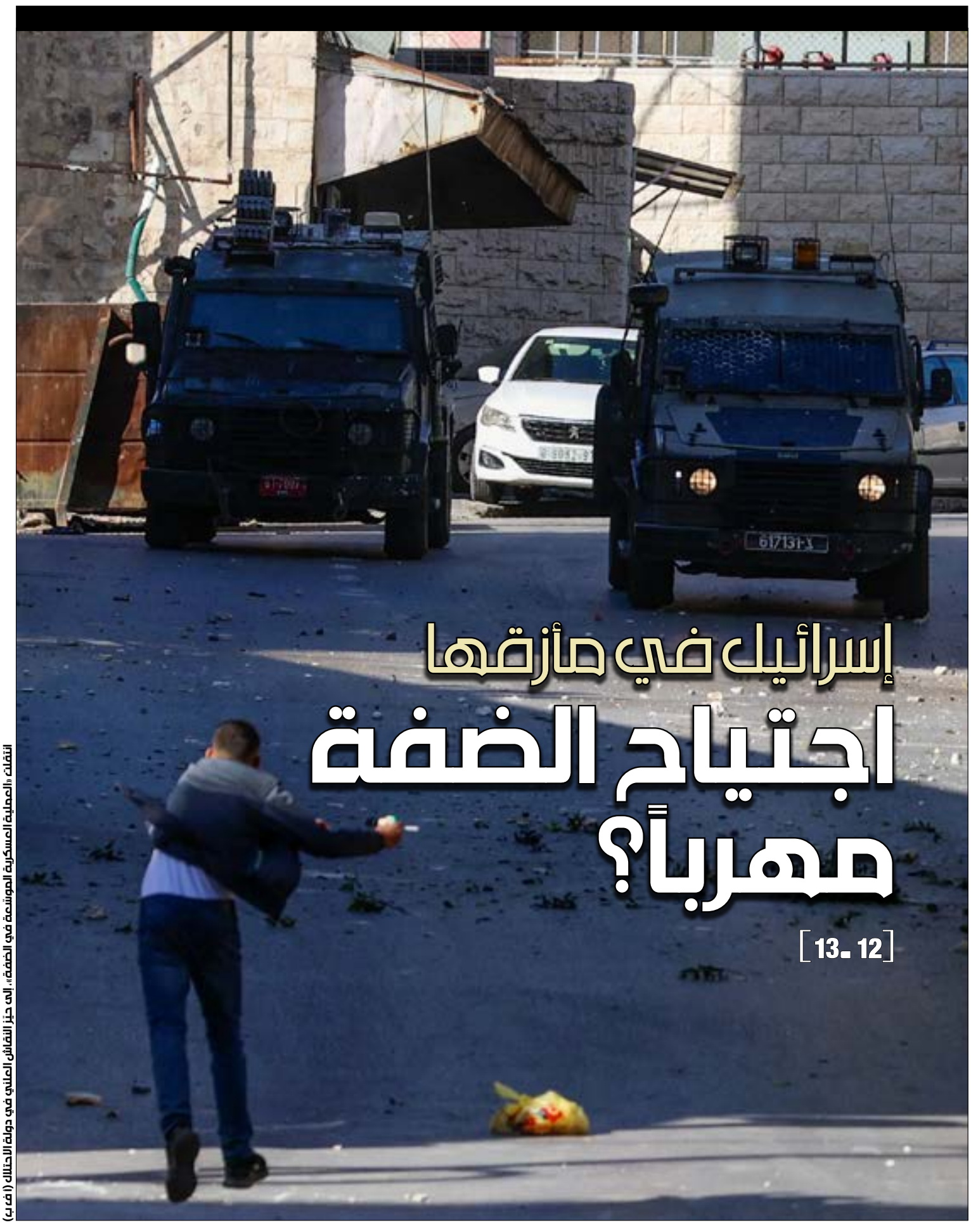

إسرائيل في مأزقها

اجتياح الضفة مهرباً؟

[12 ـ 13]

انتقلت «العملية العسكرية الموسعة في الضفة» الى حيز النقاش العلني في دولة الاحتلال (أ ف ب)

04
تقرير
الطعن في التمديد للبلديات
إبطال مخالفة يمهد لمخالفات

06
تقرير

طلاب المدارس
لا ثقة بالرسمي ولا قدرة على الخاص

15
السودان

الميدان لا يعترف بالهدنة

18
ميديا

استقالات «الجديد»
أزمة مالية؟

المشهد السياسي

«التمديد لسلامة لن يحصل وإذا وُجّهت لي دعوة لدمشق فسألبّيها»

ميقاتي لجلسة حكومية بند واحد: النازحون السوريون

خرق رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الهدوء السياسي بجلسة تشاور وزارية، تطرق فيها الى مسائل أساسية، أبرزها ملف النازحين السوريين في ضوء التطورات على الصعيد العربي، وملف حاكمية مصرف لبنان مع اقتراب انتهاء ولاية الحاكم رياض سلامة.

حضر اللقاء، الذي عقد عصر أمس في السرايا، عدد كبير من الوزراء؛ من بينهم من يقاطعون جلسات الحكومة، مثل وزراء: العدل هنري خوري، والمهجرين عصام شرف الدين، والدفاع موريس سليم، والشباب والرياضة جورج كلاس والخارجية عبد الله بوحبيب. وتحدث ميقاتي عن الصعوبات الراهنة، وقال «إن احتمال إطالة أمد الشغور الرئاسي قائم وبقوة. وفي هذه الحال،

> **دعا الوزراء المقاطعين إلى العودة: احتمال إطالة أمد الشغور الرئاسي قائم وبقوة**

ستواصل الحكومة القيام بأعمالها، وهناك مسائل كثيرة تتطلب توافقاً وطنياً». وتوجه ميقاتي الى الوزراء المقاطعين لجلسات الحكومة، بالقول: «لديكم موقف سياسي، لكن ما تقومون به يعطل مصالح المواطنين، ولا أعرف بوجه من تقومون بذلك. الأمور تتطلب أن نتحمل المسؤولية جميعاً. لا يمكن الاستمرار بهذه السلبية، وأدعوكم الى حضور جلسات الحكومة، واتعهد بألا تتخذ القرارات إلا بالأكثرية، وأن أعقد اجتماعات تحضيرية للتوافق المسبق على جدول الأعمال».

وتطرق البحث الى ملف حاكم مصرف لبنان رياض سلامة والسيناريوات المطروحة في حال انتهاء ولايته قبل انتخاب رئيس للجمهورية، فأكد ميقاتي «أنني لن أوافق على التمديد لسلامة دقيقة إضافية، ولست من يرشح الحاكم البديل، ولن أطرح أي اسم أو أثني على أيّ مرشح. وحتى عندما جرى الحديث عن كميل أبو سليمان، زارني كما زار جميع القوى المعنية، وسأنتظر أن تأتيني الأسماء من وزارة المال. وإذا كان هناك اسم لا يناسبني فسأجاهر برفضي له». ولفت إلى أن «القانون يحمي المصرف المركزي في حال شغور منصب الحاكم، إذ يتولى النائب الأول للحاكم المسؤولية والصلاحيات مباشرة من دون الحاجة الى أي قرار من الحكومة، وليس بمقدور أي موظف آخر في المصرف المركزي تولّي هذه المهمة مكان النائب الأول». فيما أشار بعض وزراء ثنائي أمل وحزب الله إلى أن الوقت لم يَنفد بعد للوصول الى آلية تضمن تعيين بديل من الحاكم ومنع الشغور في المنصب.

وكرّر وزراء التيّار الوطني الحر موقف رئيسهم جبران باسيل الرافض لتعيين بديل من سلامة قبل انتخاب رئيس للجمهوريّة. فرأى وزير السياحة وليد نصّار أنّ «هذا الأمر غير دستوري، وخصوصاً أنّ حاكم مصرف لبنان يؤدي القسَم أمام رئيس الجمهوريّة. ولا يمكن تجاوز الصلاحيات المتبقّية لرئيس الجمهوريّة تحت أي ظرف». كذلك كانت مُداخلة لنائب رئيس الحكومة سعادة الشامي دعا فيها الوزراء إلى بحث الأمر بجديّة وإبعادها عن السياسة، «وخصوصاً أنّ حاكم مصرف لبنان هو المسؤول عن السياسة النقديّة والماليّة للدولة، ولا يجب ترك المركز شاغراً بعدما أعلن رئيس مجلس النواب نبيه بري أنّه سينصح منصوري بالاستقالة». كما استعرض الوزراء موضوع الموازنة، وأكّد كلّ منهم أن وزارته تعدّ موازنتها لإرسالها إلى وزارة الماليّة، مشدّدين على ضرورة إنجازها في وقتها. فيما شرح وزير المال يوسف الخليل العوائق التي تعترض إنجازها في ظل إضراب الموظفين في الإدارات الرسميّة والوزارة، واعداً بإنجازها في الوقت المحدد.

النازحون والتنسيق مع سوريا

بعدها انتقل البحث الى ملف النازحين السوريين، فطرحت آراء حول كيفية التعامل مع الأزمة. وتحدث وزير المهجرين عصام شرف الدين (حضر للمرة الأولى اجتماعاً في السرايا بعد طول خلاف مع رئيس الحكومة) عن الملف والتواصل مع الحكومة السورية. وأثار الوزراء: مصطفى بيرم ومحمد وسام مرتضى وعباس الحاج حسن أهمية الذهاب نحو علاج سريع من خلال التواصل مباشرة مع الدولة السورية وضرورة تشكيل لجنة وزارية لهذا الغرض. فرحّب ميقاتي بالأمر، وخصوصاً في ضوء التطورات الجارية على الصعيد العربي. وقال: «مستعد للذهاب إلى سوريا في حال كان ذلك ضرورياً». وتوجّه إلى بيرم بالقول: «فلتُوجّه لي الحكومة السوريّة دعوة رسميّة لزيارتها، وسألبّيها».

وعرض ميقاتي عقد جلسة حكومية قبل القمّة العربيّة في الرياض، على أن يكون على جدول أعمالها بند واحد هو ملف النازحين، فردّ الوزراء بأنّهم سيتشاورون مع مرجعياتهم السياسيّة لإنجاح هذه الخطوة، وخصوصاً أنّ «من الضروري الذهاب إلى القمّة بموقف لبناني موحّد صادر عن 24 وزيراً في هذه القضيّة».

وأشار وزير الخارجية عبد الله بوحبيب إلى أن حضور لبنان في اللجنة الوزارية العربية المعنية بمتابعة الملف السوري سيساعد على إثارة الأمر مع دمشق. وقال إنه تواصل مع نظيره السوري فيصل المقداد ودعاه الى لقاء، لكن الأخير طلب التريث «خشية أن يصار الى استخدام غير إيجابي للاجتماع من قبل جماعات ستتّهم سوريا بالتدخل في الملف الرئاسي اللبناني».

كذلك تطرق البحث الى دور الجهات المانحة والضغوط التي تمارسها، والدور الذي تقوم به المنظمات الدولية والجمعيات غير الحكومية. ودعا وزير العمل الى اعتماد «سياسة المواجهة المباشرة مع هذه الجهات التي تتآمر على لبنان وعلى النازحين»، مطالباً بالفصل بين الموقف من «العمالة السورية الموجودة دائماً في لبنان والتي لها أطرها القانونية، وبين ما يعمل الآخرون عليه بشأن النازحين عموماً».

وأعلن ميقاتي أن التواصل مع «المفوّضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين» (UNHCR) بشأن إعطاء داتا أسماء النازحين المسجّلين لديها، أتى بنتيجة. إذ وعد مسؤولوها المدير العام للأمن العام بالوكالة العميد الياس البيسري بتسليمه الداتا في الأيام المقبلة، بعدما لوّحت الدولة اللبنانيّة بقطع تواصلها مع المفوّضية نهائياً في حال امتناعها عن تنفيذ مقرّرات اللجنة الوزاريّة المعنيّة بهذا الملف.

ورأى بعض الوزراء أنّ الامتناع عن تسليم الداتا سابقاً كان نتيجة العشوائيّة في تسجيل أسماء النازحين، وعدم تدقيق المفوّضية في أوضاع المسجّلين وعمّا إذا كانت تنطبق عليهم صفة النزوح.

وكشف وزير الدفاع عن رسالة وصلته من منظمة العفو الدولية تطلب إجابات حول ما يقوم به الجيش لناحية تسليم مطلوبين أو موقوفين أو محكومين الى الحكومة السورية، أو العمل على عرقلة إبحار مراكب تحمل مهاجرين سوريين وتسليمهم الى سوريا. وقد وصف سليم الرسالة بـ«الوقحة»، وأيده وزراء بضرورة الردّ عليها بطريقة ملائمة.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

الملف الرئاسي: البخاري لا يساعد جنبلاط

المُعطى الخارجي المُتحكّم بالأزمة اللبنانية قفزَ مجدداً إلى الواجهة مع الإعلان عن استعادة سوريا مقعدها في الجامعة العربية. ما تعنيه هذه العودة من بداية حلحلة للأزمة السورية انعكس إحباطاً لدى أحزاب فريق 14 آذار وتياراته وكل ملحقاته، ممن راهنوا منذ 2005 على ضرب سوريا، بسبب تبعات المزاج السعودي الجديد تحديداً.

ولعلّ رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط كان أكثر المعبّرين عن هذه الحال، عندما علّق بتهكّم على القرار بالقول «أين هو هذا الحضن العربي؟»، وذلك بعيد لقائه السفير السعودي في بيروت وليد البخاري الذي يوزّع منذ الأسبوع الماضي رسائل «حياد»، ما زاد من حيرة القوى التي كانت تنتظر موقفاً صريحاً من الرياض لحسم موقفها من انتخاب رئيس تيار «المردة» سليمان فرنجية.

واستحوذ اللقاء على اهتمام إضافي، باعتبار أن موقف جنبلاط بعده سيظهر حقيقة موقف الرياض، بعدما بات معروفاً أنه كان ينتظر كلمة السر لتحديد موقفه.

إلا أن «ما دار بين الرجلين لم يُرَ جنبلاط»، بحسب مصادر مطّلعة قالت لـ«الأخبار» إن «البخاري تحدث بشكل أظهر عدم اهتمام سعودي بالملف اللبناني، تاركاً الأمر لأصحاب الأمر. فلا مانع من التصويت لفرنجية ولا مباركة لانتخابه، هو أو أي اسم آخر»، وكأنه يقول «انتخبوا من تريدون وبعدها نقرر كما حصل مع الرئيس السابق ميشال عون». وقالت المصادر إن «الموقف السعودي زاد إرباك جنبلاط وأبقاه في مكانه»، كاشفة أنه أبلغ رئيس مجلس النواب نبيه بري، الذي زاره في عين التينة نهاية الأسبوع، أنه «لن يسير بفرنجية»، وأن «على الثنائي أن يؤمن الغطاء المسيحي من إحدى الكتلتين المسيحيتين، القوات اللبنانية أو التيار الوطني الحر، لأنه لن يسير في تسوية هما خارجها لاعتبارات لها علاقة بمناطق الجبل ولما يمكن أن ينتج من تسوية كهذه من تشظيات مميتة». ويترافق هذا الجو مع حديث عن «مشكلة داخل الحزب الاشتراكي ترتبط بموقف النائب تيمور جنبلاط الذي لا يزال يرفض أن يكون جزءاً من التسوية، ويصرّ على رفض انتخاب فرنجية، ما يزيد من التعقيدات التي يواجهها جنبلاط، وخصوصاً أن بعض نواب كتلة اللقاء الديموقراطي يميلون الى خيار جنبلاط الابن لا الأب».

من جهة اخرى، كان لافتاً حديث رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، أول من أمس، عن أن موقفه من الانتخابات الرئاسية ليس مرتبطاً بشخص بحدّ ذاته، وإشارته الى أنه لا يوافق على منطق الضمانات أو التطمينات، ودعوته الى الحوار حول ملف كامل يكون اسم الرئيس من ضمنه، متحدثاً عن أن التيار يهتم كثيراً بالبحث معه في ملف اللامركزية الإدارية الموسعة وإنشاء صندوق ائتماني توضع فيه الأموال السيادية.

أما البطريرك الماروني بشارة الراعي، فيبدو أنه يستعد لجولة جديدة من المشاورات مع الأطراف المسيحية على وجه الخصوص، بعدما سمع «كلاماً خارجياً» عن أن من أسباب المضيّ في ترشيح فرنجية عدم قدرة الفريق الآخر على اختيار مرشح جدي، علماً أن الراعي يدرس حركته الجديدة بناءً على مراجعة لنتائج الجولة التي قام بها موفده المطران أنطون بونجم على القيادات المسيحية سابقاً، وأدت الى نتائج مخيّبة.

ابراهيم الأمين

المغامرة السعودية مستمرة في لبنان

قلّة الكلام عن كيفية التعامل مع المناخات الجديدة السائدة في المنطقة والإقليم، لا تعني أن القوى الأساسية لا تدرس الأمر. ربما نحتاج الى وقت حتى نسمع كلاماً واقعياً حول نتائج ما يجري، وربما نحتاج الى وقت أطول لنزول المكابرين عن الشجرة. أما القلق فمردّه إلى أن بعض دول التسوية الإقليمية لا تعطي إشارات على أنها تضع لبنان في سلّة التسوية هذه، ما سينعكس مزيداً من الضبابية والفراغ.

بالنسبة إلى القوى المنضوية في محور المقاومة، فإن هذه تنطلق من اعتبار أن ما يحصل يصبّ في خدمة تطلعاتها، وأننا أمام خطاب نصر جديد. وثمة شعور بالراحة يتجاوز كل القلق الذي ساد فترة المواجهة مع المحور الآخر، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً. لذلك، يتصرف هذا الفريق على قاعدة أنه يجب أن تستند الاستفادة اللبنانية من التطورات القائمة الى قاعدة ميزان القوى الفعلي. بهذا المعنى، يمكن فهم إصرار هذا الفريق على السير بالمرشح سليمان فرنجية وعدم القبول بأيّ مرشح آخر، وعدم إرفاقه ترشيحه لفرنجية بنقاش جدي حول ما يمكن القيام به لتغيير الواقع الذي يعيشه الناس بسبب فساد الداخل لا حصار الخارج فقط.

أما الأطراف الأخرى، فلا يمكن جمعها في سلّة واحدة. لا يزال التيار الوطني الحر خارج دائرة التيار المعارض لحزب

> **جعجع يحتاج إلى باب لتنازل يفيده في وجه فرنجية وموقف البخاري زاد قلق جنبلاط**

الله، بل في موقع خلاف مع الحزب حول ترشيح فرنجية لا يضعه خارج الحصاد الإيجابي لما حققه المحور في المنطقة. والتيار يريد أن يحفظ تمايزه من خلال تقديم خطاب انفتاح على أطراف المحور الآخر، من السعودية وقطر الى الغربيين إذا ما قرروا التعامل معه بطريقة مختلفة. لكنه ليس في الموقع نفسه مع القوات اللبنانية وحزب الكتائب وبقايا 14 آذار - من مستقلين أو «تغييريين» - الحزب التقدمي الاشتراكي.

بالنسبة إلى هؤلاء، يتحوّل القلق إلى ريبة وخشية من انعكاسات التوافقات المستجدّة في المنطق. الى حدّ أن أحد الناطقين باسمهم صارح السفير السعودي في بيروت وليد البخاري بمخاوفه، سائلاً إياه: هل قرّرتم بيعنا لإيران؟ هذه الأطراف تموضعت طويلاً في خندق قادته الولايات المتحدة وأوروبا من الغرب والسعودية ودول عربية من المنطقة. ويراقب أقطاب هذا الفريق السعودية وهي تقود، بنفسها، أكبر عملية مصالحة مع محور المقاومة، تبدأ بإيران وتمرّ بسوريا وتنتج صوب اليمن. وهو ما ينعكس درجة عالية من التوتر لدى هؤلاء، وخصوصاً أن هذه القوى تريد إظهار استقلاليتها بإعلان مواقف رافضة للتطبيع مع سوريا من جهة، أو التحذير من خطر الصفقات مع إيران من جهة ثانية. لكن، في حقيقة الأمر، ما تبحث عنه هو حجم تأثر لبنان بما يجري. هنا، تحديداً، نتحدث عن طرفين أساسيين هما القوات اللبنانية والحزب الاشتراكي.

في ما يتعلق بسمير جعجع، ثمة سياق يعمل عليه الرجل منذ نحو عقد، يقوم على فكرة إعادة تنظيم صفوفه بطريقة ثابتة، انطلاقاً من خطاب سياسي يثبت مواقفه المبدئية من كل الأزمات القائمة. ولكن، رغم أن خطابه يكرّر ما نعرفه منذ أربعين عاماً، إلا أن جعجع لا يفتقر الى الواقعية السياسية، وهو ما تعكسه طريقة تعامله سابقاً مع الاستحقاقات الرئاسية والحكومية. إلا أن التقدم الذي حقّقه حزب القوات في الانتخابات النيابية الماضية، عزّز موقعه لدى الطرف الإقليمي الأول، أي السعودية، علماً أن جعجع لم يجد سبيلاً لصرف إنجازاته على صعيد النفوذ في دائرة القرار أو داخل مؤسسات الدولة. وهو يتصرف اليوم على أساس مختلف: إذا لم يكن قادراً على فرض رأيه أو معادلاته، إلا أنه يملك قوة المشاغلة أو التعطيل في حال تمكّنه من صياغة تحالفات محلية قوية.

وبقدر ما ينتظر جعجع النتائج النهائية للمناخ الخارجي، يبني متاريسه العالية في ملف رئاسة الجمهورية، فيعلن مسبقاً أنه لن يسير بفرنجية. إلا أنه لم يجد، بعد، المخرج المناسب لتقديم تنازل ضروري ليكون هناك مرشح قوي آخر. وهذه مهمة غير سهلة طالما أن جعجع يريد أن يكون همّ مرشحه مواجهة حزب الله على وجه التحديد. وهو سمع مباشرة، من البطريرك الماروني بشارة الراعي والتيار الوطني الحر والحزب الاشتراكي وحتى من مستقلّين، أنهم يفتشون عن مرشح تسوية لا عن مرشح مواجهة. وهذا يفتح الباب أمام احتمال بقاء جعجع بعيداً عن قطار التسوية إن سار على سكّة آمنة.

مع ذلك، تبقى مشكلة جعجع أقلّ تعقيداً من مشكلة وليد جنبلاط لأن القوات قادرة على البقاء خارج معادلة الحكم مع خطاب مرتفع، فيما ليس في وسع جنبلاط تحمّل كلفة من هذا النوع. فهو لا يريد أن يكون خارج السلطة ولا قدرة له على ذلك، لأن طبيعة النظام الطائفي تفرض عليه الانخراط في أي تسوية سياسية والبقاء داخل الدولة بكل مؤسساتها. فـ«مصالح الطائفة» لا تنتظر، وستجد من يتابعها إن هو تخلّف عن ذلك. وهناك جيش من المتطوّعين في الانتظار. عدا عن أن جنبلاط قرأ أفضل من غيره نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة. ورغم فوز مرشحيه، لمس تحوّلاً غير عادي في اتجاهات الناخب الدرزي وسلوكياته في أكثر من دائرة. ويدرك أن في إمكان معارضيه العمل أكثر لكسر الاحتكار الذي يمثله في قيادة الطائفة.

غير أن الوجه الآخر لمشكلة جنبلاط، أنه غير قادر على السير في تسوية قبل اكتمال عناصرها الداخلية والخارجية. فهو لم يعد يضمن حلفاً إسلامياً على ما كان الأمر عليه في فترة الوجود السوري في لبنان، ولا يمكنه فتح باب الخصومة مجدداً مع المسيحيين ككتلة واحدة. وما يزيد موقفه تعقيداً هو الرأي السعودي الحالي. فجنبلاط يريد أن يسمع عبارات سعودية واضحة، سواء مع هذا المرشح أو ذاك، أو ضدّ هذا المرشح أو غيره، ولا يملك ترف تفسير عبارات غامضة من نوع «لا يهمّنا الأمر من أساسه، فهذا بلدكم وأنتم أحرار في ما تتخذونه من قرارات». بالنسبة إلى جنبلاط، هذه «حيادية كاذبة» ولا تفيده بشيء، لا بل تعقّد مهمته. فلا هو قادر على السير بفرنجية لأنه يشعر بأن الموقف السعودي الحالي قد يقود الى وضع يشبه ما كان قائماً مع الرئيس ميشال عون، ولا هو قادر على خوض معركة ضد فرنجية ترفع منسوب التوتر بينه وبين ثنائي أمل وحزب الله، عدا عن كونه بدأ يرى، من قعر الوادي وليس من على التل، عودة التأثير السوري على لبنان وغيره.

في حالة جنبلاط، لا يمكن قيادة السيارة وسط ضباب كثيف. إن أراد السير بمرشح، يجب أن يحدّد مسبقاً الجهة التي ستشتري موقفه. وهو إذ يراقب السعودية خارجة من السوق، وسوريا لا تفتح له باب الدخول الى المزاد، وفرنسا غير قادرة على تعويضه الخسارة الإقليمية، يشعر بضيق يضطرّه إلى أن يغلق غرفته على نفسه، ويرى الشياطين ترقص من حول منزله. فكيف إذا ما أضيف إلى ذلك كله عامل جديد يتعلق بما يريد تركه لابنه تيمور، الذي يبدو - حتى اليوم - راغباً في صياغة معادلات جديدة للعمل السياسي. فما ينقل عن الابن ولا ينكره الأب، أن تيمور لا يوافق والده على تكرار صيغة التسويات، ويرفض وصول فرنجية.

لا يبدو لبنان اليوم في حالة استعداد عملاني لملاقاة المناخات المستجدة في المنطقة. لكن ما ينبغي التنبّه إليه جيداً هو أن تكون السعودية، على وجه التحديد، تريد للبنان أن يبقى ساحة فالتة. يمكنها من خلاله التفاوض على تفاصيل المرحلة الجديدة مع سوريا وإيران. في هذه الحالة، يمكن فهم ما قاله البخاري لمعارضي فرنجية: صحيح أننا رفعنا الفيتو عنه، لكننا لا نلزمكم بشيء. متروك لكم أن تظهروا قدرتكم على تعطيل العملية، وعندها سنكون إلى جانبكم!

في الواجهة

رياض سلامة من مصرف لبنان الى الاختفاء في الشارقة

يتردد ان السفيرة الاميركية في بيروت دوروثي شيا قالت امام مسؤولين لبنانيين ان على الافرقاء انتخاب رئيس للجمهورية قبل تموز المقبل، معقّبة بأن التلكوء سيفضي الى ان يجد لبنان نفسه وحيداً في المجتمع الدولي. بدا التنبيه نصيحة، بيد انه ينطوي على تهديد ايضاً

نقولا ناصيف

في تموز ليس انتخاب الرئيس وحده المهمّ، مع انه كذلك في كل شهر ينقضي منذ 31 تشرين الأول 2022. أمرار الشهر يجعل الداخل بلا منصبيْن يحتاج اليهما في كل حين في الآونة الحالية: رئيس الجمهورية وحاكم مصرف لبنان.
المفترض في نهاية تموز نهاية الولايات الطويلة لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة المستمرة منذ

بين نائب حاكم اول ونائب حاكم ثانٍ وتعيين مستعصٍ في مجلس الوزراء

عام 1993 الى الولاية الخامسة منذ 24 ايار 2017. المتوقع قبل الوصول الى اليوم الاخير فيها، ان يكون سلامة غادر لبنان في السرّ الى الشارقة موطىء قدمه في المرحلة المقبلة. بين تركيا والامارات اختار الثانية كي يستقر ويبدأ رحلة جديدة. بالتأكيد لا يترك في خزائن مصرف لبنان أسرار ولاياته الخمس واخصها اسواها الاخيرة بعدما عُدّ الى ذلك الوقت صائد الجوائز العالمية و«أفضل حاكم مصرف مركزي في العالم» او احد افضلهم. يجرجر تاريخه سنوات ابعد من عام 2017، بيد ان الولاية الاخيرة تكاد تكون المحطة النهائية المنتظرة لانهيار النقد الوطني والاقتصاد، وتكشف مذذاك تواطؤ الرجل مع الطبقة السياسية برمّتها. المحدث غير المسبوق انه سيخرج لوحده من المعادلة بينما شركاؤه الآخرون مستمرون في مواقعهم الى ان يهبطوا. قوته أسراره ووثائقه المخفية في مكان ما على انها بوليصة حياته.
ذات مرة روى المدير العام السابق للامن العام العقيد انطوان دحداح ما أبصره في مكتب ياسر عرفات عندما زاره. لفته دخول احد معاوني القائد الفلسطيني عام 1976 في يده شيك مصرفي. رفض عرفات تسلّمه لأن المبلغ المتضمّن في الشيك من دولة عربية باسم منظمة التحرير الفلسطينية وليس باسمه الشخصي. أعاده الى حامله كي يُصحّح. عندما سأله دحداح عن سبب رد الشيك المصرفي، اجابه: «اسمي عليه هو بوليصة حياتي». ذلك ما فسّر وضع ثروة «فتح» وأموالها باسمه وحده.
سرّ ذلك الشيك المصرفي كسرّ أسرار سلامة ووثائقه المخبأة بوليصة حياته. من اجل ذلك يذهب الى الشارقة. لا معاهدات ولا اتفاقات تبادل مطلوبين بينها والاتحاد الاوروبي، ولا بينها والولايات المتحدة. ليس مهماً ابداً ان لا يكون بينها وبين لبنان شيء من هذا القبيل لأن السلطات لم تدّع عليه ولا في صدد ملاحقته، ولم يسبق ان ساءلته. يكاد لبنان يكون أكثر أمكنته أماناً له ما لم يكن يعيش فيه لبنانيون أهدر الحاكم أموالهم ووهبها الى الطبقة السياسية. في 15 آذار ادّعت عليه وزارة العدل وطلبت توقيفه وحجز أملاكه، بيد انه قدّم دليلاً اضافياً على انه حاكم الجمهورية لا حاكم مصرفها.
بل يكاد يكون تعيين خلف للحاكم المغادر يتقدّم ما عداه في الداخل. لم يعد انتخاب رئيس للجمهورية استحقاقاً في ذاته ضرورياً وحتمياً، بل بات يُقارب من باب لا يمت اليه بصلة، هو استعجال حصوله قبل الوصول الى الاستحقاق الأكثر صعوبة وحاجة وهو تعيين حاكم جديد لمصرف لبنان. ذلك يفترض عدم الاكتفاء بانتخاب الرئيس، وانما المسارعة الى تأليف حكومة جديدة تمثل امام البرلمان وتنال الثقة وتلتئم لتعيين الحاكم الجديد قبل الأول من آب، هو الموعد الذي لا يعود فيه حاكم لمصرف لبنان للمرة

(مروان بو حيدر)

الاولى منذ عام 1993.
ليس مألوفاً قبل الحرب اللبنانية ان يكون اسم حاكم مصرف لبنان ملازماً لانتخابات رئاسة الجمهورية. عندما طُرح اسم الياس سركيس للمرة الاولى للرئاسة عام 1970 ليس لأنه حاكم ناجح لمصرف لبنان، بل لكونه الوجه المدني الذي تريد الشهابية العودة من خلاله الى رئاسة الدولة بعد الرئيس شارل حلو. كذلك الامر ترشحه عام 1976، وكان لا يزال الحاكم المُمدّد ولايته، على انه رمز الشهابية الجديدة العائدة. بعد انتخابه رئيساً لم يُحط نفسه برجال الحاكمية وسياسييها المتحلّقين من حولها بل برفاقه الشهابيين القدامى.
منذ اتفاق الطائف صار الحاكم احد المرشحين الطبيعيين المحتملين للمنصب بفضل الفقرة الثالثة في المادة 49 المخصوصة له ولقائد الجيش، تدل عليهما دون سواهما بالاصبع. لذا اضحى طبيعياً لسلامة مذذاك ان يعدّ نفسه مرشحاً طبيعياً وجدياً لكل استحقاق رئاسي. لم يشأه كذلك مرة الرئيس رفيق الحريري ولم يسمّ الموظف الذي يُبكّل زر الجاكيت امامه. بعده صار اسماً لامعاً في الاستحقاقين التاليين عامي 2008 و2016 قبل ان ينهار السقف على صاحب البيت في الاستحقاق الحالي. احتاج سلامة الى كل المخالفات والارتكابات كي يصل الى ما لم يسعه ان يصل اليه الآن. لذا يسهل فهم مغادرته المتخفية المحتملة والمكان الذي سيقصده. الرجل مُستدعى للمثول امام القضاء الاوروبي ومرجح ملاحقته غيابياً. لا يملك ان يهبط في اي من مطارات الاتحاد الاوروبي.
الى حين الوصول الى موعد نهاية الولاية، تبدو الخيارات المتاحة للحؤول دون الوقوع في شغور حائرة ومُحيّرة:
1 - كما ان لا فراغ في رئاسة الجمهورية بحلول مجلس الوزراء وكالة في صلاحياته، كذلك في حاكمية مصرف لبنان يحل النائب الاول محل الحاكم عند انتهاء ولايته عملاً بالمادة 25 في قانون النقد والتسليف المنفذ بمرسوم والصادر في الاول من آب 1963، الى ان يصير الى تعيين خلف.
2 - بعدما قال رئيس البرلمان نبيه بري انه لن يسمح للنائب الاول للحاكم، الشيعي، وسيم منصوري الحلول في منصب الحاكم عند انتهاء الولاية، بات المحسوب ان يحل النائب الثاني للحاكم السنّي سليم شاهين فيه.
3 - في بعض الاوساط القانونية الواسعة الاطلاع يدور التفكير من حول اقتراح مبكر يتوخى تجنّب الشغور في حال تعذر تعيين مجلس الوزراء حاكماً جديداً. بيد ان الاقتراح هذا يوجب موافقة سلامة اولاً. مفاده الانطلاق من المادة 27 في قانون النقد والتسليف بغية ادماج التغيب بالشغور. ما تنص عليه المادة 27، المقتصرة على الغياب، ان يصير الى اصدار الحاكم قبل نهاية ولايته بتكليف نائبه الاول الشيعي او نائبه الثاني السنّي الحلول محله اذا امتنع الاول او رفض ويفوض اليه صلاحياته. قرار كهذا بصدوره في خلال الولاية قانوني، على ان انقضاءها دونما انتخاب خلف وتبعاً لقاعدتيْ استمرار المرفق العام والضرورات تبيح المحظورات يمسي واقعياً، وان يفتقر الى قانونية جرّد جزءاً اساسياً منها انتهاء الولاية. الاجتهاد الوحيد المتاح عندئذ هو تفريق الغياب الموقت عن الشغور المشوب بقلق الاستمرار على غرار الرئاسة الاولى.
4. الحل الامثل والمنطقي تعيين حاكم جديد في مجلس الوزراء بغالبية الثلثين. معضلتان تقيمان هنا: اولاهما تعذّر موافقة حزب الله على تسمية حاكم ماروني لا يحظى بموافقة الافرقاء المسيحيين على نحو ما يُصوّر ترشيح الثنائي الشيعي سليمان فرنجيه لرئاسة الجمهورية في مواجهة الكتل المسيحية الكبرى المعارضة له. ثانيتهما تعويض التجاهل المسيحي بالحصول على موافقة النائب جبران باسيل على مشاركة وزرائه في جلسة لمجلس الوزراء لتغطية النصابين الدستوري والسياسي للتعيين. يفترض ذلك مشاركة باسيل كذلك في الموافقة على المرشح للمنصب. الاهم ان حضور وزرائه يُقوّض الموقف السياسي المتشدد الذي اتخذه منذ نهاية ولاية الرئيس ميشال عون بطعنه في شرعية تولي حكومة مستقيلة صلاحيات رئيس الجمهورية وانكاره حقها في ممارسة الحكم والاجتماع.

تقرير

الطعن في قانون التمديد للبلديات
إبطال مخالفة يفتح الباب أمام مخالفات

لينا فخر الدين

طعون ثلاثة في قانون التمديد للمجالس البلديّة والاختياريّة حطّت في المجلس الدستوري الذي قرّر تعليق العمل بالقانون المطعون فيه. بذلك، يكون المجلس قد أبطل مخالفة ارتكبها في قانون التمديد للمجالس البلديّة والاختياريّة عام 2018، وأبطل مخالفة أخرى في قانون التمديد للمجالس البلديّة والاختياريّة عام 2021. وبذلك، يكون قد أبطل مخالفتين ارتكبهما في قانونين متتاليين، ما يعني أنّ المخالفة الأولى لم تكن مجرّد خطأ عابر، بل كانت مقصودة ومتعمّدة. وهو ما يعني أنّ المجلس الدستوري، الذي يُفترض أن يكون حامي الدستور، قد تحوّل إلى أداة لتكريس المخالفات الدستورية، بدلاً من أن يكون أداة لمنعها.
وبذلك، يكون المجلس قد أبطل مخالفة ارتكبها في قانون التمديد للمجالس البلديّة والاختياريّة عام 2018، وأبطل مخالفة أخرى في قانون التمديد للمجالس البلديّة والاختياريّة عام 2021. وبذلك، يكون قد أبطل مخالفتين ارتكبهما في قانونين متتاليين، ما يعني أنّ المخالفة الأولى لم تكن مجرّد خطأ عابر، بل كانت مقصودة ومتعمّدة. وهو ما يعني أنّ المجلس الدستوري، الذي يُفترض أن يكون حامي الدستور، قد تحوّل إلى أداة لتكريس المخالفات الدستورية، بدلاً من أن يكون أداة لمنعها.
المقربين من القوى السياسيّة بعدم تأمين نصاب المجلس خلال المهلة المُحدّدة أو عدم خروجه بقرار بالأكثريّة المطلقة، إذ إنّ القانون يُحتّم حضور 8 أعضاء من أصل 10 لاكتمال النصاب القانوني، واتخاذ القرار بأكثريّة 8 من أصل 10 في حال حضر كل الأعضاء، أو أكثريّة 7 من أصل 8 الذين أمّنوا النصاب القانوني. وبالتالي، سيخرج المجلس بـ«اللاقرار»، ما يعني الإبقاء على قانون التمديد حتّى السنة المقبلة. وهذا ما يُفسّر «استلشاق» الأحزاب في التّعامل مع الانتخابات وكأنّها بحكم المؤجّلة.
في المقابل، يرجّح قانونيون إبطال القانون وخصوصاً أنّ الصيغة المعتمدة فيه هي نفسها التي اعتُمدت في قانون التمديد في 13 أيّار، ليكون أمامه 5 أيّام لتبليغ الأعضاء بموعد الجلسة الأولى، عى أن تتوالى الاجتماعات المفتوحة 15 يوماً، ما يعني إمكانيّة صدور القرار مع نهاية الشهر ، مشدداً على أنّ «المجلس ينظر في دستوريّة القوانين بغضّ النظر عن الأسباب الموجبة التي أدّت إلى صدورها».
أنّ الأرجح أن «المجلس سيعمل على ضمّ الطعون الثلاثة خلال جلسته الأولى بسبب تشابهها». وأوضح لـ«الأخبار» أنّ المُقرّر الذي عيّنه المجلس سيرفع تقريره في 13 أيّار، ليكون أمامه 5 أيّام 1997 والذي أبطله المجلس.
لكن، هذا ما لا يمكن أن يتكهّن به رئيس المجلس الدستوري القاضي طنوس مشلب الذي يلفت إلى أنّه وردت إلى المجلس ثلاثة طعون: أحدها قدّمه حزب القوات اللبنانيّة وثان قدّمه حزب الكتائب وثالث قدّمتْه «نواب التغيير». وأوضح

تمديد غير قانوني؟

وعليه، تُطرح إشكاليّة جديدة في حال تمّ تعليق العمل بقانون التمديد قبل ساعاتٍ قليلة من موعد الانتخابات التي حدّدها وزير الدّاخلية والبلديات سابقاً في 31 آيّار المقبل، إذ سيكون مستحيلاً إجراؤها مع عدم تقدّم أي مرشح بأوراق ترشيحه وعدم استعداد الجهاز الإداري في وزارة الدّاخلية. وبالتالي، سيكون على الوزارة تغيير المهل القانونيّة السابقة وتحديد موعد جديد للانتخابات ربما في أيلول المقبل.
بالنسبة إلى الخبير المتخصّص في القانون الدستوري وسام اللحام، «لا يجوز تعطيل الاستحقاقات الدستوريّة بذريعة أي مشكلة إداريّة»، كأزمة إضراب الموظفين في الدوائر الرسميّة التي منعت الراغبين بالترشّح من التقدّم بطلبات ترشيحهم رغم فتح باب الترشيح في محافظتي عكار والشمال. وأوضح لـ«الأخبار» أنّ «الحل هو باجتهاد المجلس الدستوري ليقرر بدء مفاعيل الإبطال بعد فترة معيّنة، شهر على سبيل المثال، وهذا موجود في القانون الفرنسي تحت مسمّى «La modulation dans le temps»، ولكنّه غير موجود في القانون اللبناني، وبالتالي هناك اجتهاد من قضاة المجلس الدستوري».
لكن دون هذا الحل عقبات قانونيّة عدة، أولاها انتهاء ولاية المجالس البلديّة مع استحالة إجراء الانتخابات. هنا، يلفت اللحام إلى أنّ السلطة السياسيّة، ممثلةً بالحكومة أو وزارة الداخليّة والبلديات، قد تخرج بقرار تُعلن فيه وجوب استمرار المجالس في عملها إلى حين إجراء الاستحقاق «عملاً بمبدأ استمراريّة المرافق العامة، وهو ما حصل أكثر مرّة خلال فترة الحرب الأهليّة، ما يحصر عمل البلديات بتسيير الأمور الضروريّة، أي أنها ستكون أشبه ببلديّات تصريف أعمال»، لافتاً إلى أنّه يُمكن الطعن في أي قرار يصدر عن المجالس البلديّة خلال هذه الفترة أمام مجلس شورى الدولة لأنّ قرار الحكومة أو وزارة الداخلية والبلديات لا يُعتدّ به كـ«غطاء قانوني»، كون لا صلاحيّة للسلطة التنفيذيّة في التمديد للمجالس البلديّة والاختياريّة.
أما المُشكلة الكبرى فتكمن في المئاتير الذين يقومون في بعض الأحيان بوظيفة قضائيّة (يتم اعتبارهم عنصراً مساعداً للضابطة العدليّة عند جمع المعلومات والمداهمات...)، إذ لا ينطبق على هؤلاء مبدأ استمراريّة المرفق العام، وفق ما يقول اللحام. وبالتالي، سيكون أمام المعنيين سيناريو اختيار صيغة «المعاملة المستحيلة» كتلك المعتمدة أحياناً في فرنسا والتي يُطلق عليها «Formalite impossible»، ما يعني الاستغناء عن الأوراق الصادرة عن المئاتير في الأوراق الرسميّة أو الإبقاء على عملهم مع التعهّد بإصدار قانون للتمديد لهم بمفعولٍ رجعي، «إلا أن هذا الأمر غير قانونيٍّ أيضاً»!

مقالة

طارق بادي
شيوعي «الطريق الجديدة»

نجيب نصر الله

قد يكون الخبر صحيحاً، وقد لا يكون. فالشائعات، كما غيرها من «إبداعات» الاجتماع اللبناني المُشين وإفرازاته المقزّزة، تحاصر الفضاءين العام والخاص. فتلاحق المناضلين والمناضلات، وترفع من شأن السافلين والسافلات.
قد يكون الخبر صحيحاً، وقد لا يكون. ليس هذا مهماً. المهم هو تعرية الخبث الذي ينطوي عليه، وفضح مراميه التضليلية. فالمناضل طارق بادي، بخلاف الخبر . الإشاعة، في كامل وعيه وحيويّته. والتعب الذي يعلو ملامحه إن هو إلا تعب عابر ناجم عن فائض النضالات التي خاضها وثقل المهمات التي أدّاها... أما تعذّر الكلام، أو امتناعه عنه، فالأرجح أنه قرار آخر من قراراته التي عادة ما كانت تأخذ في اعتبارها معاناة البلاد العامة وموازين قواها وتبني عليها، هجوماً أو دفاعاً، إقداماً أو إحجاماً... وقد يكون، اليوم أيضاً، شأنه شأن مرات سابقة، قد اختار الصمت أو لاذ به. فطارق من المناضلين الذين يؤرقهم عجز البلاد وتردّيها. ومن الذين يدركون أن عجز البلاد من عجز «العباد»، ونتيجة حتمية له. لكن اللافت في صمت طارق، هذه المرة، ويبعث على بعض القلق من أن يطول - هذا، طبعاً، إن صحّ الخبر - أنه يأتي في ظروف عامة بالغة الصعوبة، تنعدم فيها البدائل، كل البدائل، بدءاً من هذه التي تتشدّق بـ«الجذرية»، وصولاً إلى تلك التي تلهج بـ«الإصلاحية» وما بينهما من فقاعات «تغييرية» لا لون لها ولا طعم. وفي معرض الحديث عن البدائل، لا حاجة، طبعاً، لذكر حال «البديل الثوري» المزعوم وواقعه.
فهذا البديل الذي سبق لطارق ولكثر غيره أن صدّقوا أطروحاته، وراهنوا عليها، واشتغلوا لها، ما فتئ يعلن، يوماً بعد آخر، تحلّله منها، وانقلابه عليها، وخيانته لها لحساب أطروحات «تجديدية» أقل ما يقال فيها إنها مضادة.
قد يكون الخبر صحيحاً، وقد لا يكون. إلا أن الأكيد أن طارق، كما غيره من الرجال الذين ساهموا في صنع المجد اللبناني الحقيقي من خلال المقاومة المستمرة تنظيماً بعد تنظيم، وفصيلاً بعد فصيل، ما كان ليصمت لو لم يطمئن بما فيه الكفاية إلى حقيقة المقاومة الاستثنائية التي تتولاها نخبة لبنانية وعربية غير مسبوقة.
فالرجل الذي أمضى قسطاً معتبراً من حياته مناضلاً على محاور القتال العسكري، ومتاريس المواجهة الاجتماعية والنقابية من أقصى جنوب «الوطن» إلى أبعد نقطة في شماله، وحلم بالقتال إلى جانب أحرار العالم من فيتنام إلى الجزائر إلى أميركا اللاتينية، وانتصر لقضاياهم، ما تعوّد إلا الفعل الحيّ. وهو الفعل الوحيد الذي يمكنه أن يترك أثراً يصعب محوه على غرار فعل التحريرين الأول والثاني، وغيرهما من الأفعال النضالية التي أسّست ومهّدت لهما.
طارق بادي ليس شخصاً وحسب، إنه أكثر من ذلك. إنه هويّة جيل «ما غادر الميدان» و«لم يتعب ولم يذهب». والأرجح أن صمته تعبير عن اطمئنان عميق بغدٍ مختلف تعكف بنادق المقاومة في لبنان وفلسطين... على صنعه. وهو أيضاً تعبير يتجاوزه لينطق بلسان جيل لم يهادن، ولم يتراجع، ولم يساوم، ولم يغيّر أو يبدّل بالرغم من الإغراءات والمغريات التي لا تتوقف.
ملحوظة لا بدّ منها: قد يخطر لأحدهم، وبدافع من صحوة مارقة، أن يسأل الأمين العام لـ«البديل الثوري» التواصل مع طارق أو زيارته، سواء للوقوف على حاله أو لشدّ الأزر. لهذا، الذي يمكن أن يكون ضحية الصحوة، ألا يكلف نفسه عناء السؤال ولا حتى المحاولة، فلدى «الأمين العام» أجندة تمنعه من هدر الوقت، أو تبديده، في ما لا فائدة منه ولا أمل. فضلاً عن حقيقة أن لا طارق سيرحّب، ولا «الأمين العام» المزعوم سيجرؤ. ثم إن أولوية الأجندة اليوم معقودة لمهمة الدفاع عن «الحريات العامة»، وهي الحريات التي مُسخت إلى حدّ صار عنوانها كما مضمونها يُختصَر بالدفاع عن حريات مرتزقة ما يسمّى «منظمات المجتمع المدني». كما أن هناك مانعاً أخيراً، وهو أن لا معرفة، لا شخصية ولا سياسية ولا قيمية، بين الاثنين. لذا، وجب التوضيح وأخذ العلم توفيراً للوقت وحفظاً للطاقات المهدّدة بألّا تتجدد.
طارق بادي، تحية لك، ولصمتك المدوّي.

حقّ الردّ

ورد في «الأخبار» (2023/5/6) خبر غير صحيح ومسيء، مفاده أنّني تبنّيت أكاذيب أطلقها رئيس حركة الأرض طلال الدويهي في موضوع يتعلق بتزوير هويات لبنانية لبعض السوريين من قبل بعض مخاتير عكار.
أولاً، كم تمنّيت لو تابع كاتب المقال ما قلته في مقابلة تلفزيونية عندما طالبت بفتح تحقيق حول مقال لرئيس حركة الأرض يثبت فيه عملية التزوير، واعتبرت المقال إخباراً للنيابة العامة ووزارة الداخلية.
ثانياً، اتصلت شخصياً بمحافظ عكار ولفتُّ نظره حول إجراء التحقيق للتأكد من صحة ذلك.
ثالثاً، كان على كاتب المقال أن يتجنّب رمي التهم دون التأكد منها، علماً بأنّه طيلة مسيرتي الأمنية والسياسية لم أتهم أحداً من دون إثبات.

مروان شربل وزير الداخلية السابق

■■■

عطفاً على ما ورد من مغالطات ومعلومات بعيدة عن الحقيقة في تقرير نشرته «الأخبار» (2023/5/6)، وفيه اتهام لنا بالكذب في موضوع تزوير سوريين لوثيقة ولادة في عكار، أؤكد أن محافظ عكار عماد لبكي أو أي جهة إدارية، أمنية أو قضائية، لم تحقق معي بخصوص هذا اللغط، رغم أن المعلومات التي صرّحت بها كانت بمثابة إخبار، وحتى اليوم لم يطلب أي مرجع الاستماع إلى شهاداتي، أو الاطّلاع على المعطيات والمستندات والأدلة المتوفّرة بين يدي.
كما أن محافظ عكار بنفسه أعرب عن أسفه واستنكاره لما ورد من معلومات خاطئة في التقرير، وأكد أنه لم يعمد إلى التحقيق معي في الملف بل تواصل معي هاتفياً للاستعلام عن الموضوع، وأنه يعمل على التحقيق مع المخاتير بتكليف من وزير الداخلية، كما كلّف قوى الأمن الداخلي بالتوسع في التحقيقات. وسبق أن اجتمعت مع وزيري العدل والشؤون الاجتماعية وأطلعتهما على الوثائق التي بحوزتي، ووضعتهما في صورة كل ما سبق وحذّرت منه مراراً وتكراراً، وأنتظر تحديد موعد مع وزير الداخلية والبلديات القاضي بسام المولوي لأضع في تصرفه كل الوثائق المرتبطة باللف، وعندها على التحقيق القضائي أن يتولّى إظهار الحقيقة.

طلال الدويهي رئيس «حركة الأرض»

اختيار المدرسة يأخذ في الاعتبار: القدرة المادية والخدمة التعليمية (مروان بو حيدر)

تقرير

على مشارف انتهاء العام الدراسي الحالي، ومع بدء مرحلة التسجيل وحجز المقاعد للعام المقبل، لا يزال الأهالي غير قادرين على اتخاذ القرار المناسب في ما يخصّ مدارس أولادهم. فمن أصدر من المدارس الخاصة جدول الرسوم التعليمية أعلن عن مضاعفة الرسوم الدولارية مرتين إلى خمس مرات، عدا زيادة في الرسوم التي تُجبى بالليرة اللبنانية. باختصار، لم تعلن أي مدرسة خاصة عن أقساط مقبولة تتناسب مع رواتب كثير من الأهالي وإمكاناتهم المادية التي سحقتها الأزمة الاقتصادية

لا ثقة بـ«الرسميّ» ولا قدرة على أقساط «الخاصّ»
أهالي التلامذة ممسوكون باليد التي توجعهم

زينب حمّود

لم تتّضح بعدُ الصورة الكاملة للأقساط المدرسية في العام المقبل، لكنّ الأهالي توصّلوا، بناءً على الأرقام المضخّمة التي خرجت إلى النور، إلى أن هناك «معركة كسر عظم تقودها تكتّلات المدارس الخاصة في وجهها». وبين تعليم رسمي يعاني أزمة ثقة وتعليم خاص طبقي خارج قدراتهم المادية، يسأل أولياء الأمور بعجز: «كيف نمنح أبناءنا التركة الوحيدة القادرين عليها المتمثّلة بالعلم»؟

من أصدر من المدارس جدول الرسوم، أعلن عن مضاعفة الرسوم بالدولار مرتين... إلى خمس مرات. المدرسة التي كانت تطلب 400 دولار تطلب اليوم 1200 دولار، ومن كانت تطلب 200 دولار صارت تطلب 800 دولار، ليتجاوز الرسم في المدارس «الثقيلة» الـ7 آلاف دولار. أما الرسوم التي تُجبى بالليرة اللبنانية فتبدأ من 12 مليون ليرة وتصل إلى الـ80 مليوناً. أقساط لا تتناسب مع رواتب كثير من الأهالي التي سحقتها الأزمة، ما جعل الحال أمراً واقعاً حتى لمن لا تزال من المدارس تتلزم الصمت.

> **رذات الفعل**
>
> **يشكّك أحدهم في أن تكون ثانوية ولديْه التابعة لجمعية خيرية تنطبق عليها صفة خيرية**

«لأول مرة أرى المشهد مخيفاً إلى هذا الحدّ»، تقول رئيسة اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة لمى الطويل. وتنقل عيّنة مما دار في مجموعات الأهالي على الواتساب، والمغتربين، لم تتوقع الطويل يوماً أن تسمع منهم تذمّراً على الرسوم المدرسية، «لم يصدّق أحد المغتربين في السعودية أن عليه تسديد 6 آلاف دولار لقاء تعليم 3 أولاد سنوياً إلى جانب رسوم التسجيل والرسوم بالليرة، عدا تكلفة الباص المدرسي التي تفوق الـ50 دولاراً للولد الواحد شهرياً». وإن كانت هذه ردة فعل الميسورين، فكيف ستكون حال غير الميسورين، ولا سيما موظفي القطاع العام الذين استفادوا من زيادة المنح المدرسية بالعملة الوطنية فيما الأقساط تحلّق بالدولار. تسأل الطويل: «كيف سيصمد هؤلاء وهم يشكّلون 40% من أهالي التلامذة في المدارس الخاصة؟»

انتظار تحديد الأقساط «يقلقنا»

تتريّث المدارس في شمال طرابلس، في القبة والبداوي مثلاً، في الإعلان عن جدول الأقساط، وتتشاور في ما بينها. وهو أمر يحصل في مناطق أخرى، حيث تتطابق الرسوم التعليمية إلى حدّ بعيد بين المدارس بحسب تصنيفها، تجنّباً للمنافسة. يدور الحديث في بلدات الشمال الفقيرة عن زيادات كبيرة على الأقساط من 100 دولار إلى 250 دولاراً. فيزداد قلق الأهالي حول مصير أبنائهم في السنة المقبلة والأعباء التي تثقل كاهلهم، و«هم الذين ينهون أقساط هذا العام بشقّ الأنفس»، وفق إحدى المعلمات التي تتوقع مزيداً من الانسحاب إلى المدارس الرسمية.

لم يكن تسديد الأقساط في السنة الدراسية الجارية يسيراً على الأهالي ليتحمّلوا أعباء إضافية. يؤكد محمد «أنني أُنهكت بما فيه الكفاية»، مشكّكاً أن تكون ثانوية ولديه في صيدا التابعة لجمعية خيرية، «لا تزال تنطبق عليها صفة خيرية»، بعدما سمع من مصدر داخل المدرسة أن قسط الولدين سيوازي 2400 دولار وبضعة من الملايين بالليرة. لم يتأكد بعد من صحّة ما وصله، لكنه يكرّر كمن يريد إقناع نفسه: «حتماً سأبحث عن مدرسة أخرى إذا تأكد الخبر». ليست المدرسة الرسمية ضمن خياراته، لأن «المكتوب يظهر من عنوانه». لكن، ماذا لو حدّدت جميع المدارس في الجوار أقساطاً مماثلة؟ «يكون الأهالي قد علقوا بين السندان والمطرقة»، على حدّ تعبيره.

«الرسمي» خارج الخيارات

تضيق الخيارات على الأهالي، ويزداد الشعور بالضيق كلّما بحثوا في المدارس المجاورة وفكّروا في المصاريف التي تتعدّى الأقساط إلى رسوم التسجيل بالفريش دولار التي تُسدَّد أول العام، وبدلات الباص المدرسي والكتب والقرطاسية والزيّ المدرسي والزيّ الرياضي... كما يزداد قلقهم كلما استحضروا الزيادات التي ألحقت بالأقساط أكثر من مرة هذا العام، ما يجعل «الأرقام الخيالية لأقساط السنة المقبلة غير نهائية أيضاً»، بحسب زياد الذي يضيف على مخاوفه: «ماذا لو لم تذهب هذه الزيادات إلى جيوب الأساتذة، واستمرّ انعكاس تدهور أوضاعهم المعيشية على أدائهم التعليمي»؟ قام زياد بجولة على مدارس الشوف ووجد أن الحال واحدة «بتقهر». هو أيضاً يستبعد خيار المدرسة الرسمية بعد تجربة هذا العام. فماذا سيفعل إذاً؟ يجيب: «الخيار الوحيد الذي أراه أمامي وسط كل هذه السوداوية هو السفر إلى مكان يحترم إنسانيتي وحق أولادي في التعلم في الدرجة الأولى».

التعليم أولوية؟

اختيار المدرسة يأخذ في الاعتبار أمرين: القدرة المادية للأهل على تحمّل أقساطها، والخدمة التعليمية التي ستقدّمها للتلامذة. وبينهما يقف الأهالي غير قادرين على الاستهانة باختيار مدرسة لا تقدّم المستوى التعليمي الذي يطمحون إليه، ولا سيما في موادّ اللغات الثانية. فتعليم الأولاد بشكل أولوية وإبقاء الصغرى فيها لـ«تناسُس على الثقيل، لأنني شعرت أنني أظلم الكبرى».

طبقية التعليم

إذا وضعنا شريحة الميسورين جانباً، وركّزنا على الطبقة الفقيرة نجدها لا تناقش في أحقّية الأرقام الكبيرة التي تطلبها المدارس، ولا تسأل عن شرعية الموازنات، باستثناء سؤال واحد يشغلها: «كيف سنؤمّن مصاريف تعليم الأولاد إن كان أدنى الأقساط خارج قدرتنا على الدفع»؟ سؤال يطرح مجدداً طبقية التعليم ويثير مخاوف جديّة من التسرّب المدرسي وسط عائلات تحتاج إلى مصدر ثان وثالث للإعالة، ولا تستطيع أن تفضّل تعليم أولادها على إشباع بطونهم.

صدمة التلاميذ: «لا تغيّروا مدرستي»

عدا المستوى التعليمي، يتردّد بعض الأهالي في نقل أولادهم من المدرسة التي دخلوها صغاراً وكبروا فيها، فاعتادوا على الوسط الاجتماعي، من جهاز تعليمي وأصدقاء ونمط حياة، لما لذلك من أثر على الصعيد النفسي والتربوي. ما إن سمعت دانا بنية والدها البحث عن مدرسة أخرى على خلفية رفع الأقساط من 200 دولار و12 مليون ليرة إلى 1000 دولار، «حتى انفجرت في وجهه»، تخبرنا والدتها وتنقل ما قالته الطفلة بعفوية: «اقطعوا عني المصروف، لا أريد ثياباً ولا مشاوير، أريد فقط أن أبقى في مدرستي». البقاء في المدرسة ذاتها لا يكون في جميع الأوقات خياراً، لأن البعض «يعلق» في مدرسة نتيجة الكسورات المتراكمة من سنة لأخرى، ما يمنعه من سحب الإفادات والتوجه إلى أخرى. هذا ما حصل لخديجة، «كل سنة تتراكم الأقساط، والمدرسة لا تعفيني مما بقي لأسحب الإفادات إلى مدرسة أخرى تتناسب أقساطها مع إمكاناتي».

بنك لبنان والمهجر ش.م.ل

النّتائج كما في ٢٠٢٣/٣/٣١

blombank.com

بيان المركز المالي المجمّع

(القيم بملايين ل.ل.)

الموجودات	كما في ٢٠٢٣/٣/٣١ غير مدققة	كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١ غير مدققة
الصندوق ومؤسسات الإصدار	٢١١,٣١٨,٩٠٥	٢٨,٧٥٨,١٧٣
الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية	١٨,٣٩٢,٠٣٨	١,٩٨٩,٢٨٨
أدوات مشتقات مالية	٢٥,٩٣٤	٨٤٨
موجودات مالية بالقيمة العادلة مقابل حساب الأرباح أو الخسائر (FVTPL)	٥,٣٨٨,٤٣٧	٥٤٥,٤٤٥
صافي التسليفات والقروض للزبائن بالكلفة المطفأة	١٥,٤٣٣,٤٨٣	٢,٥٣٨,٤١١
صافي التسليفات والقروض للجهات المقربة بالكلفة المطفأة	٤٩,٥٧٩	٦,٦٨٣
المدينون بموجب قبولات	٢٩,٧١٧	٥,٨٢٥
أدوات دين بالكلفة المطفأة	٢٤,١١٨,٥٥٤	٣,٩٧٠,٣٤٧
موجودات مالية بالقيمة العادلة مقابل عناصر الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)	٦١٠,٨١١	١١,٩٨٥
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٢٤,١٤٩,٩٧٨	٧٢٨,٩٠٥
أصول غير مادية	١١,٣٠٦	٣,٣٤٢
أصول مأخوذة إستيفاء لديون	١٥٣,٧٩٩	٤٩,٥٨٨
موجودات أخرى	١,١٥٩,٧٤٤	١٨٢,٤٣٠
الشهرة	١١,١٢٨	٢,٠١٣
مجموع الموجودات	**٢٧٩,٧٢٢,٨٢٣**	**٣٨,٨٨٦,٩٨٨**

(القيم بملايين ل.ل.)

خارج المركز المالي	كما في ٢٠٢٣/٣/٣١ غير مدققة	كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١ غير مدققة
تعهدات تمويل	٨٨,٠٤٢	١٠,٢٤١
تعهدات معطاة	٩٩٨,٤٠٩	١١٤,٠٣٨
تعهدات مستلمة من المصارف والمؤسسات المالية	١,١٦٥,١٧٤	١٩٠,٥١٢
تعهدات للزبائن		
تعهدات ضمان		
تكفل وكفالات وضمانات أخرى معطاة للمصارف والمؤسسات المالية	٧٧٥,٠٠٧	٢١,٣٥٤
تكفل وكفالات وضمانات أخرى مستلمة من المصارف والمؤسسات المالية	٤٥٨,٥٥٢	٤٣,٥٩٠
تكفل وكفالات وضمانات معطاة للزبائن	٢,٧١٧,٢٩	٣٧٧,٣٧٥
تكفل وكفالات وضمانات مستلمة من الزبائن	٩٦,٢٨٠,٣٧١	١٢,٩٤٥,٦١٢
تعهدات على سندات مالية		
سندات مالية للإستلام	-	-
سندات مالية للتسليم	-	-
عمليات بالعملات الأجنبية		
عملات أجنبية للإستلام	٤٠,٨٧,٥١٣	٢١٥,١١٧
عملات أجنبية للتسليم	٤٠,٨٥,٤٩٠	٢١٧,١١٤
تعهدات على الأدوات المالية لأجل	٣,٠٥٩,٣٧٥	١٦٩,٨٠٤
تعهدات أخرى	١,٧٥٣,٣٧٠	١,١٧٧,١٥٠
حسابات الإئتمان	٥,٦٧٩,٩٥٣	٥٥٤,٣٧٥
خاضعة لتعليمات محددة	٥,٦٧٩,٩٥٣	٥٥٤,٣٧٥
موجودات حسابات قيد الأموال	١٠٠,١٥٨,٧٧٥	٩,١٣٥,٩١٠
ديون الزبائن المرتهنة المتفوّلة للتذكر إلى خارج الميزانية خلال الفترة	١,٧٠١,٣٤٤	(٢٨٩,١٥٧)

بيان الدخل المجمّع

(القيم بملايين ل.ل.)

	كما في ٢٠٢٣/٣/٣١ غير مدققة	كما في ٢٠٢٢/٣/٣١ غير مدققة
المطلوبات وحقوق المساهمين		
مؤسسات الإصدار	٢,٤٢٦,٩٩٤	٢,٠٦٤,٠٤٣
المصارف والمؤسسات المالية واتفاقيات إعادة شراء	١,٨٣٠,٢٤٠	١٧١,٥٢١
أدوات مشتقات مالية	٢١,١٦١	٩٩٨
أدوات مالية مشتقة	٢٤٩,٣٣٨,٩٧٥	٣٠,٦٩٠,٨٥٠
الودائع وحسابات الزبائن الدائنة بالكلفة المطفأة	١٣٥,٤١٨	٧٤,٠٧١
ودائع وحسابات الجهات المقربة بالكلفة المطفأة	٢٨١,٨١٦	٣٨,١٨٣
مطلوبات متصلة بأدوات مصرفية أو مالية	٣٠,٤٤٥	٥,٨٣٣
تعهدات بموجب قبولات	٤,٠٢٠,٥١٢	٧١٨,٥٥٥
مطلوبات أخرى	١,٥٥٧,٠٨٩	٣٤٢,٥٣٥
مؤونات لمواجهة الأخطار والأعباء	٣٨,٩٦١	٤,٨١٩
فروض الدعم المزدوجة		
مجموع المطلوبات	**٢٦٠,٤٩,٧١١**	**٣٤,١٦٦,٤٤٨**
حقوق المساهمين		
الرأسمال - أسهم عادية	٣٢٢,٥٠٠	٣٢٢,٥٠٠
علاوات إصدار الأسهم العادية	٣٧٤,٠٥٩	٣٧٤,٠٥٩
احتياطيات غير قابلة للتوزيع (قانونية وإلزامية)	١,٩٥٤,٤٠٣	٢,٠٠٣,٧٦٠
احتياطيات قابلة للتوزيع	١١,٠٩٦,٤٨٥	٧٠٣,٢٢٨
الأدوات الرأسمالية المعاد شراؤها	(٤,٤٣٤)	(٤,٤٣٤)
أرباح مدورة	١,٢٨٥,٠٦١	١,٢٨٥,٦٧٤
فائض إعادة تقييم العقارات	١٤,٧٧٧	١٤,٧٧٧
التغيرة في القيمة العادلة للأدوات المالية المصنفة مقابل عناصر الدخل الشامل الأخرى (OCI)	(١٠٨)	٣١٩
فروقات تحويل العملات الأجنبية	٣,٤٠٨,٩٩٣	(٧٨,٨٩٥)
نتائج الدورة المالية / أرباح- حصة المجموعة	٧٥٢,١٢٦	١٠٠,٠٠٢
حقوق الأقلية	١٧,٢٢١	٧,٤٤١
منها : حصة الأقلية من الأرباح		
حسابات الأعباء والإيرادات / حصة المجموعة	١٩,٠٣,١١٢	٤,٣٠٤,٠٤٥
مجموع حقوق المساهمين	**٢٧٩,٧٢٢,٨٢٣**	**٣٨,٨٨٦,٩٨٨**

	كما في ٢٠٢٣/٣/٣١ غير مدققة	كما في ٢٠٢٢/٣/٣١ غير مدققة
صافي الإيرادات من الفوائد	**٤,١٢١,٠٤٠**	**٥٥٦,١٥٠**
إيرادات من العمولات	١٣٩,٧١٩	٧٠,٦٩٥
الأعباء من العمولات	(٣٦١,٥٧٧)	(٩٧,١٤٧)
صافي الإيرادات من العمولات	**٢٧٨,١٤٢**	**(٢٦,٤٥٢)**
صافي أرباح (خسائر) عمليات الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة مقابل حساب الأرباح أو الخسائر(FVTPL)	٢٩٨,٩٤٧	(٣٤١,١٨٣)
صافي أرباح الإستثمارات المالية	٤,٠٥٣	٥٩
إيرادات تشغيلية أخرى	١,٠٠٤	٥,٥٤٤
مجموع الإيرادات التشغيلية	**٧,٧٠٨,٣٥٠**	**٢١٣,٥٢٨**
مؤونة الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١,٠١٧,٧١٠)	١٥,١٦٩
خصومات على القروض	(٢,٤٩٠)	(٥١٢)
صافي الإيرادات التشغيلية	**١,٣٨٨,١٠٠**	**٢٢٨,١٣٤**
أعباء المستخدمين	(٨٧٠,١٢٣)	(٧١,٠٧٣)
أعباء تشغيلية أخرى	(٤٧٩,٨٥٥)	(٩٥,٨٤١)
إستهلاكات ممتلكات، معدّات وموجودات حقّ الإستخدام	(٢١,٠٤١)	(٧,٢١٤)
إطفاء الأصول غير المادية	(٣,٣٧١)	(٤٤)
مجموع الأعباء التشغيلية	**(١,٣٧٣,١٧٥)**	**(١٧٩,٦٠٢)**
الأرباح التشغيلية	**٢١٤,٩٢٥**	**٤٨,٥٣٢**
صافي (خسائر) أرباح بيع الممتلكات والعدّات	(١)	٥٩٧
النتائج قبل الضريبة	**٢١٤,٩١٩**	**٤٩,١٢٩**
الضريبة على الأرباح	(٤٧,٦٩٨)	(٤٦,٩١٧)
النتائج الصافية / أرباح	**١٧,٢٢١**	**٢,١١٢**
النتائج الصافية- حصة المجموعة / أرباح	١٧,٢٢١	٢,١١٢
النتائج الصافية- حصة الأقلية / أرباح		

× تم رفع سعر الصرف الرسمي من ١٥٠٧.٥ ل.ل الى ١٥٠٠٠ ل.ل للدولار في تاريخ ٢٠٢٣/٠٢/٠١.

ملاحظة المصرف،

إن المصرف ملزم بتطبيق تعاميم مصرف لبنان بموجب قانون النقد والتسليف لا سيما المادة ٢٠٨ منه، لذا تقيّد المصرف باحتساب الخسائر الإئتمانية المُتوقّعة وفق النِّسب المحددة في الملحق رقم ٦ لتعميم مصرف لبنان رقم ٤٤، كما تمّ تعديله بالتعميم الوسيط رقم ٥٤٣ الصادر عن مصرف لبنان بتاريخ ٣ شباط ٢٠٢٠ ، مع ضرورة الاشارة الى تفاقم الاوضاع الاقتصادية والمالية في الاسواق واستمرار حالة عدم التوافق على خطة إنقاذية للنهوض المالي والاقتصادي، ما يؤدي الى صعوبة في تقدير حجم التأثيرات السلبية للأزمة الراهنة على البيانات المالية وذلك بحسب المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة.

تقرير

امتحانات البريفيه قائمة وفارق التمويل سببُه خطأ تقني!

مصرف لبنان
طرح عقارات للبيع بالظرف المختوم

عملاً بأحكام قانون النقد والتسليف، يعلن مصرف لبنان عن رغبته بيع العقارات والأقسام التالية بوضعها المادي والواقعي والقانوني عن طريق إستدراج عروض بالظرف المختوم:

المنطقة العقارية	رقم العقار	رقم القسم	المساحة الصافية للشقة الواحدة بالـ م٢	الوصف
المصيطبة	٥٢٩	٩ و ١٢	٣٨٢	شقتان سكنيتان في الطابقين السادس والتاسع في منطقة فردان - شارع رشيد كرامي - بعد سيار الدرك - مقابل أبرش الأوقاف الإسلامية (الأونروا سابقاً)

يمكن بيع أي مجموعة عقارية بشكل كلي أو جزئي. يمكن الإطلاع على ملف العقار والقسم المذكورين وشروط تقديم العروض وتحديد موعد معاينتها لدى مديرية الأصول العقارية والمالية - مصرف لبنان الطابق الخامس المبنى B - بيروت هاتف ٠١٩٧٥٣٠٢ أو ٠١٩٧٥٣٠٤ أو ٠١٧٥٠٠٠٠ ملحق رقم ٢٥٢٥ أو ٢٥٢٧ (يستوفى مبلغ / ٣٠٠٠٠٠٠ / ل.ل. عن كل طلب) تقدم العروض بدون أي وسيط وفق النماذج المعدة لهذه الغاية بالظرف المختوم لدى أمانة سر مديرية الأصول العقارية والمالية لقاء إيصال بالإستلام خلال مدة لا تتعدى الساعة الحادية عشرة من يوم الجمعة الواقع في ١٢ أيار ٢٠٢٣ كحدّ أقصى. لن يُعاد للمزايد أي مبلغ مدفوع إلا في حالة رفض عرضه. يحتفظ مصرف لبنان بحقه للمطالبة بالعربون أو الرهن دون التزام بأي موجب آخر كان وبدون أية مسؤولية. للاطلاع على محفظة مصرف لبنان العقارية يمكن زيارة الموقع الالكتروني على العنوان: www.bdl.gov.lb أو www.bdl.gov.lb/realestate
تعليمات على محفظة مصرف لبنان العقارية يمكن زيارة الموقع الالكتروني على العنوان: www.bdl.gov.lb أو www.bdl.gov.lb/realestate

استمعت لجنة التربية النيابية إلى أركان وزارة التربية بشأن الجاهزية لإجراء الامتحانات الرسمية. وقد أبدى فريق الوزارة الذي يضمّ رئيسة دائرة الامتحانات الرسمية أمل شعبان، ومدير التعليم الثانوي خالد فايد، ومدير التعليم الابتدائي جورج داود، أن الوزارة جاهزة لوجستياً وماليا لتنظيم الاستحقاق. وبالنسبة إلى الاستعداد الأكاديمي، وخصوصاً لطلاب التعليم الرسمي، أوضح وفد الوزارة أن تقليص المناهج سيسمح بتغطية الدروس المقرّرة للامتحانات خلال الأسابيع المتبقية الفاصلة عن موعد الامتحانات التي تبدأ في 6 تموز المقبل.

وجرت مناقشة اقتراح إلغاء امتحان البريفيه وبدا أن هناك إصراراً من الوزارة على إجراء امتحاناته، نظراً إلى كون التمويل مؤمّناً. كذلك تبيّن أن واقع الأمور في لجنة التربية يميل إلى إجرائها أيضاً، على خلفية أن الحفاظ على هذا الاستحقاق يعطي مؤشراً إلى التقييم أفضل من الإلغاء، إضافة إلى أن إصدار مرسوم استثنائي في هذا الصدد غير وارد وهناك صعوبة في عقد جلسة تشريعية.

وسأل النائب إيهاب حمادة عن كلفة الامتحانات، فجاء الجواب بأنها تساوي مليوني دولار. وكانت مداخلة للنائبة حليمة القعقور التي أثارت الرقم المنشور في الجدول المالي على الموقع الإلكتروني، وهو 8,9 ملايين دولار، فأتى جواب أركان الوزارة بأنهم غير مسؤولين عن هذا الرقم، وأن هناك خطأ تقنياً ارتكبه الموظف الذي نشر الأرقام!

وأشارت القعقور في اتصال مع «الأخبار» إلى أنها سألت عن نوعية الامتحانات الرسمية، ولا سيّما أن التقارير الدولية تشير إلى تراجع مخيف في مستوى التعليم، لافتة إلى أن فريق الوزارة أكّد الجاهزية الأكاديمية لجهة عدد أسابيع التعليم في البريفيه أكثر من الثانوية العامة، وكان فاقعاً الكلام على خطورة اعتماد العلامات المدرسية نظراً إلى أن الإدارات المدرسية تزوّر العلامات، وهذا ما حصل عندما قرّرت الوزارة اعتماد المعدّل العام للتلميذ في المدرسة كمادة ضمن مواد الشهادة الرسمية. وكان بارزاً ما قالته القعقور لجهة أن الوزارة لا تزال حتى الآن تتوقّع إفادات لأسماء ترد إليها وسقطت سهواً في السنة التي أعطت فيها إفادات بدلاً من الشهادات، ما يشير إلى أن هناك مدارس وهمية وطلاباً وهميين. وقالت إنها استفسرت عن تأمين الحوافز للأساتذة في الامتحانات فأتى الجواب بالإيجاب. وطلبت للمرة الثالثة حضور المديرة العامة للتعليم المهني هنادي بري لسؤالها عن بعض ملفّات القطاع، وقد وعد رئيس لجنة التربية بتوجيه دعوة رسمية إليها.
(الأخبار)

عن سوريا في لبنان

عامر محسن *

من أسوأ العبارات التي سمعتها في السنوات الأخيرة جاءت على لسان «ناشط» لبناني، كانت زوجته قد حصلت للتو على وظيفة في مؤسسة أجنبية تعمل على إغاثة اللاجئين السوريين. كان الراتب «أجنبياً» نقل عن وزير الاقتصاد السوري السابق جملة قالها في مؤتمر دولي، بعيد اشتعال الحرب في سوريا؛ قال الوزير ما معناه «كدنا أن نتجاوز التحدّي، كان يلزمنا بعد سنتين أو ثلاثة لا أكثر». وهي مقولة قد تعكس طريقة تفكير المخططين في سوريا في السنوات الأخيرة قبيل الحرب، شيء يشبه سياسة الانتظار والصلاة: أن تبقى الأمور على حالها قدر الإمكان، تسحب الدعم الذي لم تعد قادراً على تحمل كلفته، تأمل أن يحفظ النظام الأمني السلم الاجتماعي، وتنتظر لكي تنحسر الموجة الديموغرافية من تلقاء نفسها، ولا تعود في حاجة إلى خلق مليون وظيفة كلّ سنة.

هذه «المشكلة الديموغرافية» هي التي أنهت، ولو لم تكن هناك حربٌ ولجوء، فإن حجم العمالة السورية في لبنان يرتبط بوضع الاقتصاد والإعمار في سوريا، إن كان هناك - قبل الحرب - «فائض» من أربعمئة ألف عامل سوري في لبنان، مثلاً، فإنّ العدد بعد الحرب وسوريا مدمّرة سيفوق المليون. وبدلاً من أن تأتي أكثرية العمال من أرياف ومدن قريبة إلى لبنان اصبحوا يأتون حتى من أقاصي الشرق السوري. بكلمات أخرى: عدد السوريين في لبنان هو من وضع الاقتصاد في سوريا، وإن لم يحصل إعمار ولم تعد الحياة والنشاط إلى البلد، فإنّ الكلام عن «اخراج النازحين» سوف يظلّ بلا معنى، ولا يصرف إلا في سوق العنصريّة.

عن الحلول

لا بدّ من التنبيه، بدايةً، إلى أنّه لا يجوز عقد أي مقارنة بين النزوح السوري في لبنان وبين حالات الهجرة واللجوء من بلاد العالم الثالث إلى دول الغرب الصناعي. الحالتان مختلفتان للغاية وأي مقايسة بينهما هي باطلة، وتهدف غالباً للتخويف والتحريض. هنا، لا توجد محيطات تفصل بين اللاجئ وبلده الأصلي، ولن يقول بعد عشر سنوات «أولادي تعلّموا الألمانية وهم غير قادرين على العودة إلى سوريا والحياة فيها». الحدود هنا هي أمامك، واللغة والتعليم والعادات بين البلدين متشابهة، فلا حجّة لأحد بأن «يتوطّن» لديك وأرضه أمامه. الطريف في الموضوع هو أنّي استخدمت، في مقالٍ سابق، تعبيراً ابتكره العنصريون الأوروبيون - «الاستبدال العظيم» - كنوع من مزاح، فإذ بي أجد اللبنانيين يشهرونه بالفعل للكلام عن النازحين السوريين، ولكن بكلّ جدّية.

هنا، على الهامش، لا بدّ أن أقول شيئاً هنا عن ظاهرة حديثة تتمثّل في ترجمة واستيراد أسوأ عناصر الثقافة الغربية إلى خطابنا. أنا هنا لا أقصد المتن الثقافي في الغرب، بل نظريات العنصريين والمجانين، وكلام الذكوريين الهامشيين في أميركا. المشكلة هي أنّي أعرف بالضبط مصدر هذه التخريفات: أنا رائدٌ شبه محترف للإنترنت منذ أول أيامها، وأنا أتابع منذ زمن بعيد مواقع مثل «ريديت» أو «فور تشان» - وذلك لكي أعرف بماذا وكيف يفكّر الذكر الأميركي الأبله. المسألة هي أني كنت أقرأ هذه النظريات لأني أجد أصحابها رجالاً مضحكين ومثيرين للشفقة، نمطٌ من التسلية اللئيمة، وقد تمّ انتاجهم - هم وعقدهم - في سياق مختلف تماماً عن سياقنا، فإذ بي أجد الكلام نفسه يكرّره شباب عربي على لسانه مترجماً.

هناك أيضاً موضوعٌ آخر هو من العجائب التي يختصّ بها لبنان. فكرة العداء للأجانب قديمة ومعروفة، وأن يكون في البلد تيّارٌ قومي متطرّف (nativist) ليس غريباً. ولكن، في الغرب، يكون هؤلاء الـ nativists عادةً أناساً ريفيين فقراء، رجلٌ ذو لحية كثة يعيش في كوخ خشبي بين الجبال مع كلبة وبندقيته، وهو يكره المكسيكيين والمسلمين ولا يريد أن يراهم حوله. وهو يقدّس أرضه ولن يخرج منها مهما صعبت ظروفه واشتدّت. في لبنان، فقط، تجد أناساً يعتنقون هذه القناعات، ويعيشون في ذعر من أن «يستبدلهم» السوري، ولكنهم يعيشون أصلاً خارج البلاد وليسوا فيها! ما الذي تريد أن تقوله هنا، أنك تعيش في الخارج ولكنك تودّ أن «تحجز مكانك» في البلد؟ وكيف تريد فعل ذلك؟ عبر طرد أناسٍ يعيشون فيه - شيء لا يصدّق.

> **المشكلة تتفاقم حين يدخل ناشطو التمويل الخارجي في موضوعٍ داخليٍّ حسّاس كهذا. هؤلاء الناس هم فعلياً كما يصفهم اليمين في الغرب: لا يملكون وطناً ولا أرضاً ولا انتماء، موطنهم شبكة تمويل عالمية**

الموضوع الأساس هنا هو إعمار سوريا، البعض لا يفهم معنى النزوح من الحرب وأنه ليس مرتبطاً حصراً بالعمليات العسكرية. أسأل من يعيش في سوريا، أو خذ سيارة واعبر في ضواحي دمشق أو أرياف مثل خان شيخون واللطامنة وسراقب وغيرها. مناطق مدمّرة بالكامل، لن تجد بيتاً واحداً في كلّ القرية يقف على أعمدة. قرى باكملها فرغت من الحياة ولم يبدأ إعمارها إلى الآن. إن كانت قريتك، والقرى التي حولها أيضاً، مدمّرة وقد هجرها أهلها، فإلى أين ستعود؟ هذا يشبه أن يقال لي، وأنا لاجىء، أنه لم تعد هناك حربٌ في لبنان وخطر، ولكن صيدا وصور وبيروت وكل مكان أعرفه في البلد مدمّر ومهجور. إلى أين أعود؟ إلى البقاع أو طرابلس؟ ساكون تماماً مثل الغريب.

هذا هو مختصر الحالة اليوم، والمسألة سياسية «جدّاً» ولا يمكن مقاربتها إلّا من هذه الزاوية. بمعنى آخر: «الكتلة» الكبيرة من النازحين السوريين سوف تعود إلى أرضها وقراها فقط حين يبدأ الإعمار ويبدأ أهل سوريا في الخارج بالرجعة إليها. إن كنتَ حقّاً تريد عودة النازحين فإنّ عليك أن ترفع الحصار عن سوريا، وهنا لبّ المسألة وجلّ ما فيها. إن كان الغرب قد قرّر أن يترك بلداً كاملاً يموت تحت العقوبات والحصار، وأن يظلّ مدمّراً بلا إعمار، فهنا المشكلة الأساسية والجريمة الماثلة. والنازحون هم عارض جانبي لها. في سوريا، أصلاً، موجة نزوح داخلية هائلة من هذه الأرياف والمناطق التي دمّرت صوب المدن الكبرى؛ فهل يرجع النازح إلى سوريا لكي يتكدّس مع عائلته إلى جانب هؤلاء؟ في لبنان، على الأقل، أنا أمتلك عملاً ودخلاً، وبعض المعونة من المنظمات الدولية، ولكني في دمشق ساكون جائعاً (فكرة أنّ المنظمات الدولية مستعدّة لإعانة السوري وهو نازح، ولكنها تحاصره وتجوّعه إن أصبح داخل بلده، هي في ذاتها مفارقة كونيّة).

الموضوع سياسي، والأفكار الساذجة عن «ترحيل النازحين» إلى سوريا مدمّرة لن تصل بك إلى مكان. حتى لو رحّلتهم فهم سيعودون بالتهريب عبر الحدود. ولكن الأفكار الساذجة قد توصل إلى نتائج خطيرة، هل تريد طردهم بالقوّة وفتح نزاع معهم؟ هل فكرت في الموضوع قليلاً؟ ماذا لو قاموا عليك؟ ألن تضمن هنا، على الأقلّ، أن يدخل البلد في دوامة عنف مدمّرة؟ هل ستقوم وقتها بحملات تطهير، «بورغرومات»، ضدّ كلّ السوريين من حولنا؟ وهل تتوقّع وقتها أنّي سأقف معك وضدّهم؟ لأنّك لبناني، ولأنّ من شروط الحصول على الجنسية، على ما يبدو، هو أن لا تشعر مع الآخرين، فأنا لن أطلب منك أن تغلق عينيك لوهلة وتتخيّل نفسك سورياً في لبنان، يستمع إلى مثل هذا الكلام عنه طوال الوقت، في الشارع وفي الإعلام وعلى ألسنة الخبثاء.

خاتمة: غربان البين

المشكلة تتفاقم حين يدخل ناشطو التمويل الخارجي في موضوعٍ داخليٍّ حسّاس كهذا. هؤلاء الناس هم فعلياً كما يصفهم اليمين في الغرب: لا يملكون وطناً ولا أرضاً ولا انتماء، موطنهم شبكة تمويل عالمية، ولا يضيرهم أن يحترق البلد الذي يعيشون فيه، فهم لا يتكسبون منه سوى عبر العمالة. هؤلاء يستفزّون الناس حين يتكلّمون، يخفّتهم المعهودة، عن موضوع اللاجئين، ويصبحون حجّة للمتعصّب والعنصري، ويؤذون النازحين كما يفعلون مع كل قضية يتبنّونها.

أنا نفسي أشعر بالاستفزاز حين أسمعهم «يدافعون» عن اللاجئين، ومن الواضح أنهم ينفذون أجندات مموليهم، وهم - سماسرة الكوارث - آخر ما يهمهم هو اللاجئين أو سوريا أو لبنان.

كان لبنان بلداً غربيّ الهوى منذ استقلاله وحتى اشتعال الحرب الأهلية فيه. وقد حاولت القوى الغربية «استرداد» لبنان خلال الحرب: عملية عسكرية إسرائيلية عام 1982، حكومة لبنانية جديدة، هندسة جديدة لعلاقات لبنان مع محيطه، رئيس من آل الجميّل، وجيش تجهّزه أميركا. ولكن الأفرقاء الموالين للغرب قد هزموا، في النهاية، على الساحة المحليّة وانتصر المعسكر السوري. عام 2005 وما بعده حاولت أميركا دخول لبنان من جديد، وأيضاً بالترافق مع عملية عسكرية، فشلت هي الأخرى. هذا، وتحديداً بعد الحرب السورية، أصبح اختراق الغرب للبلد يجري عبر طريقةٍ جديدة هي التمويل وانفاق مئات الملايين وانشاء مراكز نفوذ له داخل المجتمع المدني اللبناني. لا حلفاء سياسيين وزعامات فحسب، بل مثقفون واعلاميون ونشطاء ومحررون يتمّ توظيفهم بالآلاف، ومع امتيازات تغنيهم عن التفاوض مع السياق المحلّي. الفكرة، كما هو بديهي، هو أن الحكومات الغربية لن تقوم علناً بتمويل منظمات للعمالة والجوسسة وتجنيد النخب؛ بل ستفتتح دكاناً اعلامياً، أو منظمة قانونية، أو مؤسسة تدافع عن حقوق الطفل والمرأة. هذه المنظمة ستقوم فعلاً بهذه المهام ولكنك في الوقت ذاته، على الجانب، تكون قد خلقت كتلةً من الناس والموظفين والمستفيدين هي في المربّع الايديولوجي الذي تريده، وكلهم سيصطفّون سوية إلى جانب بعضهم البعض في كلّ القضايا المهمّة، ويصبحون حزْبك في لبنان. كلّ الدّول التي تحترم نفسها قد منعت هذا النمط من التمويل، ولو تبيّن أن للصين أي نفوذٍ في الاعلام أو السياسة في أستراليا أو أميركا تكون فضيحة. في لبنان وحده، ينزعج هؤلاء حين يذكرهم البعض بالتمويل، كأنه موضوع ثانوي (نكرر: التمويل والعلاقات المادية هي أهم شيء في العالم، هي الشيء الحقيقي الوحيد)، نشهد هنا جانباً انتهازياً وأيضاً جانباً نرجسياً برجوازياً، يريد أن يكون انتهازياً وكسّيباً، ولكنه أيضاً يريد أن يرى نفسه سامياً ومبدئياً. منذ سنوات، قال لي صديق من النخبة اللبنانية، حرفياً، انه من غير اللائق، في جوّهم واعتقادهم، أن نتحدّث في مثل هذه المواضيع؛ وأن لا علاقة بين أن تعمل في جريدة سعودية، مثلاً، وبين المال وبين رأيك الذي تنشره. نحن ذوات مستقلّة وحرّة. بالمناسبة، حين كان صدّام وغيره يقومون بتمويل الإعلام والصحف، فهم لم يكونوا يجبرونهم على قول شيء محدّد، ولا كانوا يراقبونهم أو يمنعون المقالات، كانوا يموّلونهم ببساطة ويتركون الباقي لهم - ودلوني على حالةٍ واحدة اختلف فيها العميل مع الممول على المبادىء وافترق عنه.

عدا عن الزعم المتواتر بأن الحكومات وسوروس هي هيئات «محايدة» في بلادنا، تبغي الخير والحقوق، فإن البعض الآخر يشير إلى أن التمويل موجودٌ في كلّ مكان. هذا صحيح، والكلّ يتعامل بالمال، وهنا الموضوع تحديداً: أن نناقش التمويل وهويته وأهدافه، وأن نبدأ النقاش والتقييم من هنا، فليس كل المال يتشابه. المسألة مع هؤلاء هي ليست أنه كان لديهم منظمة قائمة وفاعلة، مثلاً، فقام سوروس بدعمها: أنت موجودٌ أصلاً لسبب وحيد، هو أن طرفاً أجنبياً قد اختارك ليعطيك المال. وهذا هو التفسير الوحيد لوجودك ونفوذك وما يجعلني أتكلّم معك. الفساد، بالمناسبة، هو سمة أساسية لدى هذا الجوّ: يوظفون أصدقاءهم، يوزعون المنافع على من حولهم، ولو قام أحدهم بإحصاء عن عدد أفراد العائلة والأقارب الذين يعملون في بعض الجمعيات لكان الأمر مضحكاً، ولكن الواضح أن الممول الغربي لا يهتم هنا للفعالية والاستقامة. اتخيّل، مثلاً، لو أنّي واخوتي واقاربي نتموّل جميعاً من مصدر خارجيّ واحد، كأننا شركة عائليّة، وكلّ له دكّان، وكلنا في السياسة، ونخوض المعارك سوية، ونتبرّي للدفاع عن بعضنا (ونحن بالطبع ضدّ التوريث والعائلية وهذه الأمور، المسألة مبادئ).

العيب ليس هنا، من قال أنّ دفاعك عن طبقتك وجوّك وراس المال الذي تتبع إليه ليس «نضالاً» وسياسة؟ بل هو من أبرز أشكال النضال وأكثرها وضوحاً وقناعةً؛ من قال أنّ السياسة هي دوماً في خدمة الغير؟ المشكلة هي أنك، حين تكون بين هؤلاء، فإنك لا تحدد الايديولوجيا والأجندة التي ترفعها، أنت ببساطة تقوم بأداء (performance) لصالح من يوظفك ويختار لك معاركك. أنت لا تحمل قيماً أو تخلقها، دورك ببساطة هو في التبشير بها. أي أنك، بمعنى آخر، لا تمتلك الارادة ولا الشرعية ولا الانتماء، ومن الطبيعي أن لا يثق بك الناس. الأجندة التي تخدمها، في نهاية الأمر، يقررها أعداؤنا، وأنت قد وضعت نفسك في المنتصف. من هنا، من ساهم في خراب سوريا قد لا تكون له مصداقية في الكلام عن اللاجئين ومصيرهم اليوم، نحن سنتعامل مع الموضوع، باخوّة، لن نتركه لغربان البين، الذين تكون ماسينا دوماً هي بمثابة «بركاتهم».

* كاتب من أسرة «الأخبار»

(أ ف ب)

حول الموقف من اللاجئين

خريستو المر *

كلّما عملت السلطات في بلد على خدمة أغنياء، ونتج عن ذلك فشل حتميّ في تقديم بيئة اقتصاديّة واجتماعيّة لحياة أفضل لطبقات واسعة منها، حاولت إخفاء حقيقة الحرب التي شنّتها تلك السلطات مع أولئك الأغنياء على الفقراء لسلبهم نتاج عملهم، وحاولت تغييب وعيهم لواقعهم بحَرْف غضبهم عن هدف تغيير السياسات والقيادات نحو أمر آخر. في لبنان يقوم السياسيّون والمتموّلون المستفيدون من النظام السياسي-الاقتصادي بعمليّة تغييب الوعي الشعبيّ عن طريق توجيه الغضب الداخليّ المتعاظم جرّاء سياسات التفقير الممنهج التي يتّبعونها إمّا نحو الآخر «الغريب» من الطوائف الأخرى بألباس صراعهم على الثروة لباساً طائفيّاً، أو نحو «الغريب» من البلاد الأخرى، لكي يغدو «الغريب» كبش محرقة لذلك الغضب.

هناك بُعدان لوجود اللاجئين السوريّين في لبنان، البُعد الواقعيّ الملموس، من اقتصاديّ وسياسيّ واجتماعيّ وما شاكل، والبُعد الواقعيّ الأخلاقيّ.

صحيح أنّ وجود عدد كبير من اللاجئين بالنسبة إلى عدد السكّان الأصليّين في أيّ بلد يشكّل تحدّياً اقتصاديّاً واجتماعيّاً يجب أن يكون أولويّة لأيّ حكومة ومجلس نيابي في أيّ بلد، لكنّ الوضع في لبنان يتميّز بتخلّف الحكومات ومجلس النوّاب عن القيام بأيّ تخطيط لتحسين الوضع المعيشيّ في لبنان، وذلك منذ نهاية الحرب الأهليّة. تخلّف هؤلاء عن القيام بمسؤوليّاتهم هو ما أدّى في النهاية إلى الانهيار الاقتصاديّ، واليوم هم يستمرّون في تخلّفهم عن مسؤوليّتهم بالدفاع عن حقوق اللبنانيّين الاقتصاديّة والاجتماعيّة أمام عمليّة السطو العمليّ عليها.

> **الأوضاع السيّئة في لبنان سببها السياسيون وليس وجود اللاجئين. هاذا ينتفع اللبنانيون واللبنانيات من غضبهم على اللاجئين؟ وماذا ينفعهم ان يعودوا إلى بلادهم (على افتراض انّ ذلك ممكن)؟**

في ظلّ هكذا مشاركة من سلطات البلاد في عمليّة القتل البطيء للشعب اللبنانيّ، لا يمكننا إلّا أن نتوقّع أنّ هذه السلطات لن تقوم بمواجهة التحدّيات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الناتجة عن لجوء المواطنين السوريّين إلى لبنان، بل نحن نلاحظ تأليباً سياسيّاً إعلاميّاً ضدّ المواطنين السوريّين بهدف تحويلهم إلى كبش محرقة يُصَبّ عليها الإحباط والغضب الشعبيّ فينحرفان بذلك عن المسبّبين الحقيقيّين للبؤس العام في المجتمع.

أمام هكذا أوضاع، لا يبقى أمامنا إلّا التشديد على الوعي والبعد الأخلاقيّ، الدينيّ خاصّة، في التعامل بين الناس، على ذلك يحفّف من احتمال انجرار الناس إلى فخّ كبش المحرقة الذي يروّج له إعلام ينبغي محاكمته، والذي سيتضرّر منه اللاجئون أساساً وقد تُسفك دماؤهم جرّاء حملات التحريض، وهو ما لن يغيّر في الأوضاع اليوميّة في البلاد إلّا بدفعها نحو الأسوأ، عدا أنّ أيّ غضب موجّه نحو اللاجئين هو غضب في غير محلّه وغير محقّ.

ثمّ لِم الغضب من اللاجئين أساساً؟ الأوضاع السيّئة في لبنان سببها السياسيّون وليس وجود اللاجئين. ماذا ينتفع اللبنانيّون واللبنانيّات من غضبهم على اللاجئين؟ وماذا ينفعهم أن يعودوا إلى بلادهم (على افتراض أنّ ذلك ممكن)؟ هل سينزل سعر الدولار؟ هل ستفرّخ مجالات العمل المختلفة في الصناعة والزراعة والاقتصاد الرقميّ والذكاء الصناعيّ؟ هل سيزيد الدخل الوطنيّ وتوظَّف الثروة الوطنيّة في خدمات صحّية مجانيّة وتعليم جامعيّ متقدّم؟ هل يزيد تمويل الأبحاث؟ هل ستصبح مدارس الدولة أفضل نوعيّاً؟ هل ستعود الكهرباء؟ هل سيُحاسب أيّ من المسؤولين عن الأوضاع الحاليّة؟ حتماً لا.

الغضب تجاه الأبرياء والمستضعفين هو غضبٌ حرام مهما سوّغه إعلام مأجور وسياسيّون قذرون. الغضب الحلال هو ذاك الغضب الذي يجب أن يتوجّه في اتّجاه خلق قوّة قادرة على فرض تغيير حقيقيّ في طريقة تعامل سلطات البلاد مع حقوق المقيمين، مواطنين ولاجئين، فتضطرّهم لتنفيذ سياسات تخدم مصلحة الأكثريّة المهمّشة وليس طبقة الواحد في المئة الأكثر دخلاً.

ينبغي فضح محاولات توجيه غضب الطبقات المسحوقة بسبب المسؤولين، نحو كبش محرقة، ومواجهتها بالعقل وبالبعد الأخلاقيّ، حتّى يحين موعد بعد اقتصاديّ غائب حاليّاً بحكم المواقف العمليّة (وليس تلك الكلاميّة) للقوى المؤثّرة في سياسات الدولة.

* كاتب وأستاذ جامعي

الحدث

الرياض تستعدّ للقمّة
نهاية العزلة السورية

بخطوات واسعة، قطعت العلاقات العربية - السورية شوطاً كبيراً نحو إنهاء قطيعة استمرّت نحو 12 عاماً. قطيعةٌ جاء قرار «الجامعة العربية» بإلغاء تجميد عضوية سوريا، ليكتب السطر الأخير في فصلها، ويفتتح صفحة جديدة ستتكرّس رسمياً مع استضافة السعودية القمّة العربية في التاسع عشر من الشهر المقبل، وإذ تُرجِّح مشاركة الرئيس السوري، بشار الأسد، شخصياً في تلك القمّة التي يبرز الحرص السعودي شديداً على إنجاحها. فإن ما سيَخرج به هذا المسار من نتائج على الأرض، يبقى رهين جهود متواصلة ووقت طويل، بالنظر إلى كثرة تعقيدات الأزمة السورية وعمق قضاياها

علاء حلبي

لم يستغرق اتّخاذ وزراء الخارجية العرب قراراً بإلغاء تجميد عضوية سوريا، وقتاً طويلاً؛ إذ جاء القرار بعد تحضيرات واتّصالات واجتماعات انتهت بمجملها إلى حتميّة هذه الخطوة. وبذلك، انصبّ اهتمام المشاركين في اجتماع الأحد على مضمون القرار، والذي جاء في خمسة بنود عريضة، ثلاثة منها تُرسّخ الآلية التي تمّ الاتفاق عليها في وقت سابق خلال الاجتماع الخماسي الذي استضافته العاصمة الأردنية عمّان مطلع الشهر الحالي، في شأن تشكيل لجنة لمتابعة القضايا العالقة، سواء لناحية الدفع نحو الحلّ السياسي لـ«الأزمة»، أو إنهاء قضية اللاجئين والنازحين، أو معالجة القضايا الأمنية الأخرى بما فيها مسألة المخدرات.

القرار الذي حمل الرقم 8914، وسّع دائرة المشاركة في تطبيق مخرجات اجتماع عمّان، عبر إدخال «جامعة الدول العربية» ممثّلة برئيسها فيها، إلى جانب وزراء خارجية السعودية ومصر والأردن والعراق ولبنان. كما أنه وضع الخطّة الأردنية، والتي تتضمّن بنداً صريحاً حول وحدة وسلامة الأراضي السورية وإخراج القوات غير الشرعية من سوريا، وقرار مجلس الأمن الرقم 2254، مرجعيتَين له، وفق آلية تتقاطع مع مبادرة المبعوث الأممي إلى سوريا، غير بيدرسون (خطوة مقابل خطوة). وأفضى ذلك بمجمله إلى الخروج بقرار توافقي، لم يَلقَ أيّ اعتراض من المشاركين، بإلغاء تجميد عضوية سوريا في الجامعة، ليقتصر موقف الدول التي لا تزال تعادي الحكومة السورية (على رأسها قطر) على رفض إعادة العلاقات الثنائية فقط، من دون «الخروج عن الإجماع العربي» القائم. وبدا لافتاً، في القرار العربي، وجود إشارة واضحة إلى جهود الجزائر، التي حاولت خلال استضافتها القمّة العربية العام الماضي (قمّة لمّ الشمل)، إنهاء تجميد عضوية دمشق، غير أن ضغوطاً أميركية، وعوامل أخرى من بينها ارتفاع بعض الأصوات الرافضة في حينه، حالت دون ذلك. لتأتي القمّة التي تستضيفها الرياض الشهر الحالي، وتعلن فتح صفحة جديدة.

إزاء ذلك، أعادت دمشق، التي أعلنت عبر بيان رسمي تلقّيها باهتمام نتائج الاجتماع، التذكير بموقفها حول «أهمية الحوار والعمل المشترك لمواجهة التحدّيات التي تواجهها الدول العربية»، مشدّدةً على أن «المرحلة القادمة تتطلّب نهجاً عربياً فاعلاً وبنّاءً على الصعيدَين الثنائي والجماعي يستند إلى قاعدة الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة لدَولة العربية». أيضاً، أجرى الرئيس السوري، بشار الأسد، اتّصالاً هاتفياً برئيس الإمارات، محمد بن زايد، عبّر خلاله، بحسب رئاسة الجمهورية السورية، «عن تقدير سوريا للدور الذي تقوم به الإمارات من أجل لمّ الشمل وتحسين العلاقات العربية، بما يعزّز التعاون العربي المشترك ويخدم مصالح الدول والشعوب العربية».

وإلى جانب الإمارات، لعبت دول عربية عدّة، من بينها العراق وسلطنة عُمان والأردن والجزائر دوراً بارزاً في إعادة فتح الأبواب المغلَقة مع دمشق. وفي آخر فصول هذا الانفتاح، انخرطت السعودية، إثر استعادتها علاقتها بسوريا، في حراك سياسي متسارع، بدأ بعقد اجتماع لـ«مجلس التعاون الخليجي» حضره العراق ومصر والأردن، تبعه اجتماع عمّان المفصلي، مزيلةً بذلك جميع العوائق أمام دعوة الأسد إلى القمّة العربية. ومن هنا، برزت توقّعات بزيارة قريبة يُجريها وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، إلى دمشق لتسليم الأسد دعوة رسمية للمشاركة في القمّة.

وإذ سارعت كلّ من موسكو وطهران إلى الترحيب بقرار «الجامعة العربية»، فقد أعلنت المفوّضية الأوروبية والمملكة المتحدة رفضهما إيّاه، فيما بدا لافتاً ظهور الموقف الأميركي في صورة أقلّ تشدداً، عبر الإشارة إلى «تفهّم واشنطن لهذه الجهود، وشكّها في جدواها»، علماً أن وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، كان قد أطلع نظيره الأميركي، أنتوني بلينكن، على نتائج اجتماع عمّان، والذي استند إلى الخطّة الأردنية (اللاورقة) التي حملها الملك الأردني، عبدالله الثاني، معه إلى واشنطن وموسكو خلال زيارات أجراها قبل نحو عامَين.

بشكل عام، يمكن القول إن صفحة جديدة من العلاقات السورية – العربية تمّ فتحها بشكل رسمي، لينتقل المشهد العربي من حالة القطيعة إلى الاشتراك في محاولة حلّ أزمة ساهم سلوك دول عربية عديدة في تعقيدها، وينتقل أيضاً العمل المشترك بين دمشق والعواصم العربية من الحالة الثنائية إلى وضع أكثر شمولية. على أن الخروج بنتائج واقعية على الأرض سيحتاج إلى جهود متواصلة، ووقت طويل، سواء بسبب تعقيدات الوضع السوري والتداخلات الإقليمية والدولية فيه، أو بسبب الدمار الكبير الذي خلّفته الحرب. ولعلّ عملية إعادة الإعمار تُعدّ واحدة من الخطوات الرئيسة التي يجب المضيّ فيها لتمهيد الطريق أمام خطوات أخرى، من بينها إعادة اللاجئين والنازحين إلى بيوتهم، والتي شكّلت أحد أهمّ دوافع المبادرة الأردنية.

بدا لافتاً في القرار العربي وجود إشارة واضحة إلى جهود الجزائر (أ ف ب)

> انتفاء العمل المشترك بين دمشق والعواصم العربية من الحالة الثنائية إلى وضع أكثر شمولية

الدوحة - دمشق: حسابات مؤجّلة

بعد إعلانها المتكرّر رفض التطبيع مع دمشق، ومحاولتها عرقلة إلغاء تجميد عضوية سوريا في «الجامعة العربية»، يبدو أن قطر وجدت نفسها شبه وحيدة أمام تيّار عربي جامح منفتح على دمشق، وهو ما يبرّر قبولها ضمناً تمرير قرار إعادة المقعد السوري، والعزل بين موقفها في الجامعة واستمرارها هي في القطيعة. وبينما يرتبط السلوك القطري بموقفَي الولايات المتحدة (الساعية في عرقلة الانفتاح بشكل أو بآخر)، وتركيا (التي تخوض مفاوضات لتطبيع علاقاتها مع سوريا)، فهو يعود أيضاً إلى أسباب أخرى، أبرزها الاعتقاد بامتلاك «كروت» يمكن التفاوض حولها، من بينها العلاقات الوطيدة بين الإمارة النفطية وفصائل معارضة منتشرة في الشمال السوري بما فيها «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً)، إضافة إلى تبعية قسم كبير من الواجهة السياسية للمعارضة لها.

وعلى الرغم من نفيها المستمرّ وجود علاقة تجمعها بـ«تحرير الشام»، يمكن بسهولة ملاحظة النشاط الذي تقوده شخصيات سورية على علاقة بتنظيم «القاعدة» موجودة في الدوحة، للترويج لمشروع «الهيئة» الذي يقوده أبو محمد الجولاني، رجُل «القاعدة» السابق، والذي تربطه بقناة «الجزيرة»، علاقة متينة. متانة تتجلّى في انفراد القناة القطرية بسلسلة لقاءات أجرتها معه حتى قبل أن يكشف عن شخصيته الحقيقة، ولا تنتهي بتنظيم ندوات إلكترونية يشارك فيها «شرعيون» وشخصيات قيادية في «تحرير الشام»، الأمر الذي يذكّر بتاريخ طويل من الصِّلة بين الدوحة وهذه التنظيمات، سواء في أفغانستان، أو العراق، أو حتى سوريا. كذلك، تموّل قطر سلسلة من المشاريع العمرانية في الشمال السوري (معظمها يتمّ في مناطق سيطرة «الهيئة»)، سواء تحت مظلّة العمل الإغاثي، أو ضمن المشروع التركي «مدن الطوب»، والذي يهدف إلى التخلّص من عبء اللاجئين، وتشكيل طوق سكّاني على الشريط الحدودي، ضمن عملية تغيير ديموغرافية تستهدف إبعاد الأكراد عن هذا الشريط.

ويعيد الموقف القطري الحالي، إلى الأذهان، الموقف ذاته تقريباً الذي اتّخذته الدوحة بداية الأحداث قبل نحو 12 عاماً، عندما حملت، وفق تصريحات لوزير الخارجية القطري السابق حمد بن جاسم، ورقة تدعو دمشق إلى إجراء تغييرات، رفضتها الأخيرة واعتبرتها استكمالاً لمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي تنفّذه الولايات المتحدة. وهي ورقة تشبه، بمضمونها، إلى حدّ كبير، أخرى قدّمتها تركيا ورفضتها سوريا أيضاً، تهدف إلى توسيع إشراك «الإخوان المسلمين» في الحكم.

وأمام هذه المعطيات، ومع استمرار إمداد الدوحة فصائل عديدة بالمال (قسم من رواتب المقاتلين التي تدفعها تركيا تقدّمه قطر، وفق مصادر معارضة سورية عديدة تحدّثت إلى «الأخبار»)، وإصرارها على احتضان نشاط الواجهة السياسية للمعارضة، والمتمثّلة في «الائتلاف» الذي نقل قسماً كبيراً من نشاطه من إسطنبول إلى الدوحة، ومحاولاتها إعادة تشكيل المعارضة وتوحيدها، وفي ظلّ استمرار العرقلة الأميركية للانفتاح، وعدم التوصّل، حتى الآن، إلى صيغة عمل واضحة للتطبيع السوري - التركي، يمكن القول إن مسألة العلاقات الثنائية بين البلدين، ما زالت شائكة ومعقّدة، غير أن الحراك العربي الحالي أزاحها عن الواجهة، لتبقى هذه الحسابات مؤجّلة.

تركيا

إردوغان يرفع التحدّي: الهزيمة غير واردة!

محمد نور الدين

خمسة أيام هي المدّة المتبقّية ليوم الحسم في الانتخابات الرئاسية والنيابية التركية: فإمّا استمرار الرئيس رجب طيب إردوغان في السلطة لخمس سنوات أخرى، وإمّا زلزال كبير من شأنه أن يغيّر وجه تركيا، فيما لو فاز مرشّح المعارضة، كمال كيليتشدار أوغلو. في هذا الوقت، تحشد السلطة والمعارضة كلّ إمكاناتهما من أجل اليوم المنتظَر، وتقيمان مهرجانات انتخابية قد تصل إلى الثلاثة يومياً لكلّ منهما. وقد تحوّلت إسطنبول دون غيرها إلى معيار للتحشيد واستعراض القوّة، والذي بلغ ذروته في مهرجان أقامته المعارضة مساء السبت، وقالت فيه إن «ربيع تركيا سيبدأ صباح 15 أيار»، قابله آخر للسلطة مساء اليوم التالي، رأى فيه إردوغان أن مَن يأخذ إسطنبول سيربح الانتخابات، فيما رأت بعض الصحف الموالية أن «الانتخابات حُسمت». ولا شكّ في أن الإعلام التركي غير متوازن، ذلك أن معظم المحطّات مملوكة لأفراد محسوبين على الرئيس التركي، فيما التلفزيون الرسمي - بكل قنواته - مسخّر بالكامل للدعاية لإردوغان.

وشهدت الحملات الانتخابية للطرفَين، للمرّة الأولى، الأحد، حادثاً تخريبياً، عندما تعرّضت حافلة رئيس بلدية إسطنبول، أكرم إمام أوغلو، لرشق بالحجارة من أكثر من مئة شخص معارض له في مدينة أرضروم في شرق تركيا، أثناء إلقائه خطاباً أمام مناصري المعارضة، ما أدّى إلى كسْر زجاج الحافلة وجَرح العشرات. واتّهم إمام أوغلو، القوى الأمنية بعدم التحرّك والتفرّج على ما يجري، كما اتّهم محافظ أرضروم ورئيس بلديتها بالوقوف وراء الحادثة لتخريب حملة المعارضة، فيما اضطرّ رئيس بلدية إسطنبول إلى مغادرة المكان بالحافلة منعاً لتطوّر الأمور. وعلى هذه الخلفية، دعا كيليتشدار أوغلو إلى الهدوء والصبر وعدم الانجرار إلى الفخاخ التي تنصبها السلطة.

وبما أن الوعود من الجانبين «تنطح السماء»، يستند إردوغان إلى المشاريع الضخمة التي أُنجزت خلال السنوات العشرين الماضية، ناسباً إيّاها إلى جهوده الشخصية، وقائلاً: «إذا كان من شخص يستطيع أن يفعل شيئاً لتركيا فهو إردوغان نفسه، وما تقوله المعارضة ليس سوى أوهام وتمنّيات»، لأنها «غير منسجمة ومتعدّدة الآراء». كذلك، يركّز الرئيس التركي، في مهرجاناته، على الجانب الديني في شخصيّته. ويقول إنه لا يتلقّى تعليماته من أحد، بل من الله أوّلاً ومن ثمّ الشعب، مشدّداً على أن المعارضة «لا إيمان لها ولا تصلّي ولا تعرف الأذان... وتأخذ تعليماتها من جبال قنديل (قيادة حزب العمّال الكردستاني)». لكن الأخطر أن إردوغان يقول إن «الأمّة لن تسلّم السلطة لرئيس جمهورية يأخذ تعليماته من قنديل»، وهو يكرّر هذا الاتهام والتهديد بعدم تسليمه السلطة للمعارضة في كل مهرجاناته، ما بدأ يلقى شكوكاً متعاظمة حول اعتزام إردوغان عدم التسليم بالنتائج، إذا لم تكن لمصلحته، فيما جنّدت المعارضة عشرات آلاف المندوبين لمراقبة صناديق الاقتراع، خشية حدوث عمليات تزوير. وتعليقاً على كلام الرئيس التركي عن أنه يأخذ أوامره من الله، ترى ألف تشاكير، في صحيفة «قرار»، أنه «أنموذج صارخ غير مسبوق في السياسة التركية عن توظيف الدين في خدمة السياسة». وتقول إن استعانة إردوغان بالله هو «دليل على الخوف الذي ينتابه من نتائج الانتخابات، ومن خسارته لها أمام كمال كيليتشدار بالذات. لا يريد إردوغان أن ينهزم أمام كيليتشدار أوغلو، لذا لا تعرف خطاباته حدوداً، وهو الذي قال مرّة عندما كان رئيساً للحكومة: إن توظيف الدين في السياسة هو اعتداء على الدين». وتتساءل الكاتبة: «هل تلقّي الأوامر من الله هو الذي أدّى إلى هذا المستوى من الفقر في البلاد؟ وهو الذي أدّى إلى انهيار مؤسّسات الدولة، وإلى غرق الاقتصاد إلى درجة لم يعد باستطاعة المواطن شراء البصل والبطاطا؟ وهل الله هو المسؤول عن الاعدالة في البلاد؟ وهل الله قال له إن المعارضة إرهابية؟».

في المقابل، كان كيليتشدار أوغلو يردّ على إردوغان الذي اتّهم المعارضة بعدم الإيمان، بالقول: «أنْ تكون علوياً ليس جريمة. أنا مسلم مخلص وأؤمن بالله وأؤمن بالرسول وأؤمن بالقرآن. أنا مسلم مخلص ولا أمدّ يدي إلى المال الحرام، ولا آكل حقّ العبد». وردّاً على اتهامه، في حال فوزه بالرئاسة بأنه سيغلق الدينية، قال كيليتشدار الشعب الجمهوري هو الشؤون الدينية، فكيف واعداً بتصحيح الوضع خلال كوادر المعارضة خلال ثلاث سنوات تزيد على 300 مليار على فصل الدولة عن حوّلها إردوغان إلى دولة آجار، في صحيفة وعود إردوغان «ليست من خزينة الدولة. وهي الغاز الطبيعي لمدّة شهر، إكراميات وإعطاء الشباب عشرة غيغا إنترنت مجاناً، وتأسيس مصرف خاص بالعائلة والشباب، ورفع متوسّط الدخل الفردي من 8 آلاف إلى 16 ألف دولار، وتوفير 6 ملايين وظيفة جديدة»، مذكّراً بأن إردوغان، عشية كل انتخابات، يخفض أسعار الطاقة للمواطن. ومن بعدها ترتفع بصورة جنونية وينسى وعوده. وفي الصحيفة نفسها، يرى علي سيرمين أن المعارضة «لا تريد تغيير السلطة فقط، بل تغيير النظام»، مبدياً خشيته من أن تتواطأ السلطة مع القضاء لتزوير الانتخابات وتخريبها.

> يقول إردوغان إنه لا يتلقّى تعليماته من أحد، بل من الله أوّلاً ومن ثمّ الشعب

في المقابل، يقول برهان الدين دوران، في «صباح» الموالية، إن الانتخابات المقبلة ستكون مهمّة جدّاً، وخصوصاً لجهة تقرير العناوين الأساسية التي تواجهها البلاد. ويرى أن الناخبين، ولا سيما الشباب ميسّرون جداً، معتبراً أن وعود المعارضة ليست جدّية، إذ لا تجيب على الشكوك التي تُطرَح حول علاقتها بالإرهاب و«حزب العمال الكردستاني»، منتقداً أيضاً حملة الصحافة الأجنبية «المتعجرفة» ضدّ إردوغان. ويرى محمد عاكف صويصال، في الصحيفة نفسها، أن الانتخابات «ليست سوى استفتاء على استمرار إنجازات إردوغان». معتبراً أن «الغرب يريد وقف صعود تركيا، والمعارضة تريد إعادتها إلى سنوات الأربعين من القرن الماضي». ولكن، بحسب صويصال، فإن «الأمّة لن تسمح بإعادة تركيا إلى الوراء، وسيبقى إردوغان قائداً لها... مستقبل الأمّة مرتبط بمستقبل إردوغان. لذلك، فإن مَن يريد انتخابات بل استفتاء». أمّا يوسف قبلان، في «يني شفق»، فيقول إن تركيا «تتعرّض لحصار خارجي، وهذه أخطر قضايانا. إذا خسرنا الانتخابات، ذهبت تركيا إلى العبودية». ويضيف إن «الأمّة لن تسمح للقوى الخارجية بإيقاف مسيرتها، وسيكون جوابها على مَن يريد تركيعها عالياً في 14 أيار المقبل».

من «كلّ المشاكل» إلى «صفر مشاكل»: السعودية تعود... إلى «المحيط الطبيعي»

مازالت النقلة التي أحدثتها السعودية في سياستها الخارجية، منذ «كلّ المشاكل» في بداية عهد وليّ العهد، محمد بن سلمان، إلى «صفر مشاكل» حالياً، مثار تحليلات وتكهّنات كثيرة. صحيح أن تحقيق «رؤية 2030» يحتاج إلى استقرار، ولكن ذلك فقط سبب جزئي للتحوّل الحاصل، والذي يقوم في أساسه على تغيير فلسفة النظام الجديد للمملكة في سعيه لتثبيت الشرعية المطلوبة لانتقال الحكم، والتي نصح ابن سلمان بأنها تكمن في العودة إلى ما يناسب النسيج الاجتماعي للمملكة، بما يفترضه هذا الأخير من أن تكون لها مساهمة إيجابية في ترتيب الأوضاع في جوارها

حسين إبراهيم

عندما نُصّب محمد بن سلمان وليّاً للعهد في السعودية وصار صاحب القرار الأول، كان الملك قد مهّد الطريق له لوراثته، مقدّماً إيّاه على سائر الإخوة والأعمام وأبناء العمومة. كان الناظر كيفما يمّم وجهه ناحية السعودية، يجد حرباً أو مشكلة أفتعلها الأمير الشاب، الذي واكبت صعوده إلى السلطة أيضاً ترتيبات ساهمت فيها الإدارة الأميركية السابقة، وقيادة دولة الإمارات، ممثّلة بمحمد بن زايد الذي كان في حينه وليّاً لعهد أبو ظبي. ومع التحوّلات الجارفة التي شهدتها المملكة تحت قيادة ابن سلمان، على صعيد ترتيبات الحُكم الداخلية أو السياسة الخارجية، قبل أن يبلوغ سنّ الرشد السياسي بسببه التجارب المريرة التي وُضعت على المحكّ مسألة تحقيق «رؤية 2030»، والتي لا يمكن المضيّ بها فيما تتعرّض المملكة لقصف صار في مرحلة ما شبه يومي ردّاً على المغامرات التي خاضتها القيادة الجديدة. قد يكون ذلك صحيحاً، لكن جزئياً فقط. فالحرب على اليمن مثلاً، وهي أكبر المغامرات، كانت افتتاحية عهد الأمير الشاب في مسعاه لاكتساب الشرعية، لكنّ النتيجة التي آلت إليها جاءت معكوسة، بحيث تحوّلت إلى كارثة صارت تمثّل تهديداً لتلك الشرعية المبتغاة، إذ إن هذه الحرب، قبل أن تحسب أثارها الإنسانية التي لطّخت صورة المملكة وكلّ من شارك معها فيها، وبالتحديد الولايات المتحدة وبريطانيا، كانت حرباً خاسرة عسكرياً، أظهرت الجيش السعودي بصورة العاجز وغير الكفء للدفاع عن البلاد. ولذا، نرى هذا الإصرار من قِبَل ابن سلمان على طيّ الصفحة اليمنية نهائياً، والخروج من المستنقع الذي كانت الرغبة في مغادرته المحرّك الأساسي للاتفاق السعودي - الإيراني في بكين.

وعليه، يمكن القول إن السياسة الخارجية الجديدة للمملكة، والتي قامت في الأساس على إنهاء حرب اليمن بأيّ ثمن، ليست مسألة اختيارية بالكامل. وبالتبعية أيضاً، فإنه، بقدر صعوبة الملفّات العالقة بين الرياض وطهران، ومنها وربّما أصعبها ملفّ اليمن، فإن العودة إلى الوراء ليست خياراً بالنسبة إلى الأولى، نظراً إلى كلفة التراجع بمعنى تأثيره السلبي على شرعية الحكم الجديد. فوظيفة السياسة الخارجية السعودية الجديدة تكمن في تثبيت تلك الشرعية، إلى جانب الإجراءات التي اتّخذها وليّ العهد لتثبيت سلطته في الداخل، ومنها الإطاحة بكلّ تهديد سواء جاء من منافسين داخل الأسرة أو المؤسّسة الدينية الوهابية أو من المعارضين. ثمّ، من حيث أدرك ابن سلمان أو لم يدرك، تحوّلت الحرب الأميركية المفتوحة عليه من قِبَل إدارة جو بايدن، من تهديد إلى فرصة. فكان أخْذ مسافة عن الولايات المتحدة التي طالما مثّلت مباركتها أحد مصادر الشرعية لانتقال الحُكم في العرف السعودي القديم، خياراً طبيعياً، أنتج سياسة خارجية مختلفة نسبياً لدى المملكة، تقدّم مصالح الأخيرة على ما عداها، وهو ما رأيناه في التقارب مع الصين وتوسيع العلاقات السياسية والاقتصادية معها، ومن ثمّ مع إيران، وأخيراً في عودة سوريا إلى «جامعة الدول العربية»، والمسعى السعودي لإنهاء حرب السودان، وقبل ذلك مع روسيا، ولا سيما في السياسة النفطية التي أغضبت واشنطن. وعلى رغم أن الظروف الدولية المستجدّة، كحرب أوكرانيا وعودة التنافس القطبي في العالم، ساعدت في جعل تلك السياسة ممكنة، فإن في المملكة من يعرفون واشنطن وسياساتها، كما يعرفون راحات كفوفهم، وخصوصاً من المقرّبين إلى وليّ العهد الذين يقدّمون له المشورة في مثل هذه المسائل.

> أحد أهمّ معالم السياسة الخارجية السعودية فصلها عن الإماراتية التي تحكّمت بها إلى حدّ كبير

من هنا، بدأ التحوّل في السياسة الخارجية السعودية، والذي شمل تفكيك الملفّات ليس مع إيران كقوة إقليمية كبرى ومؤثّرة، وإنّما مع تركيا أيضاً. ولعلّ ذلك التحوّل مهّد له رئيس المخابرات العامة السعودية الأسبق، تركي الفيصل، حين هاجم إسرائيل في مؤتمر في المنامة عام 2020 ردّاً على ما كان يُروَّج عن تطبيع سعودي - إسرائيلي وشيك، حيث جاء حينها أن قيادة المملكة تعرف المقتل الذي يمثّله التطبيع المُشار إليه، وأن الاستقرار لا يتحقّق إلا بتوافقات مع محيطها الطبيعي المفارقة أن من أهمّ معالم السياسة الخارجية السعودية الجديدة، هو فصلها عن السياسة الخارجية الإماراتية التي تحكّمت بها إلى حدّ كبير منذ تولّي ابن سلمان تسيير الشؤون اليومية للمملكة، على اعتبار أن كلّ ما تَورّط فيه النظام الجديد جاء بدفع من ابن زايد الذي كان يقود دفّة التصعيد لمصلحة نظامه ويوظّف الإمكانات السعودية من أجل غاياته، ما حيّد استخدام المملكة وزنها الثقيل في السياسة. واللافت، في هذا السياق، أن الحملة المضادّة على الإمارات في المملكة، انضمّ إليها معارضون سعوديون من ضمنهم موالون لوليّ العهد السابق، محمد بن نايف، الذي كان أحد ضحايا تحالف ابن زايد - ابن سلمان. ففي سلسلة تغريدات على مدار الأسبوع الفائت، اعتبر المغرّد المعروف باسم «رجل دولة» أن «اللوبي الإماراتي في المملكة متمكّن بدرجة كبيرة، ويضمّ مسؤولين وصحافيين وكتّاباً ومشاهير، وهؤلاء يُعتبرون اليد الطولى لابن زايد في السعودية. ويجب أن نُقطع هذه اليد قبل أن تتمكّن أكثر»، متوقّعاً تصعيد المشاكل بين البلدَين.

أحد آخر وأبرز الأمثلة على السياسة الخارجية السعودية الجديدة، عملية الإجلاء التي قامت بها المملكة من السودان لرعايا عشرات الدول الذين وجدوا أنفسهم على قائمة النيران، والتي قدّمتها المملكة بوصفها عملية إنسانية ذات بعد عالمي، وهي صورة تعاكس الصورة التي بدت عليها الإمارات المتّهمة بتحريض طرفَي الحرب أحدهما على الآخر، وإذكاء النيران من خلال التسليح والتمويل. ومن داخل هذه المشهدية نفسها، أرادت المملكة تقديم نموذج مختلف من خلال تعاملها مع الرعايا الإيرانيين الذين أجْلتهم من السودان، حين صعد قائد المنطقة الغربية في الجيش السعودي، اللواء أحمد الدبيس، إلى طائرتهم لوداعهم، قائلاً للقائم بالأعمال الإيراني، حسن زرنغر، الذي رافق 65 إيرانياً أجلاهم الجيش السعودي، إن «هذه بلادكم. وإذا احتجتم إلى أيّ شيء من السعودية، فأنتم على الرحب السعودية وإيران شقيقتان»، قبل أن يضيف أن الاستقبال الحارّ للإيرانيين لدى وصولهم إلى ميناء جدة، جاء بتوجيهات من الملك وولي العهد.

على الغلاف

بعدما كان الحديث عنها محصوراً في إطار الدوائر الأمنية، المنقسمة ما بين موبّد ورافض لها انتقلت «العملية العسكرية الموسّعة في الضفة» الى حيّز النقاش العلني في دولة الاحتلال، بجعلها من قبَل وزير «الأمن القومي»، إيتمار بن غفير، شرطاً لعودته إلى جلسات الحكومة و«الكنيست». وعلى رغم أن بنيامين نتنياهو قد لا يجد بدّاً من الإقدام على عملية كهذه من أجل حفظ وحدة ائتلافه، وتدارك شعبيّته التي لا تفتأ تتدهور، إلّا أن دون ذلك حسابات معقّدة كثيرة. أوّلها أن ظروف العام 2002 مختلفة عن ظروف اليوم، وأن اجتياحاً للضفة على غرار «السور الواقي» لن يبقى هذه المرّة محدوداً ضمن الأراضي المحتلّة، بل قد يستدعي انفجاراً واسعاً يشمل الساحات كافة. قدّمت نموذجاً مبسّطاً منه جولة ما بعد الاعتداء على المعتكفين في المسجد الأقصى في شهر رمضان المنصرف

الاقتحامات اليومية لا توقف الاشتباك
العدو يدرس اجتياحاً موسّعاً للضفة

الحديث المتجدد عن اجتياح الضفة، جاء هذه المرة بعد ساعات من وقف إطلاق النار مع قطاع غزة (أ ف ب)

رأم الله - أحمد العبد

من النقاش المستمرّ حولها منذ أشهر في أروقة الدوائر الأمنية والاستخبارية في دولة الاحتلال، إلى المطالبة بها علانية، تحوّلت «العملية العسكرية الموسّعة في الضفة»، والتي يشترط وزير «الأمن القومي»، إيتمار بن غفير، شنّها لإنهاء مقاطعته الحكومة، إلى أحد المفاصل المهمّة التي قد تحدّد مستقبل الائتلاف اليميني. ولا يزال الانقسام حول هذه العملية دائراً داخل سلطات العدو، ولكن الابتزاز الذي يمارسه بن غفير بشأنها قد يدفع إلى إنفاذها بالفعل، خصوصاً أن جهاز «الشاباك» يدعمها، فيما لا يزال موقف وزير الحرب، يوآف غالانت، منها ضبابياً، ويبدي رئيس الأركان، هرتسي هليفي، مرونة إزاءها. ومنذ عملية «نفق الحرية»، وما تبعها من عمليات فدائية في الداخل المحتلّ، وتحديداً منذ آذار 2022 عندما أطلق جيش الاحتلال عملية «كاسر الأمواج»، بقيت مسألة شنّ هجوم على الضفة، وتحديداً على شمالها، على غرار «السور الواقي»، على طاولة النقاش، في حين يزداد الحديث عن قرب تنفيذه في كلّ مرّة تُنفّذ فيها عملية فدائية، لكن ذلك الحديث ظلّ إلى الآن مقتصراً على محاولة طمأنة المستوطنين، توازياً مع استمرار عمليات الاقتحام والاعتقال والاغتيال بشكل شبه يومي.

وبالنظر إلى أن الحديث المتجدّد عن اجتياح الضفة، جاء هذه المرّة بعد ساعات من وقف إطلاق النار مع قطاع غزة، والذي فجّر غضب المستوطنين وأحزاب اليمين، وخلق أزمة داخل الائتلاف الحاكم، فقد يكون التلويح بالاجتياح اليوم بمثابة إبرة تخدير للغاضبين، ووسيلة للتعتيم على الفشل المتدحرج في التعامل مع المقاومة في القطاع، والتي باتت تملك المبادرة لإطلاق الصواريخ وفرض المعادلات، وفق ما أظهرته جولة ما بعد اغتيال الشيخ خضر عدنان، وتلك التي أعقبت اقتحام المسجد الأقصى والاعتداء على المعتكفين فيه في شهر رمضان. ومع ذلك، وأخذاً في الاعتبار أن الدم

> **يأتي التهديد المتكرّر للضفة، في وقت تشهد فيه هذه الأخيرة عمليات عسكرية واسعة يومياً**

الفلسطيني كان دائماً هو الثمن الذي يحصد من خلاله قادة العدو شعبيّتهم في صفوف المستوطنين، فإن الإقدام على تنفيذ عملية عسكرية واسعة في الضفة، قد يكون وسيلة لترميم شعبية قادة الاحتلال السياسيين والأمنيين، خاصة في ظلّ تدهور مكانة رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، وحتى أحزاب اليمين الفاشي، وهو ما أدركه بن غفير الذي تلقّى انتقادات شديدة من أنصاره.

ويأتي التهديد المتكرّر للضفة، في وقت تشهد فيه هذه الأخيرة عمليات عسكرية واسعة يومياً، تتخلّلها اقتحامات للمدن والبلدات واعتقالات واغتيالات، تواجَه بمقاومة تمتدّ في أرجاء الأراضي المحتلّة. فعلى سبيل المثال، شهدت مناطق عدّة في مدينة نابلس، فجر الإثنين، اشتباكات مسلّحة بين المقاومين وقوات الاحتلال التي اقتحمت المدينة لتأمين اقتحامات المستوطنين، توازياً مع اندلاع اشتباكات مماثلة في مناطق عدّة في محافظة جنين. وقبلها بساعات، اغتال جيش العدو مقاومين من «كتائب القسام»، الذراع العسكرية لحركة «حماس»، في مخيم نور شمس في طولكرم، و3 آخرين في مدينة نابلس، وأعدم فتاة في حوارة. وفي المقابل، تواصل المقاومة اشتغالها على إدامة الاشتباك على رغم كلّ التحديات؛ إذ أعلن قبل أيام انطلاق «كتيبة مخيم الجلزون» قرب رام الله، بينما أعلن جهاز «الشاباك» اكتشاف خلية عسكرية في مخيم الدهيشة تتبع لـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، كانت لديها بنية تحتية عسكرية، وقامت بوضع عبوات ناسفة قبل أسابيع في حافلات للمستوطنين في مستوطنة «بيتر عيليت»، وتُتّهم بتلقّي تعليمات من الأمين العام للجبهة، الأسير أحمد سعدات، الذي قامت سلطات السجون باقتحام قسمه، ونقله مع الأسيرَين عاهد أبو غلمة ووليد حناتشة إلى العزل والتحقيق.

وفي حصيلة لأعمال المقاومة في 8 أيار، سُجّلت 4 عمليات إطلاق نار على جنود الاحتلال والمستوطنين، وعملية إلقاء عبوة ناسفة على حاجز حوارة، ومواجهات في 7 مواقع جرى خلالها إلقاء الحجارة والزجاجات على جيش العدو. وكان شهر نيسان الماضي سجّل ارتفاعاً كبيراً في تلك العمليات، لتبلغ 139 حادثة إطلاق نار، و5 وقائع دهس أو محاولات دهس، و4 هجمات طعن أو محاولات طعن، و36 عملية زرع أو إلقاء عبوات ناسفة، و8 عمليات تحطيم مركبات ومعدّات عسكرية، و 14 واقعة حرق منشآت وآليات وأماكن عسكرية، ومئات حوادث إلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة على المستوطنين وقوات الاحتلال، ليصل المجموع إلى 987 عملية، خلّفت 3 قتلى و41 جريحاً في صفوف الإسرائيليّين.

وإذا كان شنّ عملية عسكرية واسعة النطاق في الضفة يخضع لتقديرات أمنية، فإنه أيضاً يخضع لاعتبارات سياسية، خاصة لدى نتنياهو، الذي يسعى من ناحية إلى الحفاظ على ائتلافه الحاكم، ومن ناحية أخرى إلى استعادة الهدوء تلبيةً لرغبة واشنطن، التي تُحضّر لعقد قمة جديدة في شرم الشيخ على غرار سابقتَيها في شرم الشيخ والعقبة. ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن نتنياهو لن يذهب إلى تفجير الأمور، بوصف «الاجتياح» الخيار الأخير أمامه للهروب من أزمات حكومته الداخلية والاحتجاجات المستمرّة ضدّها. وعلى رغم ما تُقدّم، فإن ثمّة الكثير من الحسابات المعقّدة هنا؛ إذ أدركت إسرائيل، قبل أسابيع، أكثر ممّا بدا لها في أيّ وقت مضى، أن معادلة «وحدة الساحات» قد تكرّست بالفعل، وهو ما يمثّل بالنسبة إليها معضلة قد تقلّل من اندفاعها إلى شنّ عملية واسعة في الضفة، ستعني حتماً اشتباكات مع المقاومين، ومواجهات مع المواطنين، وحصاراً طويل الأمد للمدن والقرى والبلدات، ومعارك قاسية سترتكب خلالها قوات الاحتلال مجازر ستخلّف عدداً كبيراً من الشهداء، في مشهد أقرب إلى الانتفاضة الثانية، وهو لن يمرّ مرور الكرام على بقيّة الجبهات. ذلك أن محور المقاومة وضع الضفة، بالنظر إلى أهمّيتها استراتيجياً وعسكرياً وسياسياً وأمنياً، في مكانة لم يَعُد من الممكن التراجع عنها، وهو ما تجسّد في «يوم القدس العالمي»، وبالتالي، فإن اجتياحها قد يقود إلى مواجهة متعدّدة الجبهات، وأكثر زخماً وشراسة من أيّ مواجهة حدثت من قبل.

وفي خضمّ الجدل المتصاعد حول الأوضاع في الضفة وكيفية التعامل معها، لوّح مسؤول إسرائيلي بإمكانية شنّ هجوم مفاجئ على غزة، قائلاً، بحسب ما نقله عنه الإعلام العبري، إنه «بسبب تهديد حماس بإطلاق الصواريخ في حال مرور مسيرة الأعلام من الحيّ الإسلامي، لا مفرّ من عملية عسكرية ضدّ غزة، الأمر مسألة وقت فقط». وتبدو «مسيرة الأعلام» التي ستشهدها مدينة القدس في 18 أيار المقبل، والتي تسعى المنظّمات الاستيطانية إلى حشد قرابة 5 آلاف مستوطن فيها واقتحام المسجد الأقصى بشكل جماعي في خلالها، وصفة لانفجار الأوضاع بالفعل، على غرار ما جرى عام 2019 عندما وقعت معركة «سيف القدس». وتعهّدت حركة «حماس» بالمحافظة على المعادلة التي فرضتها المقاومة في ما يتعلّق باستعراض الأعلام في القدس، ومؤكّدة أنه «لن يُسمح للاحتلال الصهيوني بتمرير مخطّطات تهويد المسجد الأقصى ومدينة القدس، من خلال التقسيم وتقديم القرابين واستعراضات الأعلام»، في وقت ذكرت فيه مصادر سياسية إسرائيلية أنه «لا يوجد تغيير في مخطّط المسيرة التي ستقتحم الأحياء الإسلامية في البلدة القديمة وتؤدّي الرقصات التلمودية في ساحة باب العامود».

تحشيد استيطاني لـ«مسيرة الأعلام»: نحو تكرار سيناريو 2021

غزة - رجب المدهون

في الوقت الذي يواصل فيه اليمين المتطرّف في دولة الاحتلال التمهيد لأكبر استفزاز لمشاعر الفلسطينيين في مدينة القدس المحتلّة، وذلك عبر نيّته تمرير «مسيرة الأعلام» بشكل استعراضي داخل الحيّ الإسلامي وإدخالها إلى باحات المسجد الأقصى، أبلغت المقاومة الفلسطينية، الوسطاء، بأنها لن تسمح بتمرير المسيرة، وأنها لن تتردّد في الدخول في معركة جديدة للدفاع عن المسجد والمدينة المقدّسين. وبحسب ما علمته «الأخبار» من مصادر في حركة «حماس»، فإن الحركة تواصلت، خلال الأيام الماضية، مع الوسطاء، ونبّهتهم إلى خطورة الدعوات

> **خلال الأيام الماضية، بدأت «منظّمات جبل الهيكل» بالتحشيد بكل قوّتها لاقتحام المسجد الأقصى**

التي تبنّاها الجماعات الاستيطانية المتطرّفة لتنظيم «مسيرة الأعلام» بشكل استفزازي في القدس، محذّرة من أن «خطوات المستوطنين كفيلة بتفجير الأوضاع». وأشارت المصادر إلى أن «حماس» أبلغت المصريين بـ«ضرورة توقّف حكومة الاحتلال عن خطواتها الاستفزازية تجاه المسجد الأقصى»، مؤكّدةً أن «المقاومة الفلسطينية، ومعها مختلف أطراف حلف القدس، لن يسمحوا بتمرير المخطّطات الرامية إلى تغيير الواقع في المسجد». وفي الإطار نفسه، اعتبر المتحدّث باسم حركة «حماس»، عبد اللطيف القانوع، في تصريحات صحافية، أن «تسيير ما تسمّى «مسيرة الأعلام» في مدينة القدس، لا يمكن أن يغيّر من الواقع شيئاً أو يقلب الحقائق أو يُزيّف التاريخ»، مؤكّداً «(أنّنا) سنحافظ على المعادلة التي فرضتها المقاومة». وأضاف «(أنّنا) لا يمكن أن نسمح للاحتلال الصهيوني بتمرير مخطّطات تهويد المسجد الأقصى ومدينة القدس من خلال التقسيم، أو ذبح القرابين، أو مسيرة الأعلام، أو الطقوس التلمودية»، متابعاً أن «الشعب الفلسطيني ماضٍ في ثورته لإفشال أيّ محاولة لبسط السيطرة وفرض السيادة الصهيونية على مدينة القدس والمسجد الأقصى».

وكان موظّفون رفيعو المستوى في حكومة الاحتلال أعلنوا أن مسيرة المستوطنين واليمين المتطرّف في ذكرى اسم «مسيرة الأعلام»، ستمرّ من باب العامود، مؤكدين أنه «لا توجد أيّ نيّة لتغيير مسارها الاعتيادي، حتى يثمن حدوث تصعيد»، بحسب ما نقل عنهم موقع «واينت». العبري. وأشار المسؤولون إلى أن المسيرة التي تُنظّم في 18 أيار، ستكون تحت حماية الشرطة، فيما قال بعضهم: «نحن لا نفتعل منها قضية كبيرة، لأنه لا حاجة إلى تضخيمها، ونحن لا نتحدّث حولها، وخطواتنا تجري من خلال قنوات هادئة من أجل ضمان مرور الأحداث من دون مواجهات». كذلك، ذكرت مصادر عبرية أن وزير «الأمن القومي»، إيتمار بن غفير، أخبر مقرّبين منه أن الشرطة ستحرص على أن يسير العرض في مساره، وليس كما كان في السنوات السابقة، فيما أشارت مصادر في المستوى الأمني إلى أن «المسيرة هي حدث مخطّط له مقدّماً، وكلّ عام قد يفجّر الأوضاع، ولذلك يتمّ الاستعداد له مسبقاً، مع مراعاة مختلف السيناريوات المحتملة».

وخلال الأيام الماضية، بدأت «منظّمات جبل الهيكل» بالتحشيد بكلّ قوّتها لاقتحام المسجد الأقصى في يوم «الاحتفال» بذكرى احتلال القدس عام 1967. وتعتزم هذه الجماعات تنفيذ اقتحام الأكبر للمسجد بواقع 5000 مستوطن يوم الخميس بدلاً من يوم الجمعة، كي تتجنّب الاشتباك مع الفلسطينيين، فيما يُوقّع أن يتخلّل الفعاليات أداء «رقصة الأعلام» وإطلاق شعارات عنصرية والاعتداء على المقدسيين. والجدير ذكره، هنا، أن رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، قرّر تغيير مسار المسيرة الاستفزازية في أيار 2021، بحيث تمرّ من باب الخليل وليس من باب العامود في طريقها إلى باحة حائط البراق. وقد أوقفت الشرطة المسيرة حينذاك في أعقاب إطلاق قذائف صاروخية من قطاع غزة باتجاه منطقة القدس، احتجاجاً على اعتداءات الشرطة على المصلّين في المسجد الأقصى ومحيطه والتنكيل بهم، وتبع ذلك عدوان إسرائيلي على قطاع غزة استمرّ قرابة عشرة أيام. وفي العام الماضي، سمحت حكومة نفتالي بينيت ويائير لابيد بتنظيم المسيرة الاستفزازية ومرورها في باب العامود، وتجاهلت احتمال التصعيد الذي لم يحدث، فيما سُجّل ارتكاب المستوطنين اعتداءات واسعة على المقدسيين.

(أرشيف)

بن غفير يبتزّ نتنياهو: الحكومة مقابل «سور واقٍ» ثانية

بيروت حمود

لا يزال الخلاف الذي نشب بين رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، ووزير «الأمن القومي»، إيتمار بن غفير، يتفاعل على خلفيات عدّة، أبرزها الردّ المحدود على الصواريخ التي أطلقتها المقاومة من قطاع غزة عقب استشهاد الأسير الشيخ خضر عدنان. وبلغ التوتّر بين الطرفين مستوى خطيراً، دفع بحزب «عوتسماه يهوديت» الذي يقوده بن غفير إلى إعلان مقاطعة جلسة الحكومة الأسبوعية وجلسات التصويت في «الكنيست»، ووضْع جملة شروط مقابل العودة إليها. ومن بين هذه الشروط، بحسب قناة «كان 11» (هيئة البث العامة الإسرائيلية)، شنّ عملية عسكرية موسّعة في الضفة، والتشارك في المداولات الأمنية، وتشديد الضغوط على الأسرى الفلسطينيين، والإسراع في التصويت على تشريعات متّصلة بخطّة «الانقلاب القضائي».

وعلى رغم الجهود التي بذلها نتنياهو للتوصّل إلى تفاهمات مع بن غفير، بما في ذلك إدخال الوسطاء على الخطّ، يصرّ الأخير على رفض مساعي التهدئة، على خلفية «عدم استعداد نتنياهو في الوقت الحالي للسماح له بالمشاركة في المداولات الأمنية الحسّاسة». وفي هذا الإطار، نقل موقع «زمان يسرائيل» عن شخصيات من الدائرة المقرّبة لرئيس الوزراء، قولها إن الأخير يصف بن غفير بـ«المجنون»، ويتّهمه بـ«تسريب معلومات من المداولات الأمنية»، وهو

> **يتّسع الخلاف أيضاً بين «الليكود» والكتلتَين «الحريديتَين» (يهودية التوراة وشاس)**

السبب الذي منعه من عقد جلسة للمجلس الوزاري المصغّر للشؤون الأمنية والسياسية (الكابينت). وعلى إثر إقصاء وزير «الأمن القومي» من المناقشات الأمنية التي سبقت العدوان الأخير على قطاع غزة، وتوجيه بن غفير انتقادات إلى عمليات الجيش «المحدودة والضعيفة» كما وصفها، أصدر نتنياهو بياناً باسم حزبه («الليكود»)، اعتبر فيه أن زعيم «عوتسماه يهوديت» غير ملزَم بالبقاء في الحكومة، قبل أن يأتي الردّ من الأخير، بالقول: «فليقيلوني». ومع أن إقالة بن غفير أو استقالته وحزبه من الحكومة تعني سقوط الائتلاف، إلّا أن نتنياهو يدرك ضمناً أن زميله لن يُقدم على هكذا خطوة.

وتوازياً مع انعقاد جلسة الحكومة الأسبوعية أوّل من أمس، والتي قاطعها بن غفير، قال هذا الأخير إن «الليكود لم يفِ بالوعود التي قدّمها»، مطالباً الحكومة بـ«المبادرة إلى الالتحام وتبنّي مبادئ اليمين (الذي منحها الثقة)». واعتبر أنه «يتوجّب وقف التنازلات ووضع حدّ لسياسة الاحتواء»، في إشارة إلى ردّ الجيش على الصواريخ التي أطلقتها المقاومة أخيراً من غزة، والتي خلّفت 12 إصابة بينها واحدة على الأقلّ في حال الخطر. وتابع بن غفير: «صحيح أن هذه ليست حكومة عوتسما يهوديت؛ فليس لدينا 64 مقعداً في الكنيست، لكن الليكود (الحزب الأكبر في الكنيست) قدّم وعوداً (ولم يفِ بها)، وهذا هو السبب وراء عدم حضوري اجتماع الحكومة، وعدم مشاركة أعضاء الكتلة (عوتسما يهوديت) في جلسات التصويت». وعلى إثر ذلك، رأى رئيس لجنة الاقتصاد في «الكنيست»، دافيد بيتان، من «الليكود»، أن «حزب عوتسما يهوديت يؤسّس لسقوط الحكومة»، معتبراً أن «حكومة يمينية كاملة لا تعني أنه يتوجّب علينا تطبيق كلّ سياسات عوتسما يهوديت». وأضاف أن حزب بن غفير «لا يمكنه التهديد والتوقّف عن التصويت، عادّاً ما قام به أسلوباً «غير مناسب».

أمّا وزير الأمن، يوآف غالانت، فلم يكن في منأى عن «عراضة» بن غفير؛ إذ قال الأخير: «رأيتُ عشرات القتلى في السنوات الأخيرة، ما نحتاج إليه هو وقف سياسة الاحتواء والتنازلات، والتوقّف كذلك عن الإفراج عن جثامين الأسرى والشهداء، ومنفّذي العمليات». علينا العمل على قتلهم». وفي ردّه على ذلك، قال غالانت، خلال الاجتماع الحكومي، إن «احتجاز الجثامين لا يشكّل ورقة ضغط» على المقاومة الفلسطينية «إلّا في حالات استثنائية جدّاً تتعلّق بشكل أساسي بحركة حماس»، مضيفاً أنه «لا علاقة لقرارات حماس في غزة بجثامين تابعة لأشخاص يتبعون لمنظّمات في الضفة». وتابع: «أنا لا أتأثر بهجوم يشنه عليّ وزير، أفترض أنه رأى عدداً أقلّ من جثامين الإرهابيين ممّا رأيت أنا». واعتبر أن «المشكلة تكمن في أن مثل هذه التصريحات تُلحق الأذى بعائلات الأسرى المفقودين؛ حيث تشعرهم بأننا لا نسعى (في الحكومة) من أجل استعادة أبنائهم». وعلى الرغم من هذا «الردح»، الذي يؤشّر إلى أن الخلافات داخل الائتلاف اليميني غير مقتصرة على خلاف نتنياهو - بن غفير، فالأرجح أن التوتّر القتلى لن يتسبّب بتفجّر الحكومة وسقوطها، أقلّه في المدى القريب؛ إذ سيكتفي بن غفير، وفق ما ذكره موقع «زمان يسرائيل» في وقت سابق، بابتزاز نتنياهو و«جباية الثمن منه عند كلّ مرّة يُطلب فيها منه المشاركة في الجلسات والتصويت».

على خطّ موازٍ، يتّسع الخلاف بين «الليكود» والكتلتَين «الحريديتَين» (يهودية التوراة وشاس)؛ إذ تطالب الأولى بسنّ قانون يعفي المتديّنين المتشدّدين من التجنيد في الخدمة الإجبارية، فيما تهدّد الثانية بالاستقالة في حال لم يُقرّ قانون «درعي 2»، والذي يمنع «المحكمة العليا» من إلغاء قرارات الحكومة، ويعيد تعيين زعيم «شاس»، أرييه درعي، المدان بقضايا فساد، في منصب وزير الداخلية. ولتكتمل صورة الانقسامات العنقودية هذه، تأتي الخلافات التي تدور في أروقة «الليكود» نفسه، ويتصدّرها حالياً رئيس لجنة الاقتصاد، بيتان، الذي أشار في مقابلة مع «القناة 12» أخيراً، إلى أن علاقاته بنتنياهو تتّصف بـ«شبه القطيعة»، معتبراً أن «المشاكل الداخلية القائمة (في الليكود) يمكنها التسبّب بإسقاط الحكومة». وتطرّق بيتان إلى سبب تراجع «الليكود» في استطلاعات الرأي الأخيرة، عازياً ذلك إلى أن مُعارضي خطّة «الإصلاح القضائي» من «الليكوديين» يتوجّهون إلى «المعسكر الوطني»، الذي يقوده وزير الأمن السابق، بني غانتس، فيما مؤيّدوها يقولون إنهم لن يصوّتوا لـ«الليكود» لأن أملهم خاب في تحقيق تقدّم في مسار تمريرها، معتبراً أن «الليكود وصل إلى طريق مسدود».

قوات صنعاء تحاكي مهاجمة مواقع إسرائيلية

كشفت القوات المسلحة اليمنية التابعة لحكومة صنعاء، أمس، عن مناورة عسكرية بعنوان: «الوفاء للشهيد القائد السيد حسين بدر الدين الحوثي». نفّذتها المنطقة العسكرية الرابعة. وأكّد مصدر عسكري يمني، لقناة «المسيرة» التابعة لـ«أنصار الله»، أن المناورة «شاركت فيها وحدات قتالية من مختلف تشكيلات القوات المسلحة، وتعدّ واحدة من أكبر المناورات التي أجرتها القوات المسلحة اليمنية». وأوضح المصدر أن «المناورة جرت على مساحة 100 كلم مربع، واتّسمت بطابع هجومي على مواقع ومعسكرات مفترضة للعدوّين الأميركي والإسرائيلي». وتهدف المناورة، بحسب المصدر العسكري، إلى «رفع حالة الجاهزية»، وهي «تحاكي الاستعداد القتالي لتنفيذ عمليات هجومية مفترضة ضدّ مواقع العدو».

(الأخبار)

قضية

ما بعد تسليم عماد العدوان للأردن
تهريب السلاح للمقاومة... باقٍ

تبدو قضية النائب الأردني، عماد العدوان، محاطةً بالكثير من علامات الاستفهام، وخصوصاً بعدما جرى تسليمه يوم الأحد الفائت إلى سلطات بلاده، لتُطرح تساؤلات عن مصيره ومدّة حكمه، وطبيعة الثمن المطلوب من عمّان مقابل استعادته. وأيّاً يكن، فإن هذه الحادثة تعيد تسليط الضوء على ظاهرة تهريب الأسلحة ما بين الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلّة، والتي تعود إلى أيّام الثورة البريطانية، ولا يبدو أنها ستجد طريقها إلى النهاية بأيّ شكل، على رغم كثافة الإجراءات الإسرائيلية والأردنية لضبطها ومحاصرتها

تزامن تسليم العدوان مع تصويت مجلس النواب الأردني، بالأغلبية، لرفع الحصانة عن النائب (من الويب)

عمّان - أضنان أبو يحيى

تسلّم الأردن من سلطات الاحتلال النائب عماد العدوان، بعد أن أُوقف لمدّة 15 يوماً للتحقيق، بتهمة تهريب كمّيات من السلاح والذهب إلى الضفة الغربية المحتلّة، تشمل 12 بندقية و194 مسدساً في ثلاث حقائب، بحسب إعلان «الشاباك». وتزامن تسليم العدوان مع تصويت مجلس النواب الأردني، بالأغلبية، لرفع الحصانة عن النائب، تمهيداً لعرضه على محكمة أمن الدولة، ومواصلة «التحقيق والإجراءات القانونية»، نظراً إلى اعتراف أطراف القضية الموقوفين بتجارة وتهريب الأسلحة لعدّة مرّات. وأثار توقيف العدوان، ومن ثمّ تسليمه، تساؤلات حول مصيره ومدّة حكمه، وخصوصاً في ظلّ شحّ التصريحات الرسمية الأردنية بشأن قضيّته، ومنع طاقم الدفاع من لقائه أو الحديث معه عدّة مرّات، إلّا أن واحدة من أبرز القضايا التي تسلّط عليها هذه الحادثة الضوء هي ظاهرة تهريب الأسلحة ما بين الضفّتَين وحجمها وامتدادها التاريخي وأهدافها والمواقف الرسمية تجاهها.

تُعتبر حقبة الثورة الفلسطينية أشهر المحطّات التاريخية التي شهدت تهريب الأسلحة من الأردن، وخصوصاً عندما شدّدت السلطات المحلّية والبريطانية في شرق الأردن من إجراءاتها القمعية ضدّ الشعب، مع تجدّد الثورة في عام 1937. قاد الثوار هجمات لنسف أنابيب النفط في عجلون، وزرعوا الألغام في الطرق التي سلكتها قوات «بيك باشا» لتعقّب المناضلين، وأعلنت المؤسّسات الوطنية الطالبية الإضراب والاحتجاجات، حتى امتدّت حركة التطوّع إلى أوساط الضبّاط وأفراد الجيش الأردني وقوّة الحدود، ممّن خالفوا أوامر قياداتهم، ورفضوا ملاحقة شعبهم ونظّموا عمليات إرسال الأسلحة والذخائر سرّاً. أقصى الأمير عبدالله، حينها، سبعة ضبّاط أردنيين برتب عالية من الجيش، وأبعد عدداً من زعماء البلاد الوطنيين، وفي مقدّمتهم الشيخ حديثة الخريشة والأمير صالح الغزاوي والشيخ محمد الحلقي، إلى مناطق بعيدة، بسبب ما تمّ وصفه بـ«التحريض وقيادة الإرهاب والإخلال بالأمن»، بحسب ما وثّقه كتاب الحركة الوطنية الأردنية لعصام السعدي. في الفترة نفسها، حرصت السلطات الاستعمارية البريطانية، مع شركة «سوليل بونيه» الصهيونية، على إنشاء سياج حدودي معزّز بالألغام والمخافر في مشروع «خطّ تيغارت»، بغرض السيطرة على منافذ تهريب السلاح من سوريا ولبنان وشرق الأردن، وفق كتاب «الاستعمار البريطاني وإجهاض الثورة» لمائير هيوز.

ارتبطت مهمّة تهريب السلاح عبر الحدود بعدد من القادة الفلسطينيين، أبرزهم الشهيد محمد الحمد (أبو خالد)، الذي قاد مجموعات المقاومين في جبال الجليل ونابلس، ونظّم عشرات عمليات تهريب الأسلحة وتوزيعها قبل وخلال الثورة؛ والشهيد صالح الجهالين الملقّب بـ«ربّان تهريب السلاح» عبر البحر الميت، والذي شكّل خلية تهريب عام 1994 مع الشهداء محمود صلاح ويوسف أبو صوي وأحمد البلبول وعدد من الأسرى المحرَّرين. نفّذت هذه الخلية ستّ عمليات هُرّبت فيها أكثر من 400 قطعة سلاح، فيما لم يتوقّف الجهالين عن التهريب حتى بعد محاكمته وأسره وخروجه في صفقة تبادل عام 2004، حتى استشهد برصاص الإسرائيليين عام 2013 على ضفاف البحر الميّت خلال إحدى تلك العمليات. منذ بدء الانتفاضة عام 2000، أعلن الاحتلال الإسرائيلي إحباط محاولات تهريب أو تسلّل مسلّحين عبر الأراضي الأردنية، كانت إحداها قيام خليل العناتي وبلال الأشقر، وهما أردنيان من أصل فلسطيني وضابطان في حركة «فتح»، بتخزين أسلحة أدخلاها من الأراضي السورية؛ وأكّد ذلك محامي المتّهمَين، آنذاك، أن موكّليه

> يمثل المهرّبون الأردنيون أمام محكمة أمن الدولة، ويحاكَمون بموجب قانون منع الإرهاب

«لم يفكّرا بتهديد أمن الأردن، بل أرادا دعم وإسناد الانتفاضة في وجه الاعتداءات الإسرائيلية»، وشدّد على شرعية المقاومة وضرورة دعمها من الخارج في القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وذلك في معرض الدفاع عنهما في محكمة أمن الدولة التي حكمت عليهما بالأشغال الشاقّة لمدّة سبعة أعوام ونصف عام. إلى جانب العلاقة التاريخية بين الأردن وفلسطين والتركيبة الديموغرافية للشعب الأردني، تشكّل الجغرافيا العامل الأبرز في مشهد التهريب. تحكم المادة 3 حول الحدود الدولية، والمادة 4 حول الأمن، والمادة 12 حول مكافحة الجريمة والمخدّرات، في «معاهدة وادي عربة» التطبيعية والملحق الثالث للمعاهدة، إدارة العلاقات الأمنية. إلّا أن السيطرة على شريط حدودي يبلغ طوله 335 كيلومتراً، تُعدّ بالغة الصعوبة، وخصوصاً في مناطق الأغوار الجنوبية ونهر الأردن، المتمثلة بشرائط الأرض العميقة والقنوات الصغيرة بين المنحدرات والتلال، والتي تصفها الصحافة العبرية بـ«المناطق العمياء» التي يستخدمها المهرّبون. بحسب نائب مفوّض عام الشرطة، رونين كالفين، فإن السيطرة على تلك المناطق مستحيلة عملياً، حتى لو وُضع جندي إسرائيلي فوق كلّ تلّ، أو سُيّجت كلّ المسافة الحدودية. عام 2016، كان الاحتلال قد أنفق 82 مليون دولار على تحديث مقطع بطول 30 كم من حدود الأردن قرب إيلات ومطار رامون، وتجهيزه بحواجز عالية ومعزّزة ومتطوّرة ومزوّدة بأجهزة استشعار دقيقة. وعام 2021، أنشأ الاحتلال غرفة مشتركة بين الجيشين الإسرائيلي والأردني بهدف تبادل المعلومات ورصد شبكات تهريب المخدّرات والسلاح، ضمن مشروع أوسع يُسمّى «تنوفا (زخم) للحدود»، ويكلّف 33 مليون دولار. إلّا أن الاحتلال اضطرّ في عام 2022 لإقامة جدار أرضي تحت الأرض بتكلفة مليار دولار، بعدما اكتشف قدرة المهرّبين على اختراق الحواجز وأجهزة الاستشعار عن طريق الحفر أسفلها.

ولا تأتي الأسلحة من الأردن فقط، لكن أيضاً من لبنان وسيناء والجولان وسوريا والعراق، لكنها تمرّ غالباً عبر المملكة، بخلاف الأسلحة الإسرائيلية أو المحلّية الصنع. في نيسان 2021، أحبط الاحتلال عملية تهريب أسلحة من لبنان تضمّنت 100 قنبلة يدوية وقطعتَي سلاح. وفي تشرين الثاني 2022، حقّقت سلطات العدو في تهريب نحو 70 ألف طلقة و70 قنبلة يدوية سُرقت من إحدى قواعدها العسكرية في الجولان السوري المحتلّ، فيما أقرّت تقارير الجيش الإسرائيلي بـ«سرقة» آلاف البنادق والمسدسات والقنابل والصواريخ والقواذف التي يبعث في السوق السوداء، سواء في أراضي الـ48 أو في الضفة الغربية، علماً أن تكلفة البندقية تراوح بين 5 و12 ألف دولار بحسب نوعيتها، وأن ثمن المسدّس يبلغ حوالي ألفي دولار في أسواق الأسلحة الأردنية - تتضاعف هذه الأرقام في الضفة الغربية، ما يجعل التجارة مربحة في الضفّتَين -. وكشف تحقيق لصحيفة «الرأي» الأردنية تفاصيل محاكمة 11 متّهماً في عملية تهريب امتدّت لستّة أشهر، ونقلت 250 مسدساً و40 بندقية رشاش إلى الضفة الغربية. وبحسب التحقيق، تقاضى منفّذ عملية التهريب ثمانية عشر ألف دولار عن كلّ عملية، في حين تقاضى المسؤول عن شراء الأسلحة وتأمينها (والذي غالباً ما يكون تاجراً) حوالي أربعة آلاف دولار. وتتنوّع الأسلحة التي يتمّ تهريبها ما بين البنادق المتنوّعة (أشهرها الكلاشينكوف والـM-16) والمسدّسات والقنابل وبعض مواد تصنيع المتفجّرات والرصاص وأمشطة الذخيرة، في حين يتمّ تصنيع وتداول الخوذات و«الكارلو» وبنادق الصيد محلياً. إلّا أن النوعيات الأخرى من بندقية «M4» وطرازَي «تافور» والرشّاشات من طرازَي «نيغيف» و«مـاغ»، والعبوات الناسفة، غالباً ما تأتي من سرقات أو صفقات أو تسريبات المستودعات الإسرائيلية، حيث يسهّل الاحتلال تداولها بهدف نشر العنف وتوسيع رقعة الجريمة بين الفلسطينيين.

ويتزايد الطلب على السلاح الفردي بصورة لافتة في الضفة الغربية نظراً إلى عدم استقرار الوضع السياسي؛ إذ تسعى العائلات الفلسطينية والتجار ورجال الأعمال والمؤسّسات وحتى المسؤولون في السلطة إلى تسليح الدوائر المحيطة بهم، حمايةً لمصالحهم وترقّباً لأيّ تغيّرات راديكالية في السلطة الفلسطينية. ولذلك، يذكي جزء كبير من هذا السلاح الخلافات العائلية، إلّا أن بعضه يجد سبيله إلى أيدي المقاومين والمجموعات المسلّحة ومنفّذي العمليات الفدائية. وقد أظهر تحقيق أمني أن السلاح الرشاش الذي استخدمه الشهيد ضياء حمارشة في عملية الخضيرة العائلية، إلّا أن بعضه يجد سبيله إسرائيلياً ولا يحمل رقماً محدّداً، وإنّما هو مُهرّب إمّا من مصر أو الأردن، في فترة غير معروفة. ولا توجد أرقام دقيقة يمكن الاستناد إليها في ما يتعلّق بحجم الظاهرة، باستثناء التقديرات الصهيونية. في عام 2022، أحبطت الشرطة والجيش، بمساعدة «الشاباك»، عشرات محاولات التهريب من الحدود الأردنية، وصادرت 480 قطعة سلاح. وخلال الفترة من عام 2021 حتى بداية عام 2023، شهدت الحدود 98 محاولة تهريب، من بينها 35 حالة تهريب من الأردن وحدها، بحسب «معهد واشنطن». إلّا أن هذه المصادر لا يمكن التعامل معها بموثوقية، لأن الاحتلال، الذي يسعى لإغراق الفلسطينيين بالسلاح بما يخدم أهدافه السياسية والأمنية، ينتفع من تضخيم الظاهرة بهدف إبقاء حربه ضدّ الشعب الفلسطيني مفتوحة، ونيل التزامات أكبر من السلطة في مجال «التنسيق الأمني»، وتبرير التسليح المكثّف للمستوطنين في ظلّ ارتفاع الطلبات الإسرائيلية للحصول على تراخيص الأسلحة بنسبة 400% خلال العامَين الأخيرَين.

يمثل المهرّبون الأردنيون أمام محكمة أمن الدولة، ويحاكَمون بموجب قانون منع الإرهاب، بالنظر إلى أن جزءاً من «الجرائم» المرتكبة وقعت على الأراضي الأردنية، وهو ما يعني توافر الأسباب القانونية لمحاكمتهم أمام الجهات المُختصّة. وبحسب رئيس محكمة أمن الدولة السابق، المحامي فواز البقور، فإن التهم التي يواجهها العدوان «قد تصل أحكامها إلى 20 عاماً في حالة الإدانة»، إلّا أن متوسّط الأحكام التي صدرت في الحوادث السابقة راوحت ما بين 5 و8 سنوات بحسب نوعية الأسلحة وطريقة تهريبها وعدد المتورّطين والعمليات السابقة. ويزعم بيان «الشاباك» أن العدوان استخدم جواز سفره الدبلوماسي 12 مرّة منذ عام 2022 لتهريب سلع مختلفة، بما في ذلك «الطيور والحمام والسجائر إلكترونية والذهب»، إلّا أنه بدأ بالتهريب مطلع عام 2023. ووصف وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، قرار تسليم النائب في حين يدور الحديث عن صفقة لا يعلم أحد ماذا ستكلّف الأردن، وسط مطالبة الأوساط الصهيونية اليمينية بأن يكون هذا الثمن تخلّي الأردن عن أدوار محدّدة في الوصاية الهاشمية على المقدّسات الدينية في القدس. وعلى أيّ حال، تتجاوز خطورة هذه العملية الصعيدَين الدبلوماسي أو الأمني، كونها تستبطن مؤشّرات إلى تعاظم المزاج الداعم للمقاومة والراغب في مساندتها بأيّ طريقة. وإذا كنّا لا نعلم إلّا عن 35 عملية فدائية نوعية نُفّذت في عام 2022، وأسفرت عن مقتل 31 إسرائيلياً وإصابة 128 آخرين، في حين يبلغ عدد العمليات التي تمّ تنفيذها فعلياً 1933، فإنه على الأقل مقابل كلّ واقعة إحباط، من المحتمل أن تكون هناك واقعة تهريب ناجحة.

الحدث

الميدان لا يعترف بالهدنة
السودانيون في جدة: تفاوض في الهواء

لم تنعكس المحادثات الجارية في مدينة جدة السعودية، ما بين الجيش السوداني وقوات «الدعم السريع»، تهدئةً على الأرض، حيث لا يزال القتال على أشدّه خصوصاً في العاصمة الخرطوم، فيما تجتاح حالة الفوضى والتخريب المتعمّد مناطق كثيرة، جارفةً في طريقها منازل ومحالّ تجارية ومصانع ومراكز حيوية. وعلى رغم الاستبشار الإعلامي ببدء محادثات التهدئة، إلّا أن تواضع جدول المناقشات، وتمسّك طرفَي القتال إلى الآن بالخطاب التصعيدي «الصراعي»، واضطراب رؤى القوى الإقليمية والدولية للوضع القائم في السودان، كلّها عوامل تشي بأن مفاوضات جدة قد لا تنتج أكثر من هدنة هشّة مؤقّتة، بعيدةً عن جذور الصراع الذي اسمهم كلا الطرفين الراعيَين للسلام اليوم - واشنطن والرياض - في إزكائه

محمد عبد الكريم محمد

دخلت الأزمة في السودان فصلاً جديداً (نسبياً)، بإعلان واشنطن والرياض (5 أيار) نجاح مبادرتهما في إقناع الأطراف السودانية بالانخراط في محادثات مباشرة في مدينة جدة على ساحل البحر الأحمر. وجاء ذلك بعد 24 ساعة فقط من تلويح الرئيس الأميركي، جو بايدن، بفرض عقوبات ضدّ الأطراف المتورّطة في ارتكاب «انتهاكات». وعلى رغم هذه المؤشّرات المغايرة للتوجّه «الصّراعي»، فإن محدودية أجندة المحادثات، والتناقض الكبير في سياسات بايدن في السودان، ومآلات هذا التناقض، والاستجابة السودانية المتحفّظة تجاه المحادثات، تجعل آفاق التسوية محدودة للغاية، بحيث لا تتجاوز ربّما هدنة طويلة نسبياً، إلى مناقشة أيّ ترتيبات تتعلّق بمستقبل المرحلة الانتقالية. ومع دخول المناقشات يومها الرابع، لم تَخرج من جدة السعودية أيّ مؤشّرات إلى حدوث اختراقات هامّة، يمكن أن تمهّد لإقرار وقف إطلاق نار دائم.

محادثات جدة: أجندة مختصرة

بدت المبادرة الأميركية - السعودية، منذ لحظاتها الأولى، الأكثر قدرة على الصمود والقبول لدى أطراف الأزمة في السودان، وهي أثارت توقّعات بإمكانية تحقيقها خرقاً في ظلّ التعاون السعودي - الأميركي في عمليات الإجلاء، وما يبدو أنه تنسيق على مستويات أخرى. واتّساقاً مع هذا التنسيق، حثّت واشنطن والرياض، في بيان مشترك (5 أيار)، أطراف النزاع السوداني، على الأخذ في الاعتبار مصالح الدولة السودانية وشعبها، والمشاركة بفاعلية في محادثات وقف إطلاق النار وإنهاء الصراع، مؤكّدتَين استمرار الدعم الدولي لعملية تفاوض موسّعة «يجب أن تشمل جميع الأطراف السودانية». وفي أعقاب مواقف متذبذبة من تلك المبادرة من قِبَل الجيش السوداني وقوات «الدعم السريع»، بدأت بالفعل محادثات مباشرة بينهما في جدة (6 أيار)، تركّزت، بحسب المؤشّرات الأوّلية، على فتح المعابر الإنسانية في الخرطوم وأم درمان، ومحاولة إعادة نحو 350 ألف سوداني شُرّدوا داخل البلاد عقب القتال، ووضع آليات لعودة نحو 100 ألف آخرين فرّوا من البلاد إلى دول الجوار (يُتوقّع أن يصل العدد في حال استمرار القتال إلى 800 ألف فرد، ما سيخلق مشكلة لجوء كبيرة في أفريقيا ستمتدّ تداعياتها عبر المتوسط والبحر الأحمر إلى أوروبا وشبه الجزيرة العربية مع ملاحظة وجود 1,1 مليون لاجئ في السودان قبل 15 نيسان). وتكشف هذه الأجندة المختصرة عن تحفّظ مبدئي وواضح عن الانخراط في عملية تسوية شاملة للأزمة، في ظلّ تفاوت رؤى الطرفَين لأدوارهما السياسية المحتملة بعد انتهاء القتال، واضطراب مقاربات القوى الإقليمية والدولية لما يجري في هذا البلد. وبالفعل، ذكر دبلوماسي سعودي (8 أيار) أن المحادثات لم تحقّق تقدّماً هامّاً بعد، فيما أعلن بيان للخارجية السعودية استمرار المفاوضات «في الأيام المقبلة ترقّباً للتوصّل إلى وقف إطلاق نار على المدى القصير، يتيح توصيل المساعدات الإنسانية»، ممّا يؤشّر إلى الأفق الحقيقي للنقاشات الجارية.

مبدا بايدن في السودان: بسط «السلام الاميركي»

في ظلّ البلبلة التي تسم السياسة الأميركية في السودان، بات هذا الأخير اختباراً حقيقياً لهدف إدارة بايدن الخارجي المعلَن، والمتمثّل في «تعزيز الديموقراطيات في أرجاء العالم». وفي هذا الإطار، رأى محلّلون أميركيون أن الإدارة فشلت تماماً في تمكين القادة المدنيين، وجعلت أولوية لها التعامل مع قائد الجيش، عبد الفتاح البرهان، وقائد قوات «الدعم السريع»، محمد حمدان دقلو «حميدتي»، حتى بعد قيامهما بانقلاب تشرين الأول 2021، بل وكثّفت، عبر مولي في، كبيرة مسؤولي الشؤون الأفريقية في الخارجية الأميركية، مساعيها لتوطيد العلاقات مع الرجلَين. كذلك، انتقد كاميرون هيدسون، المبعوث الرئاسي الخاص السابق للسودان، سياسةَ مسؤولي بلاده وثقتهم المفرطة «بما يقوله الجنرالات لهم»، معتبراً أن رغبة واشنطن في مساومة الجنرالات قادت إلى شرعنة سلطتهم. وإذ جاء تلويح بايدن بالعقوبات، من ناحية التوقيت، في أعقاب إتمام بلاده عمليات إجلاء كبرى لمواطنيها عبر بورتسودان منذ مطلع أيار، وانخفاض مستويات تهديد مَن تبقّى منهم في السودان، فإن وصفه القتال الدائر بـ«الخيانة»، وتهديده بمعاقبة الطرفَين المتحاربَين، يستبطنان تناقضاً ملحوظاً مع سياسات واشنطن قبل 15 نيسان - وربّما على وجه أكثر دقّة قبل المحادثات الهاتفية بين وزير الخارجية، أنتوني بلينكن، والبرهان (11 نيسان الفائت)، والتي دفعت بقوّة نحو تسوية ناقصة ومخلّة بأبسط قواعد الدعم الشعبي، وتركت فجوات شاسعة لدول وأطراف خارجية للتلاعب بمقدّرات

> يكشف التناقض الواضح في سياسات واشنطن عن رغبتها المستمرّة في فرض «سلامها الأميركي»

البلاد، بل سلّمت الملفّ بالكامل في الشهور الأخيرة لإدارة إسرائيلية وإماراتية (بالوكالة). كما أن مواقف بايدن الأخيرة لا تمثّل استثناءً من مواقف أميركية سابقة في بؤر نزاع متعدّدة، ولا سيما في أفريقيا ودول جوار السودان (مثل إثيوبيا وإريتريا وجنوب السودان).

وفي مقابل محاولة إدارة بايدن تدارك أوجه الخلل البنيوية في سياساتها، توقّعت أفريل هينز، مديرة الاستخبارات المركزية الأميركية، في جلسة استماع في مجلس النواب (4 أيار)، استطالة الصراع السوداني، في ظلّ قناعة أطرافه بأنه يمكنهم الفوز عبر المواجهة العسكرية، وسعيهم الراهن لحشد دعم عسكري خارجي، والذي يُنظر إليه سودانياً على أنه مؤشّر إلى وجود إرادة أميركية لإدامة الفوضى، وخصوصاً أن لدى واشنطن، في المقابل، قدرة على الضغط على الطرفَين (وشبكات دعمهما) للتوصّل إلى تسوية في توقيت مبكر. كذلك، عبّرت هينز عن مخاوفها من أن يخلق الصراع «تحدّيات متداعية» في البلاد، لافتةً إلى عدم وجود حوافز كافية لدى الطرفَين للدخول في مفاوضات (ما يلقي ظلالاً من الشكّ على جدّية محادثات جدة الراهنة)، ومحذّرة من أنه في حال نجاحهما في الحصول على مساعدات عسكرية خارجية، فإن تداعيات الصراع ستمتدّ إلى الإقليم.

ويكشف هذا التناقض الواضح عن رغبة واشنطن المستمرّة في فرض «سلامها الأميركي»، عبر الوصول بالدولة السودانية ومؤسّساتها إلى الحدود الدنيا من الفاعلية، ومن ثمّ دفعها إلى تقبّل أيّ تسويات مفروضة بمشروطيات مكلفة للغاية، ترهن مجمل مستقبل السودان بارتباطات وترتيبات أميركية في نهاية الأمر، مع التنبيه، هنا، إلى حرص الولايات المتحدة والسعودية على عدم إشراك فاعلَين إقليميين ودوليين مباشرة في المناقشات الجارية في جدة، بل وعلى «التملّك الكامل للعملية أكثر من السعي لنجاحها الحقيقي».

ماذا بعد؟

بادرت القوى المُوقّعة على «الاتفاق الإطاري»، على الفور، إلى الترحيب بالمحادثات التي لم تتناول أجندتها مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار. وعبّرت هذه القوى (6 أيار) عن أملها في أن تفسح المحادثات «الطريق أمام حلّ سياسي سلمي دائم»، من دون الحديث عن مضمون هذا «الحلّ» من وجهة نظرها. وفي المقابل، أبدت القوى الداعمة للجيش، وعلى رأسها قوى الإسلام السياسي، تحفّظاً إزاء التراجع عن مهمّة حسم المعركة مع «الدعم السريع» بشكل كامل، وعدم الخوض في تسوية سياسية قبل ذلك، بينما علت، لاحقاً، أصوات تُنذر إلى العملية برمّتها بوصفها «شرعنة» للأطراف المتحاربة. أمّا على الأرض، فقد تصاعدت، عقب الإعلان عن بدء المحادثات، عمليات العنف في السودان، وبشكل خاص في العاصمة الخرطوم (7 أيار)، حيث كثّف الجيش ضرباته الجوّية لمواقع وأهداف متحرّكة لـ«الدعم السريع»، فيما كشفت شهادات شهود عيان عن رغبة أعداد من منسوبي هذه القوات في الاستسلام، من دون وجود آلية عملية وواضحة لتسحبهم من ميدان المعركة. وهكذا، يبدو أن أفق محادثات جدة سيظلّ محدوداً للغاية، ومقصوراً على مهمّة تثبيت وقف إطلاق النار (الذي ظلّ إلى الآن اسمياً فقط، من دون التزام حقيقي بمتطلّباته). ولعلّ الناطق باسم الجيش السوداني، نبيل عبد الله، عبّر عن ما تَقدّم بوضوح، بقوله إن المحادثات تدور «حول كيف يمكن تطبيق الهدنة على نحو سليم لخدمة الجانب الإنساني»، بينما وصفها «حميدتي» في تغريدة قصيرة بـ«المناقشات الفنّية»، وهي تصريحات تعزّز الخلاصات السابقة.

بدت المبادرة الأميركية - السعودية الأكثر قدرة على الصمود والقبول

الكرة اللبنانية

واقعية وصراحة في أول إطلالة إعلامية لإيليتش

أطلّ المدير الفني لمنتخب لبنان الأول الصربي الكسندر إيليتش على الرأي العام الكروي، للمرة الأولى، خلال مؤتمر صحافي هو الأول له تحدث فيه عن كل ما يتعلّق بالمنتخب اللبناني لكرة القدم وتحضيراته لنهائيات كأس آسيا مطلع العام المقبل، متحدثاً بصراحة وبشفافية وواقعية عن مهمة صعبة... لكن ليست مستحيلة

فتح المدير الفني لمنتخب لبنان الكسندر إيليتش معظم اوراق عمله (طلال سلمان)

عبد القادر سعد

خلال مؤتمر صحافي حاشد، استمر حوالي خمسين دقيقة، فتح المدير الفني لمنتخب لبنان الكسندر إيليتش، بحضور قائد منتخبه حسن معتوق، معظم أوراق عمله، قبل أن يعلن التشكيلة التي اختارها للمرحلة المقبلة التي تضم معسكراً في تركيا ومشاركة في دورتين دوليتين وديتين في الهند. مشاركة علّل أسبابها «طبيعة جدول المباريات وعدد المنتخبات التي تتشابه مع بطولة كأس آسيا، حيث سيكون هناك ثلاث منتخبات أخرى وسيخوض المنتخب مباريات كل ثلاثة أيام في صورة مشابهة عمّا سيختبره المنتخب في كأس آسيا» كما شرح إيليتش.

لعل السمتين الرئيسيتين لكلام مدرب منتخب لبنان هما الشفافية والواقعية، واضعاً الإصبع على جرح الكرة اللبنانية التي تعاني من صعوبات عديدة تنعكس على المنتخب الوطني، لكنه في الوقت عينه فتح نافذة كبيرة لأمل ببناء منتخب جيد للمستقبل تكون أولى محطاته المهمة في كأس آسيا في قطر في كانون الثاني من العام المقبل. نقاط عدة تطرّق إليها إيليتش في حديثه، لعل أبرزها أهمية أن يكون اللاعبون حاضرين في منتخب لبنان.

وأعطى المدرب الصربي مثالاً على ما شعر به شخصياً حين تعاقد مع الاتحاد اللبناني للإشراف على منتخب لبنان، «حينها شعرت بالسعادة والفخر. فالإشراف على منتخب وطني ليس بالأمر العادي، وهو مسؤولية كبيرة. وأعتقد أن على اللاعبين أن يشعروا بالأمر عينه. فارتداء قميص منتخب لبنان أمرٌ كبير، ومن يقبل هذا الشرف عليه أن يعلم أن هناك جهداً كبيراً ينتظره».

استغل إيليتش هذه المسألة ليضع بعض اللاعبين، وخصوصاً باسل جرادي، أمام مسؤولياتهم في مواجهة الرأي العام الكروي. وتطرق إلى الصعوبات التي يعانيها في بعض الأحيان حين يتم وضع تشكيلة للمنتخب «فعلى سبيل المثال، بالنسبة إلى التشكيلة الحالية سيغيب فيليكس ملكي لانشغاله بأمور عائلية ومسألة إصابته. كما سيغيب دانييل لحود بسبب الإصابة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الحارس مصطفى مطر واللاعب علي الحاج، الذي أفاد طبيب المنتخب الدكتور ألفرد خوري بأنه يحتاج للابتعاد عن التمارين لثلاثة أسابيع، وهذا ما يهدد إمكانية وجوده مع المنتخب في دورتي الهند» يقول المدرب إيليتش للرأي العام اللبناني. «أما في ما يتعلق باللاعب باسل جرادي، فهو لاعب جيد ويتمتع بموهبة جيدة. لكن في كل مرة يتم استدعاؤه، يقوم باختلاق الأعذار لعدم الالتحاق بالمنتخب، وهذا ما تكرر مع التشكيلة الحالية».

> اختار تشكيلة من 28 لاعباً لمعسكر تركيا ودورتي الهند

وبالنسبة إلى التشكيلة التي اختارها إيليتش فهي تضم 28 لاعباً هم: الحراس: مهدي خليل، علي السبع وأنطوان الدويهي، واللاعبون: محمد علي الدهيني، ماكسيم عون، خليل خميس، محمد الحسيني، حسين الزين، سعيد عواضة، محمد الحايك، عبد الرزاق دكرمنجي، جهاد سلامة عرضاً مسهباً ووافياً وسرداً لما جرى في الآونة الأخيرة بناءً على طلب رئيس اتحاد الريشة الطائرة جاسم قانصوه وعرض بالتفاصيل ما جرى. واعتبر سلامة أن حيدر «خالف» القانون حين ترأس جلسة بصورة غير قانونية في 28 نيسان الفائت، فيما «انتحل» جورج عبود صفة رئيس اللجنة الأولمبية، أما رستم فقد «خالف» عدداً من مواد نظام اللجنة الأولمبية. كما قرر ممثلو 14 اتحاداً فسخ تعاقد وسام شيري مع اللجنة الأولمبية.

وصوّتت 3 اتحادات فقط من أصل 17 على سحب الثقة من اللجنة التنفيذية للجنة الأولمبية، وبالتالي سقط الاقتراح. كما جرى إبطال نتائج جلسة 28 نيسان 2023 التي انعقدت في اللجنة الأولمبية وتقرّر تعيين موعد 5 حزيران موعداً للجمعية العمومية المقبلة، في حال قبول اللجنة الأولمبية الدولية قرارات الجمعية العمومية. كما تقرّر لاحقاً انتخاب 5 أعضاء ضمن مجلس التحكيم وتسمية عضوين بعدما انتهت ولايته، وتكليف جلّ اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسلّم مقر اللجنة الأولمبية.

بناءً عليه، ستتخذ اللجنة التنفيذية في اللجنة الأولمبية اللبنانية الإجراءات المناسبة بحق المخالفين».

مشهد مؤسف للمحفل الرياضي والأعلى في لبنان، وبعيداً عمّن يملك الحق، وعمّن أوصل الأمور إلى ما وصلت إليه وعمّن دفع ثمن أخطاء غيره، فإن الصورة الأولمبية اللبنانية تبدو سوداوية في ظل شرخ أوجد لجنتين أولمبيتين قد يؤدي إلى إيقاف لبنان أولمبياً ووضع اللجنة الأولمبية الدولية يدها على الملف، علماً أنها راسلت اللجنة الأولمبية اللبنانية مرتين، متمنّية حل الخلافات مع تشديد على ضرورة عقد الجمعية العمومية التي طالب بها الأعضاء.

(الأخبار)

من جهته، تحدث قائد المنتخب حسن معتوق عن المرحلة، معتبراً أن أي تجديد للمنتخب يحتاج إلى الصبر والجهد ومنح الوقت للقيمين على المنتخب، بعيداً عن النظر إلى النتائج. وأكد معتوق أن المنتخب لديه عناصر جيدة، لكن نحتاج إلى الوقت وإلى خوض المباريات لاكتساب الخبرة والتأقلم أكثر، ضارباً المثل بما مرّ به شخصياً حين انضم في السابق إلى المنتخب وكان هناك لاعبون كبار حينها. وطالب معتوق الرأي العام بالصبر وإتاحة الفرصة للجهاز الفني بقيادة المدرب إيليتش للعمل، وبمساعدة اللاعبين في هذه الفترة، مؤكداً أن كل لاعب يرتدي قميص المنتخب يقاتل من أجل هذا الشرف، ويسعى إلى الحفاظ على مكانه في المنتخب.

الرياضة الأولمبية

«يوم أسود» أولمبياً ينتهي بشرخ عمودي وخطر على لبنان

لا يتصنع جلاد ان يتم ايقاف لبنان اولمبيا (بروفوتو)

عاشت الرياضة الأولمبية اللبنانية أمس يوماً أسود بعد عقد جمعية عمومية انتهت بإسقاط عضوية ثلاثة أعضاء من اللجنة التنفيذية لـ«مخالفتهم» القوانين، وهم: نائب الرئيس هاشم حيدر والأمين العام حسان رستم وعضو اللجنة جورج عبود. قرار اتخذ بتصويت 14 اتحاداً من أصل 17 حضروا الجمعية العمومية من أصل 27 اتحاداً أولمبياً (اتحاد المصارعة لا يحق له المشاركة كونه لا يملك إفادة إدارية صادرة من وزارة الشباب والرياضة) في «لا مارينا» (ضبية). وعُقدت الجمعية بدعوة من 14 اتحاداً أولمبياً، وهي قانونية باعتبارها جاءت بطلب من ثلث أعضاء الجمعية العمومية كما ينص النظام.

افتتحت الجمعية بكلمة للرئيس بيار جلخ، تحدث فيها عن المرحلة السابقة مفنّداً الأسباب التي أوصلت إلى هنا، ثم قدّم رئيس اتحاد المبارزة نعتبر خطوته اليوم هي انتحال صفة واغتصاب سلطة اللجنة التنفيذية.

- إن كل ما صدر عن هذا اللقاء هو باطل ولا مفاعيل له على كلّ الصعد وكأنه لم يكن.

بناءً عليه، ستتخذ اللجنة التنفيذية في اللجنة الأولمبية اللبنانية الإجراءات المناسبة بحق المخالفين».

لاحقاً، صدر عن رئيس اللجنة الأولمبية اللبنانية جورج عبود «بعد التشاور مع أعضاء اللجنة التنفيذية البيان الآتي:

- إن ما سمّي الجمعية العمومية التي عقدت بعد ظهر يوم الاثنين في 2023/5/8 برئاسة رئيس اللجنة السابق الموقوف ببارجلخ «غير قانونية» كون الدعوة إليها غير قانونية ويشوبها العديد من المخالفات وكل ما بني على باطل فهو باطل.

- إن رئيس اللجنة السابق هو موقوف، وقد صدر بحقه قرار صادر عن اللجنة التنفيذية بهذا الخصوص وبالتالي مُنعدم الصفة القانونية. لذا

الأخبار
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

◄ إعلانات رسمية ►

إنذار

تدعو مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية جميع المستفيدين والكفلاء وجميع الذين يتوجب عليهم مبالغ مالية لمصلحة وزارة الزراعة اللبنانية – مشروع إنعاش الإنتاج الحيواني، أن يُبادروا إلى تسديد هذه المبالغ مع فوائدها في مُهلة خمسة عشر يوماً من تاريخه لدى أمانة صندوق المصلحة في تل عمارة – رياق وذلك عملاً بقرار مجلس الوزراء رقم 90/ تاريخ 2007/11/10 القاضي بتحصيل هذه الأموال لصالح وزارة المالية، وفي حال التخلف فإننا سوف نُباشر وتُتابع الإجراءات القضائية والقانونية اللازمة بحقهم، مع اعتبار هذا الإنذار وجميع الإنذارات السابقة بمثابة التبليغ القانوني الشخصي وقاطعة لمرور الزمن.

بالوكالة المحامي جان بالش

إعلان

صادر عن الغرفة الابتدائية الثالثة في الشمال

غرفة الرئيس كاتيا عنداري

مُوجه إلى المُستدعى ضدها: ماريا يوسف زخيا، وهي من بلدة زغرتا أصلاً، ومجهولة محل الإقامة حالياً.

بالدعوى رقم 2020/26 تدعوك هذه المحكمة لاستلام الاستدعاء ومرفقاته المرفوع ضدك من المُستدعين هيكتور نعمان زخيا الدويهي ورفاقه بوكالة المحامي طوني مرعب، بدعوى إزالة الشيوع المُقامة على العقار رقم 938 منطقة مجدليا العقارية، وذلك خلال مُهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان واتخاذ مقام لك يقع ضمن نطاق هذه المحكمة، وإبداء ملاحظاتك الخطية على الدعوى خلال مُهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ، وإلا يُعتبر كل تبليغ لك لصقاً على باب المحكمة صحيحاً باستثناء الحكم النهائي.

رئيس القلم

ميرنا الحصري

إعلان

صادر عن الغرفة الابتدائية الأولى في الشمال

غرفة الرئيس الياس الشيخاني

مُوجه إلى المُدعى عليه: وليد محمد القدور، مُقيم سابقاً في حلبا سوبر ماركت القدور، ومجهول محل الإقامة حالياً.

بالدعوى رقم 2019/452 تدعوك هذه المحكمة لإستلام استحضار الدعوى ومرفقاته المرفوع ضدك من المدعي أحمد محمد قرحاني وكيله المحامي هشام الصيادي، الرامي إلى إلزامك بتسجيل كامل الشق الثالث الكائنة في الطابق الأرضي من البلوك ب من العقار رقم 446 منطقة الخريبة العقارية على اسم المُدعى في السجل العقاري فوراً خالياً من أي إشارة... وإتمام كافة المعاملات اللازمة لذلك تحت طائلة غرامة إكراهية قدرها مليون ليرة عن كل يوم تأخير، وتضمينك الرسوم والمصاريف والعطل والضرر وأتعاب المحاماة، وذلك خلال مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر، وأن تتخذ مقاماً مُختاراً لك يقع ضمن نطاق هذه المحكمة وإبداء ملاحظاتك الخطية على الدعوى خلال مُهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ، وإلا يُعتبر كل تبليغ لك بواسطة رئيس القلم ولصقاً على باب المحكمة صحيحاً باستثناء الحكم النهائي.

رئيس القلم

ميرنا الحصري

◄ وفيات ►

بمزيد من الرضى والتسليم بمشيئة الله تعالى، ننعى فقيدتنا الغالية المرحومة

هدى درويش مصطفى طاهر

التي وافتها المنية يوم 7 أيار. وبهذا الحدث الأليم يفقد الجميع فقيدة عزيزة على القلوب.

زوجها: المهندس نديم فخري

أولادها: صوفيا فخري ربيز وزوجها فادي ربيز،

طارق فخري وزوجته إنعام زهر

المهندس كريم فخري

أشقاؤها: المهندس عماد طاهر وزوجته نجاح حمادة

المرحوم جودت طاهر

المرحوم عدنان طاهر وزوجته وفاء فضل الله

مصطفى طاهر وزوجته ليلى جمال

حسان طاهر، وزوجته جهينة فضل الله

شقيقاتها: دلال طاهر، وزوجها المرحوم خليل فخري

المرحومة حياة طاهر

صُلّي على جثمانها الطاهر أمس الاثنين 8 أيار 2023 في جبّانة روضة الشهيدين تقبل التعازي اليوم الثلاثاء 9 الجاري في منزلها الكائن في بيروت، الأونيسكو، نزلة صبدلية مشموشي، مبنى الأونيسكو تاور وان، الطابق الخامس عشر.

ويوم غدٍ الأربعاء 10 منه في فندق راديسون بلو - سنتر دون، الطابق الأول - فردان من الساعة الثالثة بعد الظهر لغاية الساعة السادسة مساءً.

الراضون بقضاء الله: آل طاهر وفخري وأنسباؤهم.

نتائج اللوتو اللبناني

22 42 27 19 13 2 1

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 2107 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:

الأرقام الرابحة: 1 - 2 - 13 - 19 - 27 - 42 الرقم الإضافي: 22

■ **المرتبة الاولى (ستة ارقام مطابقة)**

. قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء

- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء

- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ **المرتبة الثانية (خمسة ارقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 1,075,017,900 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: شبكتان

- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 537,508,950 ل.ل.

■ **المرتبة الثالثة (خمسة ارقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 495,106,200 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 26 شبكة

- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 19,042,546 ل.ل.

■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**

قيمة الجائزة الإجمالية: 495,106,200 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 1,034 شبكة

- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 478,826 ل.ل.

■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 1,152,960,000 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 14,412 شبكة

- الجائزة لكل شبكة: 80,000 ل.ل.

- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 16,766,715,455 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 2107 وجاءت النتيجة كالآتي:

الرقم الرابح: 93318

■ **الجائزة الاولى: 400,000,000 ل.ل.**

- عدد الأوراق الرابحة: ورقة واحدة

قيمة الجائزة الإفرادية: 400,000,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 3318**

- الجائزة الإفرادية: 5,000,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 318.**

- الجائزة الإفرادية: 400,000.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 18.**

- الجائزة الإفرادية: 40,000 ل.ل.

التراكم للسحب المقبل: 400,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1329 وجاءت النتيجة كالآتي:

● يومية ثلاثة: 064

● يومية أربعة: 7506

● يومية خمسة: 86349

استراحة

كلمات متقاطعة 4303

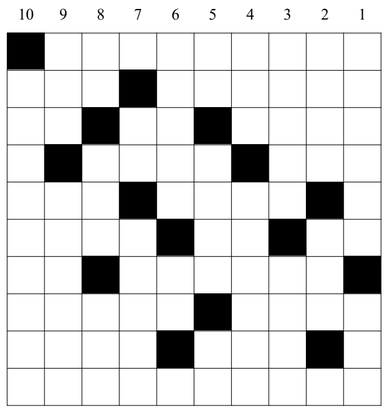

أفقيا

1- أحد مؤسسي حزب البعث – 2- أسطول اسباني ضخم أغرقته العواصف – عسير – 3- جزيرة أندونيسية – في القميص – خصب – 4- عائلة أديب مصري راحل – عائلة روائي فرنسي راحل – 5- يستعمل البحور – مضيق بين أوستراليا وتسمانيا – 6- متشابهان – جرذ بالأجنبية – من أسماء الذئب – 7- ثلاث شقيقات روائيات انكليزيات – حية خبيثة – 8- مئات السنين – مدينة تركية – 9- اصابه ذوار – مالك حقول العنب – 10- فنان لبناني

عمودياً

1- خطّ دفاع فرنسي خلال الحرب العالمية الثانية – قدّر الثمن – 2- يشاهدك – ما يستر جلد بعض الحيوانات – 3- شهيدة في العهد القديم – جزيرة يونانية – 4- أحرف متشابهة – دولة آسيوية – 5- خاصم أشدّ الخصومة – ينبعث من النار – يستخرج من العنب – 6- بلدة لبنانية في قضاء جزين – قطع – 7- ثرى – ابنية اثرية – 8- سارق – باطن الكتف – من الطيور – 9- أسفل البئر – إحدى المهن – 10- شاعر لبناني راحل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- أيمن زبيب – 2- نورنبرغ – يو – 3- كدح – دانيال – 4- لو – دباري – 5- تلة – مو – بيز – 6- ري – ما – باسه – 7- أبلت – ليدو – 9- سرو – واو – رم – 10- تيغوسيغلبا

عمودياً

1- انكلترا – ست – 2- يوز – ليباري – 3- مرحلة – نبوغ – 4- ن ن – مخل – 5- زبد – مالتوس – 6- برادو – اي – 7- يغني – بولوغ – 8- ياباني – باريس – درب – 10- كوليزه روما

sudoku 4303

5	3		6					8
		8			3			7
					4	2		5
1	7		8				2	
		5		7			1	
8	4			2	5	9		3
6		9	5				4	
3			4		2			
2					1		5	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4302

6	2	4	9	7	8	1	3	5
1	3	5	4	2	6	7	8	9
8	9	7	1	5	3	6	2	4
4	6	9	5	8	1	2	7	3
3	7	2	6	9	4	8	5	1
5	1	8	2	3	7	4	9	6
7	5	1	8	6	9	3	4	2
9	8	6	3	4	2	5	1	7
2	4	3	7	1	5	9	6	8

مشاهير 4303

11 10 9 8 7 6 5 4 3 2 1

لاعب كرة قدم برازيلي سابق. من المدافعين الأغلى في التاريخ

2+6+7+11+9+10+3 = الوتد ■ 5+8+4 = ياتي بعد ■ 9+1 = آلة موسيقية

إعداد: نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: ليلى طرابلسي

الفضاء العربي

المصالحة الإيرانية السعودية تنعكس على mbc

زكية الديراني

«إننا مقبلون على هدنة إعلامية بعد حرب طاحنة بين طهران والرياض». تلك هي الخطة الجديدة التي سيتّبعها الإعلام السعودي، خصوصاً شبكة mbc على أثر المصالحة السعودية الإيرانية الأخيرة. انعكاسات الاتفاق السياسي ستبرز ملامحه على mbc، باعتبارها الشبكة السعودية الأقوى التي قادت الحرب الإعلامية ضدّ طهران على مدى سنوات طويلة. إذ تستعدّ الشبكة التي انطلقت في تسعينيات القرن الماضي، إلى تطبيق سياسة جديدة ترفع فيها هذه المرة شعار «لا للهجوم على الحليف الإيراني»! هكذا، قرّرت تجميد مشاريعها الدرامية والفنية المحرّضة على إيران أو «حلفائها»، كما توسيع أنشطتها في مختلف الدول العربية على رأسها بيروت، إلى جانب تعزيز علاقاتها التركية. على سبيل المثال، تلفت المعلومات لنا إلى أنّ mbc كانت في صدد تحضير قرابة خمسة أعمال فنية ودرامية تتنوع بين المسلسلات والأفلام الوثائقية التي تضيء على السياسيين المعارضين في إيران. واتفقت الشبكة على إنتاج تلك المشاريع التي كانت ستعرض حصرياً على تطبيق «شاهد» و mbc ورُصدت لها ميزانية ضخمة، أبرزها عمل درامي عن فترة حكم الشاه في إيران الذي استمر سنوات طويلة، وكان آخرها الشاه محمد رضا بهلوي (1919ــ 1980) الذي بقي في الحكم حتى قيام الثورة الإسلامية عام 1979. لكن الاتفاق السعودي الإيراني أعاد خلط الأوراق، فألغت الشبكة تلك المشاريع بعد قرار بتهدئة جبهة الإعلام بجميع أشكالها السياسية والفنية والترفيهية.

انعكاسات الاتفاق السعودي الإيراني ستطال أيضاً مكتب mbc في بيروت. قبل سنتين تقريباً، تحوّلت استديوهات mbc في ذوق مصبح (شمال بيروت)، من مكان يضجّ بالصحافيين والتقنيين، إلى استديو يسوده الصمت بعد تفريغه من موظفيه الذين هجروه لأسباب عدة أبرزها سياسية تتعلّق بالخلاف بين الرياض وبيروت، إضافة إلى قرار ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بنقل مكاتب الشبكة من مكتبَي دبي وبيروت إلى الرياض حيث سيكون مقرها الأساسي. مع العلم أن استديوهات بيروت كان لها الفضل في نجاح برامج mbc من بينها «ذا فويس» و«ذا فويس كيدز» (عام 2016/2017) و«للعرب مواهب»، التي حققت جماهيرية واسعة. يومها، كانت الشبكة في أوج عطائها الإعلامي، شهدت شهرة واسعة تخطت حدود الخليج. وكانت بيروت «وجه الخير» على mbc، إذ كتبت نجاحاتها بعد رحلة طويلة بين لندن ودبي لم تنجح في تعزيز صورتها كما فعلت بيروت. لكن النجاح المدوّي الذي طبع على جبين mbc في بيروت، شهد مطبّات عدة، وكانت العلاقة بينهما تتارجح في السنوات الأخيرة، بين انقطاع وهجرة بناءً على العلاقة السياسية بين الرياض وبيروت. ورغم القرار الأساسي بانتقال شبكة mbc (إلى جانب «العربية- الحدث» و«الشرق»...) إلى الرياض بشكل كلّي لتعزيز صورة ابن سلمان، إلا أنّ مكاتب بيروت ستشهد عودة حركة «خفيفة» فيها. إذ سيتمّ تصوير مجموعة برامج أبرزها «للعرب مواهب» الذي سيعود بموسم جديد في نهاية العام الحالي. هذه العودة سببها الأساسي هدوء الخطاب الإعلامي بين بيروت والرياض، إلى جانب الميزانية المتوسطة التي يتطلبها تصوير تلك البرامج في بيروت، بعيداً عن الرياض حيث كلفة التصوير عالية.

على الضفة نفسها، بات مؤكداً أنّ انتقال mbc من دبي إلى الرياض، بات أمراً محتماً. تؤكد المعلومات أنّ عملية الانتقال ستستغرق وقتاً طويلاً، بحكم التجهيزات التقنية التي تتطلبها عملية الانتقال بعدما استقرت في دبي قرابة 21 عاماً. لذلك، فقرار الاستقرار في الرياض لا

> **بيروت ستنال حصّة من هذا الانفتاح مع إعادة الحياة إلى مكتب الشبكة في ذوق مصبح**

رجوع عنه، ولا خيار أمام الموظفين إلا القبول به أو ترك عملهم. مع العلم أن إدارة الشبكة قدّمت عروضاً مالية «مغرية» للموظفين بهدف تحفيزهم

نهاد علم الدين ـ لبنان

على الموافقة للانتقال إلى الرياض. وتشير المعلومات إلى أنّ عام 2025 سيكون تاريخ الانتقال الكامل للشبكة إلى العاصمة السعودية حيث يتم بناء استديوهاتها حالياً وستكون بمواصفات عالمية إلى جانب أهم الشركات الإعلامية الأجنبية.

في المقابل، بات معروفاً أنه على أثر الصراع السعودي - الإماراتي، تقرّر نقل «العربية - الحدث» و mbc (وغيرهما من الإعلام السعودي التابع لشركة «المجموعة السعودية للأبحاث والإعلام») إلى الرياض حيث سيكون المركز الأساسي لجذب الاستثمارات العالمية. لكن ما الذي يعيق انتقال الشبكة إلى العاصمة السعودية؟ في العموم، لا شيء يقف عائقاً أمام انتقال الموظفين إلى مقرهم الجديد باستثناء المبنى الذي يتمّ تجهيزه. لكن في العمق، هناك مطبات عدة تقف في وجه تلك الخطوة، أبرزها تعاقدات mbc مع مجموعة من الموظفين الأجانب (من مختلف الجنسيات) الذين استقرّوا في دبي لسنوات، بناء على عقود مع الشبكة تلزمها الاستقرار في الإمارات. هذا الأمر دفع القائمين على mbc للحصول على استثناءات لأولئك الموظفين (عشرات التقنيين والمتخصصين)، لإبقائهم في دبي وعدم الانتقال إلى الرياض.

من جانب آخر، تستعد mbc لمشاريع درامية سيكون قوامها تصوير المسلسلات في ثلاث مدن دفعة واحدة وهي: بيروت وإسطنبول والرياض. تزامنت تلك المشاريع مع المصالحة التركية السعودية قبل أشهر، إلى جانب المصالحة الإيرانية السعودية التي كلّلت المشاريع أخيراً. من المعروف أن الشبكة تركّز على الإنتاج الدرامي الذي وضعته في سلّم أولوياتها، وخصصت له ميزانية ضخمة، حيث تتعاون مع شركات الإنتاج العربية واللبنانية. وبناء على توسيع الإنتاج الدرامي التركي السعودي، وقّعت الشبكة اتفاقية تصل مدّتها إلى خمس سنوات، مع شركتَي «القمر» و «ميدبابيم» التركيتَين، وتنصّ على عرض وتصوير أعمال تركية في الرياض للترويج للعاصمة السعودية. كما سيتم التعاقد مع كتّاب أتراك لمسلسلات عربية مهمة ستصوّر بين تلك المدن.

باختصار، وضعت mbc خطة إعلامية جديدة «موقتة» نتيجة التحالفات السياسية الجديدة، رافعةً شعار «لا لاستفزاز الحليف الإيراني». طبعاً، هذه ليست خطّة نهائية، فور اهتزاز تلك المصالحة، ستعود الجبهات الإعلامية إلى سابق عهدها.

كواليس

استقالات في «الجديد»: فتّش عن الأزمة المالية؟

أفرغت قناة «الجديد» أخيراً من مقدّمين وإعلاميّين عملوا في المحطة منذ انطلاقتها قبل 32 عاماً. موجة الاستقالات في القناة بدأت قبل عامين تقريباً، مع اشتداد الأزمة المالية على إثر ارتفاع سعر الدولار مقابل الليرة اللبنانية وتجميد سوق الإعلانات. ففي عام 2021، تركت كاترين حنّا عملها في «الجديد» بعد رحلة استمرت 16 عاماً، وانضمت إلى مكتب قناة «الجزيرة» في بيروت. وفي نهاية العام الماضي، أعلنت نانسي السبع عن استقالتها من «الجديد» بعد مسيرة دامت 17 عاماً تنقّلت فيها بين نشرات الأخبار والعمل ضمن فريق المراسلين وتقديم البرامج السياسية، معلنةً عن انتقالها إلى شركة إنتاج افتتحت مكتباً لها في العاصمة اللبنانية.

لكن الاستقالات لم تتوقّف في المحطة اللبنانية التي تأسست عام 1992، بل إنّها تشهد حالياً موجة استقالات في صفوف موظفيها القدامى لأسباب متنوعة، وهم: آدم شمس الدين، كلارا جحا، فراس حطيط والزميل رضوان مرتضى. قرر الرباعي ترك العمل في «الجديد»، فاتحاً صفحة جديدة في رحلته. في هذا السياق، تكشف كلارا جحا لنا أنها تقدّمت أخيراً باستقالتها من «الجديد» بعدما عملت فيها قرابة 19 عاماً. تلفت إلى أنّها انضمّت حديثاً إلى فريق قناة «الحرّة» في بيروت لتتبوأ منصب منتجة برنامج «الشهد اللبناني» الذي تقدّمه منى صليبا. وأوضحت أن مهامها الجديدة تعتبر بمثابة «نقلة نوعية لها في عالم الصحافة بعدما قررت الخروج من قناة محلية إلى أخرى عربية» على حدّ تعبيرها.

ولفتت المقدمة اللبنانية إلى أنها كانت تفكّر في تغيير عملها خلال الفترة الأخيرة، إلى أن تلقّت العرض من «الحرة» ووافقت عليه. على أن تبدأ خلال ساعات قليلة منصبها الجديد. في المقابل، تنفي جحا وجود أيّ خلافات مع القائمين على قناة «الجديد»، مؤكدة بأنّ علاقتها جيدة معهم وبأنّ قرار التغيير كان شخصياً.

من جانبه، اتخذ آدم شمس الدين قرار ترك «الجديد» لينتقل إلى مهمة جديدة مختلفة عن العمل أمام الكاميرا. يقول لنا: «تقدمت باستقالتي من «الجديد» بعدما عملت قرابة ثماني سنوات فيها، وأستعدّ لخطوة جديدة للعمل في مركز أبحاث صحافية باللغة الإنكليزية كي أُغني تجربتي الإعلامية».

على الضفة نفسها، لفت الزميل رضوان مرتضى إلى أنه ترك «الجديد» أخيراً بعدما انضم إليها عام 2007 وكان يتبوأ أخيراً منصب «مسؤول المراسلين». وأشار إلى أنّه منشغل حالياً بمشاريع إنتاجية عدة في شركته الخاصة منعته من التوفيق بينها وبين عمله في قناة «الجديد».

في سياق آخر، يختلف وضع فراس حاطوم عن باقي زملائه الذين تركوا «الجديد». إذ لم يقدّم المراسل والمنتج اللبناني استقالةً نهائية من المحطة اللبنانية. يوضح حاطوم قائلاً «لم أترك «الجديد» بشكل كلّي، بل تركت العمل في بعض الفقرات التي تعرض ضمن نشرة الأخبار وتتطلّب مني تواجداً في دوام عمل. لا أزال أتابع عملي في القناة كمنتج ومعدّ لبعض الأعمال الوثائقية التي تعاقدت فيها مع المحطة». ويلفت صاحب شركة «شوت برودكشن للإنتاج»، أنه يركز حالياً على شركته التي تنتج بعض البرامج التلفزيونية المحلية.

انضمت كلارا جحا إلى قناة «الحرة» في بيروت

زكية...

بعد الحدث

مؤتمر أقامته اليونسكو على مدى يومين

وتبقى بيروت عاصمة الحريات الإعلامية

نزار نمر

في مناسبة اليوم العالمي لحرّية الصحافة (3 أيار/ مايو)، احتضن مكتب اليونسكو الإقليمي في بيروت مؤتمراً على مدى يومَين، أقامته اليونسكو بالتعاون مع وزارة الإعلام اللبنانية و«مركز الخليج لحقوق الإنسان»، وحضره بعض الصحافيّين والإعلاميّين والنشطاء الحقوقيّين في لبنان والعالم العربي، متناولين التحدّيات التي يواجهونها خلال تأدية مهمّتهم، وطرق تطوير المهنة وممارستها بحرّية وعلى أكمل وجه، بالإضافة إلى المصاعب التي تواجهها الصحافة وحرّية التعبير بشكل عام في يومنا هذا وتأثير المال والأنظمة. كما حضر طلّاب الإعلام الذين استمعوا إلى النقاشات ووجّهوا الأسئلة. وكانت هناك إضاءة على تأثير حرّية الصحافة بالنسبة إلى النساء والفئات المهمّشة.

المؤتمر الذي رفع شعار «تشكيل مستقبل للحقوق: حرّية التعبير كمحرّك لجميع حقوق الإنسان الأخرى»، لم يأتِ بجديد، فغالبية ما قيل بات يمكن وصفه بالأسطوانة المشروخة بعد سنوات من تكراره من دون ترجمة ملموسة على أرض الواقع، إلا أنّ مؤتمرات مماثلة تبقى مهمّة وقيامها أفضل من عدمه، خصوصاً في ظلّ الظروف الراهنة التي تعيشها البلاد، والتضييق الذي يزداد عالميّاً على حرّية التعبير بشكل عام. صحيح أنّ الأفكار المتداولة كانت بغالبها تتناسق مع اللغة المعتمدة من الأمم المتّحدة وما يسمّى «المجتمع الدولي»، لكنّ المؤتمر لم يخلُ من تعدّد الآراء، حيث تمّ الكلام علناً عن ممارسات ضدّ حرّية الصحافة لم تكن تحصل على الاهتمام الكافي سابقاً.

افتُتح المؤتمر صباح الأربعاء الماضي، كلّ من وزير الإعلام في حكومة تصريف الأعمال زياد المكاري، ومديرة المكتب الإقليمي في بيروت كوستانزا فارينا، والمنسّقة الخاصّة للأمم المتحدة في لبنان جوانا رونيكا، وأدارت النقاش الإعلامية نبيلة عوّاد. ثمّ التطرّق إلى حرّية الصحافة في لبنان بشكل خاصّ والعالم، وأهمّية صونها والمحافظة على المبادئ المهنية. شكر الوزير المكاري كلّ العاملين في الصحافة على أنواعها، مذكّراً بقضيّة المصوّر اللبناني سمير كسّاب الذي اختُطف في سوريا عام 2013 أثناء قيامه بعمله، وبأنّ وزارته أطلقت سابقاً «جائزة سمير كسّاب للتصوير» في مناسبة اليوم العالمي لحرّية الصحافة، كما دعا المجتمع الدولي إلى المساهمة في الكشف عن مصير المصوّر. وقال المكاري: «ثلاثة عقود مرّت على إعلان الجمعية العمومية للأمم المتحدة تاريخ الثالث من أيّار يوماً عالميّاً لحرّية الصحافة، بناءً على توصية المؤتمر العام لليونسكو عام 1991، وما زلنا منذ ذلك الوقت نطمح إلى الحفاظ على حرّية هذه الصحافة وزال استقلاليتها وتعدّديتها، وما زال الصحافيون في مختلف أنحاء العالم وبنسب متفاوتة، يتعرّضون للقمع والضغط والقتل والابتزاز والتحرش والخطف والهجمات الإلكترونية وغيرها من أدوات كمّ الأفواه وإسكات الكلمة الحرّة. إلا أنّه على الرغم من كلّ التضحيات والمشقّات والعوائق، ما زالت الصحافة الحرّة تدافع عن حقوق المجتمع، فهي صوت النّاس العاديّين، وهي صوت الحقّ في وجه الظالم». ودعا المكاري إلى إقرار قوانين تحمي حرّية الصحافة وسلامة الصحافيين، كاشفاً أنّه عمل بالتعاون مع مكتب اليونسكو على صياغة جديدة لقانون إعلام عصري. وأردف بأنّه رغم أنّ «لبنان يمرّ بأزمات اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسساتية خانقة، إلّا أنّني كمواطن لبناني بالدرجة الأولى أفتخر بأنّ بلدنا ما زال يتمتّع إلى حدّ كبير بنعمة حرية التعبير، وهي العمود الفقري للصحافة».

أمّا جوانا رونيكا، فتحدّثت عن الدور التاريخي للإعلام اللبناني والانفتاح الذي يتمتّع به البلد إعلاميّاً بالمقارنة مع بلدان الجوار، وعن ضرورة العمل على الحفاظ على هذا التمايز ومواجهة التحدّيات التي تهدّد بقاءه. وقالت إنّ وزارة الإعلام واليونسكو اقترحتا نسخة جديدة محسّنة من قانون الإعلام في لبنان تهدف إلى تعزيز المشهد الإعلامي، بما يتماشى مع المعايير الدولية ويضمن حرّية التعبير وحماية الصحافيين. ولم تنسَ رونيكا تكرار معزوفة «الإصلاحات» المطلوبة من لبنان ومطالبة حكومته بتطبيقها في أسرع وقت. كما اعتبرت وسائل الإعلام شريكاً مهمّاً للأمم المتّحدة «في الترويج للأولويّات العالمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة التي توفّر أفاقاً لعالم أكثر ازدهاراً».

في حوار تال أدارته أيضاً الإعلامية نبيلة عوّاد، تحدّث الإعلامي سامي كليب عن المشهد الإقليمي لحرّية التعبير والوصول إلى المعلومات عبر الإنترنت وخارجه وتحدّياتها من منظور حقوق الإنسان. وأدارت منسّقة الاتّصال السياسي في كلّية الحقوق والعلوم السياسية في «جامعة سيّدة اللويزة» ريى الحلو، حواراً لاحقاً دار حول التحدّيات الرئيسية لحرّية التعبير في المنطقة واستكشاف الإجراءات الممكنة وأفضل الممارسات في التعامل معها. تكلّم هنا كلّ من عضو اللجنة التنفيذية للاتّحاد الدولي للصحافيين وعضو مجلس نقابة الصحافة اللبنانية علي يوسف، وممثلة «مؤسّسة سمير قصير» وداد جريوع، ومؤسّسة ومديرة منظّمة «مدرج» الأردنية روان جيوسي، والصحافية والحقوقية اليمنية نور سريب. تناول المتحدّثون الصعوبات التي تواجههم كلّ في بلده. بالنسبة إلى لبنان مثلاً، كان التركيز على

محمد سباعنة ـ غزة

> **الأفكار المتداولة كانت بغالبها تتناسق مع اللغة المعتمدة من الأمم المتّحدة وما يسمّى «المجتمع الدولي»**

القضاء والاستدعاءات التي تطال صحافيّين وتكليف محاكم غير مختصّة بالنظر في قضاياهم، أمّا بالنسبة إلى الأردنّ فكان الحديث عن صعوبة التحرّر من قيود الدولة، فيما في اليمن يصعب انتقاد الجهة التي تسيطر على المنطقة حيث يتواجد الصحافي.

تحت عنوان «حرّية التعبير حجر الزاوية لسلامة الإنسان والحقّ في الحياة»، أدارت الصحافية ونقيبة العاملين في الإعلام المرئي والمسموع في لبنان رندلى جبّور حواراً تمحور حول المخاطر المختلفة التي يمرّ بها الصحافيون والناشطون عبر الإنترنت وخارجه وتحدّياتها في منسّقة الاتّصال السياسي في كلّية الحقوق والعلوم السياسية في «جامعة سيّدة اللويزة» ريى الحلو، حواراً لاحقاً دار حول التحدّيات الرئيسية لحرّية التعبير في المنطقة واستكشاف الإجراءات الممكنة وأفضل الممارسات في التعامل معها. تكلّم هنا كلّ من عضو اللجنة التنفيذية للاتّحاد الدولي للصحافيين وعضو مجلس نقابة الصحافة اللبنانية علي يوسف، وممثلة «مؤسّسة سمير قصير» وداد جريوع، ومؤسّسة ومديرة منظّمة «مدرج» الأردنية روان جيوسي، والصحافية والحقوقية اليمنية نور سريب. تناول المتحدّثون الصعوبات التي تواجههم كلّ في بلده. بالنسبة إلى لبنان مثلاً، كان التركيز على سلامتهم. شارك في الحوار كلّ من عضو اللجنة الوطنية لحماية الصحافيين في العراق مي رحّال، والشريكة المؤسّسة والمحرّرة في موقع «درج» عليا إبراهيم، وقاضي محكمة الاستئناف في تونس عمر الوسلاتي، ورئيس وحدة الديموقراطية وحقوق الإنسان في وزارة الداخلية الفلسطينية هيثم عرار. وتمّ التطرّق إلى «الشهداء» من الصحافيّين، خصوصاً الذين سقطوا بنيران المنظّمات الإرهابية في العراق وجيش الاحتلال في فلسطين المحتلّة، كما إلى التضييق على الصحافيّين الفلسطينيّين، وتأثير القضاء على حرّية التعبير في كلّ من لبنان وتونس.

الحوار الأخير ليوم الأربعاء أدارته منسّقة الاتّصال والمعلومات في اليونسكو في رام الله هالة طنّوس، ناقش تأثير القيود المفروضة على حقوق الإنسان على حرّيات الصحافة والتعبير والوصول إلى المعلومات، كما دور المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظّمات في حماية تلك الحقوق. ألقى الضوء على اتّفاقيات وقوانين أساسية تسهّل دورهم. وشارك في الحوار كلّ من مسؤول الاتّصال في الهيئة المستقلّة لحقوق الإنسان في فلسطين مجيد صوالحة، ورئيسة تحرير وكالة الأنباء المركزية اللبنانية نجوى أبي حيدر، ومسؤول حقوق الإنسان في مكتب المفوّضية السامية لحقوق الإنسان علاء قاعود، ونائب مدير معهد التدريب الإعلامي في العراق حسن عابد راضي الفريجي.

افتُتح يوم الخميس بنقاش أدارته اختصاصية التواصل الاجتماعي ندى حمزة. دار حول دور حرّية الصحافة في ضمان الوصول إلى المعلومات الموثوقة على الإنترنت، جزء من حقوق الإنسان، مع مراعاة حماية البيانات والخصوصية. وشارك في النقاش كلّ من المدير التنفيذي لمنظّمة «سمكس» اللبنانية محمّد نجم، والمدير التنفيذي لـ«مركز الخليج لحقوق الإنسان» خالد إبراهيم، ومديرة المحتوى الرقمي في موقع «النهار» ديانا سكيني، ومؤسّس منظّمة «شوارع مصر» محمّد خير. أمّا الجلسة الأخيرة، فتولّت إدارتها الإعلامية راشيل كرم، وتطرّقت إلى تأثير حرّية الصحافة على النساء والفئات الضعيفة من منظور الثقافة والاجتماع والاقتصاد والسلامة، وشارك فيها كلّ من رئيسة شركة FiftyFiftyIb اللبنانية جويل بو فرحات، ومديرة «المركز الإعلامي لذوي الإعاقة» في اليمن دارس البعداني، ومستشارة النشر في «رصيف 22» إيناس خنسه، ورئيس التحرير في «قناة فرنسا الدولية» محمّد شمّا.

هكذا إذاً، انتهى يوم حرّية الصحافة وانتهى معه المؤتمر، وعاد كلّ إلى مربّعه، ووُضعت حرّية الصحافة والتعبير في الجارور حتى العام المقبل، حتّى التغطية الإعلامية كانت هزيلة، لا للمؤتمر فحسب بل لليوم بأكمله بما يمثّل، واقتصر تناوله على نقل حدث المؤتمر بتقارير قصيرة في أواخر نشرات الأخبار لم تقترب من الكلام عن مبدأ حرّية الصحافة لا من قريب ولا من بعيد، علماً أنّ الأمر انسحب على الإعلام العربي والعالمي لا اللبناني فقط. فإذا لم تُعبر الصحافة نفسها اهتماماً لحرّيتها، فمن الذي سيفعل؟ على أيّ حال، وكما سبق ذكره، وجود المؤتمر كان أفضل من عدمه، ومن إيجابيّاته أنّه ثبّت لبيروت دورها التاريخي في مجال الصحافة وحرّيتها.

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 9 أيار 2023 العدد 4908

صورة وخبر

بعد تأهّل لبنان لنهائيات كأس العالم لكرة السلة التي ستُقام في آب (أغسطس) المقبل في اليابان وإندونيسيا والفليبين، حلّت الكأس الذهبية ضيفة على لبنان وجالت بين البترون وزحلة وضبية وصيدا والحازمية، تحت إشراف وحراسة «الاتحاد الدولي لكرة السلّة» بالتنسيق مع نظيره اللبناني. عُرضت الكأس أمام الجمهور في باحة «خان الإفرنج» في صيدا (جنوباً)، وتهافت الحضور الذي تنوّع بين مشجّعين للّعبة ولاعبين، كباراً وصغاراً وسيّاحاً، على التقاط الصور مع النسخة الحقيقية التي تحمل اسم مخترع اللعبة، الكندي جيمس نايسميث. علماً أنّها تزن 6.175 كيلوغرام، 75 في المئة منها من الذهب. ومنع الحرّاس الناس من لمس الكأس التي وُضعت على منصّة وفوقها غطاء بلاستيكي شفّاف. ومن لبنان، ستنتقل إلى إيران، حيث تُعرض في انتظار معرفة المنتخب الفائز الذي سيرفعها والدولة التي ستستريح فيها الكأس طوال السنوات الأربع المقبلة.

(علي حشيشو)

على بالي

أسعد أبو خليك

سمعتُ سيمون كشر يتحدّث عن فؤاد شهاب (سأكتب عن كتابه عندما أقرأه): 1) يقول إنّ فؤاد شهاب بنى الجيش اللبناني على أسس الكفاءة بعيداً عن الطائفيّة. حسناً، كم كان عدد الجنرالات والضباط المسلمين في عهده في الجيش؟ 2) لم يذكر شهاب «حمامات الدم» في بيان العزوف في عام 1970. الإشارة إلى حمامات الدم وردت في حديث نُسب إليه في عام 1973. 3) يقول إنّه كان له موقف حاسم ضد إسرائيل. كيف تجلّى ذلك؟ متى ترجم (في قيادة الجيش أو في الرئاسة) عداءه لإسرائيل؟ في قيادة الجيش، هو مسؤول عن خيانة الموقف العربي المُتّفق عليه بحسب معاهدة الدفاع العربي المشترك في حرب عام 1948. لم يأتِ لعون الجيش السوري كما كان متّفقاً. وقواته وصلت إلى المالكية ثم تجمّدت، قبل أن تعود على أعقابها. وفي عهد الرئاسة، كان من أنصار ترك الدول العربيّة تواجه إسرائيل وحدها وكان ينسّق مع الموقف الإسرائيلي من خلال السفير الأميركي، حتى بعد تركه موقع الرئاسة. 4) لا، الشعبة الثانية في عهده لم ترتكب «تجاوزات». ارتكبت جرائم. صحيح لم يُنفّذ عقوبات إعدام (على طريقة إسرائيل) لكن تمّ قتل قوميّين في الحملات الوحشيّة ضدهم في أنحاء لبنان. 5) رجل الدولة المفترض حكم من خلال المراسيم الاشتراعية. أي أنّ الحاكم بأمره (بحسب دستور ذلك الزمن) أراد المزيد من الصلاحيّات. 6) لا، لم يحيّد لبنان نحو صراعات المنطقة. كان لبنان في عهده متحالفاً مع الغرب ودول الخليج ضد عبد الناصر. كان لبنان مركزاً للتآمر ضد الجمهورية العربيّة المتحدة والشيوعية، وأنظمة الخليج ابتاعت صحف لبنان كما ابتاعها الغرب لضخّ الدعاية السياسيّة ضد عبد الناصر والشيوعية. والمؤامرات ضد عبد الناصر والاتحاد السوفياتي انطلقت من بيروت والتمويل كان مصدره من مصارف لبنان. 7) لماذا ننسى أنّ «رجل الدولة» هذا كان يُجلس مستشاره الفرنسي في جلسات مجلس الوزراء وكان الوزراء، باعتراف فؤاد بطرس، يخافون من مخالفة مشيئته. في مذكرات زها بطرس أنه خالفه ذات مرّة. 8) استعان بضّباط مسلمين لكن على أن يعتنقوا العقيدة الانعزاليّة بتطرّف.

المفكرة

دونا وخاتشاتور... سهرة حميمية

■ غداً الأربعاء، سيكون جمهور الجاز والموسيقى البرازيلية وغيرهما من الأنماط على موعد مع حفلة مميّزة يحييها الفنانان دونا خليفة (الصورة) وخاتشاتور سافزيان، في «برزخ» في الحمرا. في السهرة الحميميّة المرتقبة، تغنّي دونا باقة من الأعمال المختارة بـ «عناية» من الريبيرتوارات العالمية فيما يرافقها خاتشاتور على الدوبل باص، وفق ما يؤكّد الفضاء البيروتي على الصفحة الفايسبوكية الخاصة بالنشاط.

حفلة دونا خليفة وخاتشاتور سافزيان: غداً الأربعاء ـ الساعة التاسعة مساءً ـ «برزخ» (مبنى عسّاف ـ الحمرا ـ بيروت/ الطبقة الأولى). للاستعلام: 76/678856 أو info@brzkh.org

المرأة قوة تغيير

■ أعلنت «جمعية تيرو للفنون» و«مسرح إسطنبولي» عن إقامة الدورة الثالثة من «مهرجان لبنان المسرحي الدولي لمونودراما المرأة» في «المسرح الوطني اللبناني المجاني» في مدينتَي صور (جنوباً) وطرابلس (شمالاً)، بمشاركة عروض مسرحية من إسبانيا والبرتغال وتشيلي وتونس ورومانيا ولبنان، وذلك تحت شعار «المرأة قوة تغيير»، وضمن فعاليات «طرابلس عاصمة للثقافة العربية». يأتي الحدث الذي يجري بين 14 و16 أيار (مايو) الحالي، احتفاءً بـ «تاء التأنيث ونون النسوة وإظهار قوتها في لغة الضاد مسرحياً وفنياً، حاملاً التحية إلى المرأة ونضالها في الميادين المختلفة». في هذا السياق، أكد مؤسّس «المسرح الوطني اللبناني»، الممثل والمخرج قاسم إسطنبولي، أنّ «استمرار المهرجانات وعروض الأفلام والورش التدريبية المجانية رغم كل الأزمات من حولنا يشكل فرصة مهمة للتلاقي وفرصة للجمهور للتعرف على ثقافات مختلفة من العالم كي يكون الفن حقاً للجميع دوماً بأسرار الشباب المتطوعين على العمل من أجل الفن».

«مهرجان لبنان المسرحي الدولي لمونودراما المرأة»: من الأحد 14 لغاية الخميس 18 أيار 2023 ـ الساعة الخامسة بعد الظهر ـ «المسرح الوطني اللبناني المجاني» في صور (جنوباً) وطرابلس (شمالاً). للاستعلام: 81/870124

الفينومينولوجية... مقدّمة تاريخية

■ ضمن برنامجه الشهري المخصص لمناقشة الكتب، يدعو «معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية»، يوم الخميس المقبل إلى حضور نشاط يتمحور حول «الحركة الفينومينولوجية ـ مقدمة تاريخية» لهربرت سبيلبرغ. يتخلّل اللقاء مداخلات لمترجم الكتاب خنجر حمية، وعفيف عثمان، وأحمد عبد الحليم عطية. لا يهدف الكتاب إلى توفير شرح شامل للفينومينولوجيا في أصولها ومبادئها وعناصر منهجها وخطواتها الإجرائية في أعمال مؤسسها نفسه، بقدر ما يرغب في توضيح مسار حضورها، منذ انبثاقها الأوّل مروراً بتحوّلاتها وانعطافاتها وجهود استلهامها والتنويع عليها في النطاق الأوسع للفكر الفلسفي المعاصر، في المناخ القاري وفيما يتجاوزه هنا أو هناك.

مناقشة كتاب «الحركة الفينومينولوجية ـ مقدمة تاريخية»: الخميس 11 أيار (مايو) الحالي ـ الساعة السادسة بعد الظهر ـ «معهد المعارف الحكمية» (حيّ الأميركان ـ ضاحية بيروت الجنوبية ـ مجمّع الإمام المجتبى/ الطبقة الرابعة). للاستعلام: 76/611266

إندونيسيا: احتفال بيروتيّ

■ أقامت السفارة الإندونيسية، أوّل من أمس الأحد احتفالاً في «زيتونة باي» في بيروت، تحت عنوان Indo-Levant Mart، بهدف تشجيع اللبنانيين على السياحة في هذا البلد.

بدأ الحدث عند الساعة الخامسة من بعد الظهر واستمر حتى الثامنة مساءً، وتضمّن عروضاً للرقص التقليدي من مناطق إندونيسية مختلفة، وأخرى للفنون القتالية. كما تخلّله عرض لمنتجات إندونيسية كثيرة، بهدف الحثّ على التبادل التجاري بين البلدين. وبعد بيروت، من المفترض أن ينتقل الاحتفال العام المقبل إلى عمّان.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص. ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com